LEB/97/010
38A

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

المميزات المقارنة

والقدرة على المنافسة للاقتصاد اللبناني

اعداد:

الدكتور وليد حمية

بيروت - تشرين الاول ١٩٩٧

لمحة عن موقع لبنان في المحيط العربي قبل الحرب
١٩٧٥-١٩٧٦

تمتع لبنان، قبل اندلاع الحرب اللبنانية في عام ١٩٧٥، لمجموعة من الخصائص جعلته فريداً بين اشقائه في المحيط العربي. فالبلد الأصغر مساحة في المشرق العربي، والذي يضم مجموعة من الاقليات العرقية والطائفية، احتل في الخريطة السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط حجماً يتعدى مساحته الجغرافية بكثير، ويحقق موقعاً متقدماً ومميزاً فيها. وتضافرت مجموعة من الخصائص في دائرة منحت لبنان "فرادة" في محيط كان يعاني الكثير من الاضطراب السياسي وكثير من التنوع الاقتصادي هذه "الفرادة" التي كانت في اساس إزدهاره واصبحت فيما بعد في اساس اضطرابه ونقطة المقتل في اختلال بنيانه وتدهور حاله منذ منتصف السبعينات. وتظهر هذه الخصائص او المميزات على مختلف المستويات :

<u>سياسياً</u>: النظام في لبنان وحكمه السياسي كان على الدوام محصلة توازن بين الوضع الدولي والوضع الاقليمي بشكل عام. وحين كان يصيب الخلل هذا التوازن كان لبنان يتعرض بدوره الى اختلال في وضعه السياسي والامني. وكانت السلطة السياسية الحاكمة في البلاد اكثر إلتصاقاً بالوضع السياسي الغربي، فيما كانت الاوساط الشعبية اللبنانية تتوزع الولاء بين الغرب والشرق لإعتبارات متنوعة ومتعددة. وبات البلد الصغير ملتقى للتيارات السياسية التي تهب عليه من جميع النواحي، والتي تعبر منه كممر اجباري في منطقة تعج بالكثير منها. إذ ارتبطت الدول الخليجية بالسياسات الغربية، وكذلك الاردن، فيما أغلب الدول العربية وفي طليعتها مصر حملت لواء الانقلاب على الغرب وسياسته وظهرت مع

العراق وسوريا والجزائر وليبيا كمواقع صديقة للشرق الاشتراكي بقيادة الشقيقين اللدودين الاتحاد السوفياتي (حينذاك) والعملاق الصيني. اضافة الى ان دول المغرب (تونس والمغرب)، لم تشكل ثقلاً في السياسة في مشرقنا الا قليلاً. فيما أصبح لوجود الدولة الصهيونية اكبر تهديد واكثر تأثيراً ودوراً في السياسات الاقليمية والدولية في خريطة المنطقة العربية.

اقتصادياً: ساد نظام الاقتصاد الحر في لبنان في مقابل انظمة اقتصادية اشتراكية او موجهة او انظمة رأسمالية غير مرنة في المنطقة التي تتطلع اليها أنظار العالم لموقعها الاستراتيجي على الخريطة الاقتصادية العالمية.

وهذه الوضعية، إضافة للظروف السياسية المؤاتية (الانقلابات العسكرية، ثم إقفال قناة السويس امام الملاحة الدولية)، منحت لبنان الذي كان "قصبة الداخل السوري"[1] تاريخياً، دوراً خاصاً ليصبح باب الغرب الي الشرق وترتفع أهمية موانئه الجوية والبحرية كأهم مناطق حرة في المنطقة وينفرد لبنان بتجارة الترانزيت التي شكلت ايراداتها بنداً أساسياً في تغطية عجز الميزان التجاري اللبناني.

ومهدت المرونة في الاقتصاد اللبناني الى جانب المبادرة الفردية، في ظل ظروف الطفرة النفطية في دول الخليج العربي، لأن يحتل لبنان ويتبوأ مركزاً رياديا في الحقل الاقتصادي. فكان التجار اللبنانيون يغزون الاسواق العربية جميعها بنفس القوة التي كان فيها المغتربون اللبنانيون يهاجرون الى ابعد بقاع العالم مغامرين في سبيل لقمة العيش. وحققت التجارة مردوداً كبيراً في تغذية الدخل الوطني وتحقيق أرباح كبيرة .

(١) - اي الممر التجاري الى مناطق سورية حسب المؤرخين.

اما الصناعة اللبنانية، التحويلية والغذائية والخفيفة، فقد حققت أيضاً نمواً واسعاً وقادراً على المنافسة بارتياح في الاسواق العربية، التي لم تكن قد أنتجت صناعاتها الداخلية والوطنية بعد كمثال بلدان الخليج وليبيا وغيرها.

اما المنتوجات الزراعية اللبنانية فكان الاقبال على إستيرادها في الاسواق العربية مثيراً للارتياح ومتنفساً للفائض في الناتج الزراعي. كما تجلت البراعة اللبنانية في حقلي الخدمات والمصارف.

ففي قطاع الخدمات والسياحة، إحتل لبنان مركزاً أولاً بين دول المنطقة بمستوى عالٍ في الخدمات والاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك الخدمات السياحية المؤاتية والتي كانت تلبي رغبات السياح العرب من مختلف أقطارهم الذين كانوا يتوافدون الى لبنان بالآلاف صيفاً وشتاء، بحيث كانت حركة مرورهم في مطار بيروت مؤشراً مهماً على اعتبار لبنان مركزاً سياحياً اساسياً لهم قبل ان يهجروه في غالبيتهم الى أماكن أخرى بسبب الحرب الأهلية.

أما على الصعيد المصرفي، وبسبب اعتماد السرية المصرفية في التشريع اللبناني والتي ما زالت حتى اليوم ضرورة ملحة لحماية وتطوير القطاع المصرفي(*)، فقد تراكمت الرساميل العربية في المصارف اللبنانية. فإيرادات النفط تحوّل قسم منها الى البنوك، فيما الجزء الكبير دخل في ودائع البنوك الاميركية والاوروبية خارج البلدان العربية. كما استحوذت البنوك المحلية على مدخرات العرب الذين تحولوا من بلدانهم خوفاً من تأميم املاكهم وثرواتهم بسبب الاصلاحات التي لجأ اليها بعض الحكام الذين اقاموا انظمة "اشتراكية" عبر انقلابات عسكرية.

ونشط القطاع المصرفي واستحوذ على ودائع وموجودات لم يتمتع بها اي قطاع مماثل في اي بلد عربي آخر، وبدت أزمة بنك انترا(**) مظهراً قوة لما بلغه القطاع المصرفي ومحاولة لضرب إزدهار هذا القطاع من قبل بعض البنوك

(*) - شدد العميد ريمون إده في رسالة في المنتصف الثاني من شهر أب ١٩٩٧ الى رئيس الحكومة اللبناني الرئيس رفيق الحريري على ضرورة الحفاظ على السرية المصرفية وحمايتها.

(**) - تعرض بنك انترا في اواخر الستينات لإفلاس.

الخارجية في حينها.

وتابع القطاع المصرفي نشاطه في مجال تأمين الخدمات المالية بمرونة وتطور ثابت.

ثقافياً -اعلامياً: ان لبنان عبارة عن مجمع تتكثف فيه الاقليات والطوائف إذ تحتشد ١٨ طائفة في مساحته الصغيرة. كما ان الاقليات من كافة انحاء المنطقة العربية وبعض الافرنج أيضاً تجمعوا في هذه المنطقة. مما خلق تعايشاً مشتركاً بين طوائفه اقلياته، التي تعددت ثقافاتها وانتماءاتها او أهواءها خارج حدود البلاد، غالباً وكثيراً ما كانت في مواقع الاختلاف والتجاذب واحياناً في مواقع الصراع الداخلي.

غير ان هذه المجموعات التي تبدو موّحدة في أيام التأزم الداخلي، تظهر على نحو فئات اجتماعية متنوعة او طبقات في أيام السلم تتباين مواقعها في السُلّم الاجتماعي وتتوزع المداخيل بفروقات كبيرة. وترتبط هذه الفئات او المجموعات بمواقع ثقافية وتاريخية واقتصادية لعبت دوراً في التوزع الاجتماعي. لذا بدا لبنان متعدد الثقافات وتميز عن باقي البلاد العربية والمحيطة. بهذا التنوع الفريد الذي بدا ضرورياً وفي الوقت عينه مميزاً لهذا البلد. فكانت العربية الى جانب الفرنكوفونية والى جانب الأنكلوسكسونية وغيرها، وكلهم ضرورة لتعامل لبنان مع محيطه او مع الخارج ، رغم الصراعات الدائرة بين هذه الثقافات التي كانت تعبر عنها نشاطات الارساليات وغيرها.

واذا كانت هذه التناقضات والتنوعات مستترة، فإنها غالباً ما كانت تظهر الى العلن بوجود متنوع أيضاً وقادر على المساهمة في لعب دور قد يكون ايجابياً وقد يكون سلبياً حسب وجهات النظر المختلفة اليه. ولم يكن الاعلام في لبنان، وكذلك حرية التعبير، محدودة بل أنها تعدّدت القوانين التي تحكمها عبر الإلتفاف على القوانين نفسها، وعبر الاعتبارات التي كانت السلطات السياسية في لبنان

غير قادرة على التحرر منها. وبدا الاعلام اللبناني (الصحف، والنشر)، اكبر بأضعاف من حجم لبنان، إذ تعداه ليطال كل مساحات المنطقة العربية من المحيط الى الخليج.

واصبح لبنان بوق المنطقة، ومتراس تراشقها الاعلامي والسياسي، وممر التسريبات وتبادل الرسائل عبر وسائل اعلامه. إذ كانت الصحف اللبنانية تصل في احيان كثيرة الى رؤساء الدول العربية صبيحة كل يوم قبل الصحف المحلية. فالصحف اللبنانية كانت تستوعب كل التيارات الداخلية والخارجية وتتوزع الولاءات والدعم المالي ايضاً من كافة الاتجاهات. ان هذه الوضعية نشطّت الاعلام اللبناني كثيراً، وجعلته مزعجاً للكثيرين في احايين عديدة في صداه الداوي في كل اتجاه.

ان مجموع هذه الخصائص التي ميزت لبنان عن غيره من بلدان المنطقة، كانت كلها نقاط القوة والازدهار لهذا البلد الصغير، ولكنها ايضاً كانت مكمن ضعفه والخاصرة التي نزفت مدة ٢٠ سنة ولم تندمل آثارها بعد.

LEB1997/070
38A

I- التغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت على منطقة الشرق الاوسط:

١- المتغيّر الدولي : انهيار المعسكر الاشتراكي:

اثر وفاة ليونيد برجنيف، رئيس الدولة السوفياتية والأمين العام لاكبر حزب شيوعي حاكم في العالم- تبوأ تشير ننكو السلطة خلفاً له وللحظة الأولى، بدا ان المعتل صحياً، ما هو الا مرحلة انتقالية وتمهيدية. وبعد عدة شهور فقط خلفه الرجل القوي وحاكم الجهاز المخابراتي (K.G.B) اندوبوف. ورغم عمره الذي يتراوح بين العقدين السادس والسابع، ظهر اكثر شباباً وقوة أمام زعماء العالم الذين إلتقوه وحاورهم في كل القضايا دون عودة الى المستشارين او الملفات. إذ كان مطلعاً وممسكاً بالقضايا الدولية والكبرى منذ ايام بريجنيف. والتبست صورة الاتحاد السوفياتي في هذه الفترة اللامستقرة. لكن مع مجيء غورباتشوف في عام ١٩٨٥، بدت صورة تشيرننكو أقرب الى واقع الدولة السوفياتية، من صورة اندروبوف الذي مثّل فورة النزعة الأخيرة لدولة كانت عظيمة.

لقد تبنى غورباتشوف، الزعيم الاصغر سناً في تاريخ الاتحاد السوفياتي، خطة اصلاحية للواقع الذي بدا متردياً بعد ان كان مخيفاً لفترة طويلة تعتمد في اساسها على مقولة اقتصاد السوق التي عبر عنها في كتابه البريسترويكا.[1] وهذه السياسة التي أثارت المحافظين، انتهت الى تفكيك الاتحاد السوفياتي الى دول متفرقة، وجرفت غورباتشوف نفسه الى خارج السلطة في روسيا (اكبر هذه الدول) وبدون لياقة من يلتسين الذي اطاح به.

ولم تكن هذه السياسات داخل الاتحاد السوفياتي بمعزولة عن العالم،إذ دعم المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية هذه التوجهات بكافة الوسائل المتاحة من أجل الوصول الى اسوأ وضع لا تحسد عليه. فالقطب الدولي

(١) - غورباتشوف، البريسترويكا، ص ٣٦-٣٧. دار التقدم موسكو عام ١٩٨٥.

في الصراعات العالمية تفكك واصبح يحتاج الى المساعدة الغربية بعد ان كان يوزّع مساعداته على بلدان الشرق وحركات التحرر الوطني في سياسة الحرب الباردة التي كانت مندلعة بين الجبارين في مناطق متعددة من العالم الثالث. وفي حين كانت كلمته لها دويها في العالم وفي مؤسساته الدولية. ويتقاسم خريطة العالم مع الدول الكبرى، لم يعد بامكانه الحفاظ على خريطته نفسها، ولا قادراً على حماية اشقائه (بلدان المعسكر الاشتراكي) من الذهاب الى الغرب سريعاً والتخلص من انظمتهم الشيوعية والانضمام الى حلف الناتو. ان الامور تدهورت بشكل مريع وسريع، واختفى القطب الشيوعي تاركاً الانظمة الرأسمالية تسرح في الساحة الدولية بدون أية مجابهة. في هذه الحالة، كان لا بد وان تتغير شروط وادارة اللعبة في العالم. فقامت الولايات المتحدة الاميركية (بقدراتها وامكانياتها) بتسمية نفسها قائدة وحيدة، ليس للعالم الحر فحسب، وانما قائدة للنظام العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل بمجرد انهيار الاتحاد السوفياتي. كما انها نصبت نفسها حارسة لهذا النظام وللعالم أجمع عبر قوتها العسكرية وقوى العالم الحر الذي لم تستطع دوله الكبرى والعظمى عن الوقوف في وجه هذا الاندفاع الاميركي. إذ بدت اوروبا، المؤهلة للمنافسة (نظرياً)، غارقة في مشاكلها وفي معاناتها . وظهرت فرنسا كرأس حربة اوروبية، لوقف الاندفاع الاميركية اكثر مما هو محاولة لإقتسام العالم من جديد مع الولايات المتحدة.

إذن، الصراع الدولي، تحوّل من صراع بين معسكرين (اشتراكي ورأسمالي) الى صراع داخل المعسكر الرأسمالي الحر الذي يطمح كل منه الى الحصول على نصيب في الخريطة العالمية.

ان المبادرة الاميركية، كانت السباقة دوماً. ففي الصراع الجديد او القديم سيّان، كان لا بد من وضع اليد على مصادر الطاقة التي يحتاجها العالم، فإذا لم يكن بامكان الولايات المتحدة التصرف بحرية وبدون ضوابط في الصراعات القديمة، فإن الظروف الجديدة كانت مناسبة وفرصة مؤاتية لإطلاق حرب في

منطقة الخليج العربي واستغلال حرب الصحراء لوضع اليد مباشرة على منابع النفط. إذ بواسطة القوات المتعددة الجنسيات وبالاموال العربية الخليجية، استطاعت الولايات المتحدة أن تضع يدها فوراً ومباشرة ودون وساطات على القرار الخليجي وموارده النفطية. ومن يملك التكنولوجيا والقرار السياسي والموارد الأولية لا بد وان يتحكم في خريطة العالم الجديد اقتصادياً.

وما تتعرض له افريقيا من صراعات تأخذ طابع الصراع المحلي في ظاهرة لا يخرج في حقيقته عن اطار الصراع الدولي الذي يجري للتحكم في الموارد الاولية وفي الاسواق المفتوحة. فالصراع على اشده وبدون رحمة خاصة في المستعمرات الفرنسية حيث لا تدخر الولايات المتحدة جهداً في سبيل اثارة المشاكل والقلاقل لتحل محلهم في افريقيا.

ان الولايات المتحدة بعد سيطرتها على منطقة الخليج، وعلى التغلغل في بلدان ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي، لم يغب اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط حيث الصراع العربي- الاسرائيلي مهدد بالانفجار دوماً وبؤرة تأزم دائم. وبالتالي كان من التوجه لإزالة فتيل الحرب عبر إقامة سلام في هذه المنطقة. لكن أي سلام وبأية ذهنية وبأية آلية؟

ب- مسيرة السلام :

ان الآلية المتبعة لا تنفصل عن الذهنية وبالتالي فإن مضمون السلام القادم يتجسد فيهما. البلدان العربية بأغلبيتها الساحقة اعلنت استعدادها ولأول مرة في التاريخ العربي، علنا ومباشرة، لقبول اسرائيل كدولة في المشرق العربي، بعد رفض وصراع دام لعشرات السنين. واعلنوا التزامهم بمباديء السلام التي تم تحديدها دولياً، وكان الرئيس المصري انور السادات أول من تجرأ على ابرام اتفاقية كمب ديفيد، كأول إتفاق مع الدولة العبرية برعاية مباشرة من الولايات المتحدة الأميركية.

وإذا كانت الاتفاقية المذكورة، كأول اعلان واعتراف مباشر بالدولة، التي اقيمت غصباً في فلسطين، فإنها في الوقت نفسه كانت المثال الواضح عن الآلية التي تعتمدها الولايات المتحدة والدولة الصهيونية. إذ لم يقتنع هؤلاء بالقبول والتسليم العربي بالاعتراف الدبلوماسي والمفاوضات العلنية عبر المؤشرات الدولية، لأن ذلك يُبقي على الدول العربية كجماعة وفي اطار مشترك مما يمنحهم قوة في المفاوضات ، ويسمح لهم بالمناورة في الصراع الدبلوماسي، وهو ما لا يمكن القبول به، وبالتالي فقد اعتمدنا بالتنسيق والتشاور الدائم والمستمر على اعتماد آلية الإتفاقات المنفردة بين اسرائيل والدول العربية. وسمحت الظروف الدولية المتتالية والمتلاحقة منذ السبعينات وحتى اليوم، بتكريس نموذج إتفاقية كمب ديفيد، ليلحق بها إتفاقي اوسلو بين الملك الاردني حسين واسرائيل، ثم بين رئيس سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ياسر عرفات واسرائيل. وتستمر المحاولات لتعزيز هذه الاتفاقيات ، رغم بعض الاخفاقات في تنفيذها ، والضغط الدائم لاستكمال الحلقة بنفس الوتيرة على الجبهتين اللبنانية والسورية. ولا تدخر الولايات المتحدة ومعها اسرائيل طغوطها الدائمة لفصل المسارين اللبناني والسوري عن بعضهما والانفراد بكل دولة عربية على حدة في إطار سلام لا متكافئ يؤشر الى ذهنية ترمي الى وضع العرب في موقع الاستسلام الحقيقي والخاضع، وليس فقط للاعتراف الرسمي والتنازل عن الحقوق الشرعية.

ان العلاقات الدولية بين الدول القاهرة والدول المقهورة لا رحمة فيها. وميزان القوى الراجح لمصلحة النموذج الاكثر عنجهية يفرض سلاماً من المضمون السياسي، ويتعداه الى المضمون الاقتصادي الذي يشكل المحرك والمضمون الاساسي لكل عملية التسوية الجارية في منطقة الشرق الاوسط.

ج- التجمعات الاقتصادية والاقليمية والدولية «الشرق أوسطية»:

ان المفاوضات السياسية التي جرت، او توقفت، أو قد تستأنف هي في ظاهرها مفاوضات سياسية، وفي جوهرها مفاوضات في اطار رسم الخريطة الجديدة للواقع الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط او ما يطلق عليه احياناً بالنظام " الشرق اوسطي" ، وقد جاء طرح هذا النظام في ظل ظروف سياسية عالمية واقليمية تغيرت كثيراً عما سبق. اضافة الى انطلاق " ثورة صناعية ثالثة تعتمد على الاستعمال المكثف للعلم والثقافة وخاصة في مجال الاتصال والمعلوماتية وتكنولوجيا الفضاء"[٢] وهذه الثورة التي أثرت وتؤثر وتتأثر بالتغيرات السياسية الحاصلة، تسمح وتطمح الى " اعادة توزيع مراكز القوى الاقتصادية في العالم".[٣] وانعكس ذلك في منطقة الشرق الاوسط. وخاصة بعد مؤتمر مدريد، بالرغبة في اقامة نظام اقليمي جديد يتلاءم مع كل المتغيرات وتلعب اسرائيل دوراً مركزياً " كمفترق تجاري ونقل بين العالم وبلدان الشرق الاوسط"[٤]، روّج له السفير الاميركي في اسرائيل مارتن انديك والذي كلف نفسه بالترويج لجلب استثمارات اميركية الى اسرائيل، حسب اعترافاته في مقال كتبه لجريدة هارتس الاسرائيلية. وهذا الموقع المركزي في النظام الاقليمي الجديد يُحتّم افساح المجال أمام اسرائيل لإقامة علاقات ثنائية مع البلدان العربية، وهي غير متكافئة بأي حال من الاحوال إذا عدنا الى مجموعة معايير مثل : الحجم الاقتصادي- معدل النمو الاقتصادي- حجم الاستثمار والادخار الفرديين- مستوى التعليم والرعاية الصحية- حجم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي- التشريع القانوني - الدعم الحكومي السياسي والاداري، مساندة مؤسسات عالمية - مستوى التقنية ... الخ ".

(٢) - د. الياس سابا، ملاحظات حول " الشرق اوسطية" ، مخطوطة غير منشورة.

(٣) - المرجع السابق.

(٤) - السفير ١٩٩٥/١١/٨.

كما يُحتّم النظام "الشرق اوسطي" رفع الحواجز أمام حركة مرور وانتقال الاشخاص والبضائع والاموال والمؤسسات ، مما يجعل من البلدان العربية واسواقها في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي كإقتصاد غربي متقدم. وأمام الاقتصادات الغربية وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية، حيث تلعب اسرائيل أيضاً ممراً اجبارياً لعلاقة اي بلد من البلدان العربية مع الغرب أيضاً. إذن، الإصرار على قيام هذا النظام الاقليمي يفسّر المصاعب التي تواجهها مسيرة السلام في الشرق الاوسط. فالسياسة الاسرائيلية ، وبالتزام ودعم واضحين من قبل الولايات المتحدة تقوم على اعادة الحد الادنى من الاراضي العربية مقابل تأمين الحد الأقصى من المنافع الاقتصادية. كما تفوم على شرذمة وتفتيت البلدان العربية.

وتُصر اسرائيل على تطبيع علاقاتها مع الدول العربية التي اجرت معها اتفاقات منفردة، بهدف رفع الحواجز عن انتقال الاموال والاشخاص والمؤسسات، كما سبق وذكرنا، وايضاً بهدف "تنسيق سياسات الاعمار والاستثمار وانشاء الصناديق والمصارف الاقليمية المشتركة"(٥).

وتصبح المخاطر والاعباء على الدول العربية اكبر، بعد قيام اتفاقية الـ GATT التي ضمّت ثلثي بلدان العالم و٩ دول عربية ، إذ اصبحت الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على ٧٥٪ من التجارة العالمية. وان الدول النامية التي يبلغ عددها ١٢٣ دولة سوف تخسر ٥٠٪ من اسواقها وتساهم بنسبة ٢٠٪ من التجارة العالمية فيما الدول السبع المتقدمة تساهم بنسبة ٧٠٪ . وفي مجالات الخدمات سترتفع التكلفة العالمية من ٩٠٠ مليار دولار الى ثلاثة الاف مليار دولار عام ٢٠٠٥ والذي تستأثر به الدول المتقدمة (الخدمات السياحية والفندقية والاتصالات والترانزيت).(٦)

---

(٥) - د. الياس سابا، مرجع سابق.

(٦) - البيان، اول تموز يوليو ١٩٩٧.

المحللين الاقتصاديين يعتبرون ان إتفاقية الغات عبارة عن اداة يتمكن بواسطتها " الشمال" الغني من القبض على الجنوب الفقير، عبر إلغاء الحدود الجمركية وتحرير التجارة العالمية.

ودعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " الدول العربية الى الاسراع في تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الدول العربية بهدف تأسيس نوع من التكتل الاقتصادي لتفادي الاثار السلبية لاتفاقية GATT على اقتصاديتها الوطنية. وقالت ان الهدف من تنفيذ الاتفاقات العربية الحفاظ على الاسواق العربية وتجنب المنافسة غير المتكافئة.[٧] ومع ذلك اعتبرت المؤسسة ان انضمام الدول العربية الى الـ GATT مسألة حيوية، كي تستفيد الدول العربية من الملاحق الخاصة بالدول النامية وميزاتها. وحتى لا تُحرم منها. في حين ان البعض ذكرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان الدول العربية بدون استثناء ستتكبد خسائر كبيرة في قيمة وارداتها الصافية بعد تحرير التجارة العالمية.

وجاء في دراسة مكتبها الاقليمي في صنعاء ان الاعباء الايرادية على موازين الدول العربية سيرتفع الى ١١٥٤ مليون $ سنوياً في ٤ سلع غذائية اساسية هي (القمح والسكر واللحوم والالبان). [×] وسترتفع الفاتورة والاعباء حُكماً بارتفاع فاتورة الغذاء العربية من نحو ٢٠ مليار $ سنوياً الى حوالي ٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ بسبب الزيادة السكانية والتصحر وعدم الاستفادة من المياه في البلاد العربية.[٨] مما يستلزم إعادة النظر بالاستثمارات العربية في داخل الدول العربية والتي لا تتعدى ١٥٪ فيما الباقي يوظف في اميركا واوروبا وشرق آسيا.

---

(٧) - البيان، اول تموز يوليو ١٩٩٧.

(×) - الحياة، ١٨ شباط ١٩٩٧.

(٨) - مجلة البيان، اول تموز ١٩٩٤، مقال لمحود حسين.

III- الانعكاسات على لبنان:

"الضرورة" اللبنانية والفرادة اين اصبحت؟

الحرب الاهلية التي طحنت لبنان لمدة عقدين من الزمن تقريباً، لم توفر البنى الاقتصادية واصابته باضرار بليغة وأوقفت تطوره بل انها دفعته خطوات كبيرة الى الوراء، فيما وجدت بقية البلدان العربية، التي كانت تتلمس طرق نموها، خياراتها وعملت على تطويرها. مما انعكس سلباً على لبنان في وظائفه التي كان يلقيها على نفسه قبل الحرب كوسيط وممر اقتصادي للبلدان العربية. فتراجعت قدراته وامكاناته ، وتوزعت بعض البلدان في المنطقة العربية بعض وظائفه التي كانت "ضرورية" فيما مضى.

وبينما كان لبنان ممراً اجبارياً لحركة عبور البضائع الى الداخل العربي، إنفتحت الحدود أمام السلع الخارجية مباشرة، ولم يعد يخطى مرفأ بيروت ومطارها بحركة ترانزيت كبيرة والمنطقة الحرة خسرت كثيراً من أهميتها، في الوقت الذي ظهرت فيه الى الوجود منطقة جبل علي في امارة دبي كأكبر وأهم منطقة حرة في الوطن العربي. ونمت الصناعات المتنوعة والجيدة في انحاء منطقة الخليج، وكذلك الزراعات التي كانت شبه مستحيلة في قلب الصحراء. وتوسعت خدمات الاتصالات والسياحة في هذه البلدان نفسها اضافة الى الخدمات المالية والاعلامية وشهدت نمواً عمرانياً كبيراً. وفي الدول العربية ذات الاقتصاد الاشتراكي التي تبنته الانقلابات العسكرية المتعددة،أخذ الاقتصاد فيها ينفتح تدريجياً نحو الاقتصاد الحر، وخطت خطوات ملحوظة ومدروسة باتجاه التلاءم مع الاستثمارات الخاصة ومنحها حرية في القطاعات المختلفة.

ان زمن التطور لم يتوقف الا في لبنان، اما البلدان المحيطة كلها كانت في سباق مع الزمن. ان لبنان الذي عانى من المرض لسنوات طويلة بدأ يتعافى تدريجياً، الا ان المصاعب والعقبات والتحدي أمامه كثيرة. و"الضرورة" اللبنانية

فقدت العديد من عناصرها.

ان هذه الضرورة كانت تقوم أساساً على مفهوم الفرادة او بمعنى آخر هو إحتكار وظائف لم يكن بإمكان اي بلد آخر في المنطقة من القيام بها. فخصوصية ظروف المنطقة واوضاعها الاقتصادية والسياسية وظروف لبنان الخاصة في محيطه منحته هذه الفرادة. فإحتكر وظيفة التاجر والوسيط الذي يحاكي بلدان الصادرات وبلدان الواردات في الوقت عينه وباللغة التي تؤمن له أرباحة كخبير في عملية التسويق. كما احتكر وظيفة الخدمات السياحية التي برع فيها وكان مقصداً في شتائه وصيفه. كما احتكر الخدمات المالية والاعلامية واجتذب استثمارات عربية مهمة. واحتكر أيضاً مناخ الحرية التي عجّت بالتيارات السياسية والثقافية وجعلت نكهة مختلفة ومتميزة عن بقية اشقائه.

ان مجموع هذه " الفرادات" التي كونت عناصر الضرورة اللبنانية، لم تعد "فرادات" ولاعادت " الضرورة" تتصف بالالحاح ولا حتى بالضرورة نفسها.

المنافسة :

لأول مرة، وبعد زمن، لم يعد لبنان "فريداً" ولم يعد " الولد المدلل" في محيطه. وبدا معتلاً بين اشقاء اصبحوا اكثراً نضجاً واكثر إصراراً على لعب دورهم بكل امكاناتهم. ان الساحة لم تعد خالية للبنان، والسباق مفتوح أمام الجميع. ان المنافسة تطرح نفسها كواقع لا هروب منه. انها الحقيقة التي أفاق عليها لبنان بعد غيبوبة استمرت طويلاً. أنه أمر محزن، من الناحية العاطفية، وأمر يطرح التحدي ويفرض النظر بواقعية الى ما هو كائن والى ما يفترض ان يكون. ان المجتمع اللبناني، بمسؤوليه وفعالياته السياسية والاقتصادية، أمام المحك، في ظروف لا تميل الى مصلحته إذا استمرت الأمور على ما هي عليه. فالقطاعات الاقتصادية جميعها تعاني من خلل وتواجه مصاعب عديدة، والتنسيق بينها لتتكامل غير موجود. فكل قطاع متفرغ لمعاناته ويواجه مصيره منفرداً. ان على الدولة وعلى

الفعاليات مسؤوليات جمة لمواجهة المتغيرات الاقليمية والدولية. وسياسة التخطيط والتنمية هي خطوة أولى على طريق المنافسة المتكافئة مع الدول العربية ، أما في حال إقرار اتفاقات صلح منفردة مع اسرائيل والتطبيع معها فيعتبر بعض " المتشائمين" من الخبراء والمحللين الاقتصاديين بأن المنافسة نفسها مع اسرائيل غير واردة وحتى خاطئة لأن قوانين المنافسة وضوابطها غير متوفرة. إذ لاحرية متكافئة في السوق الشرق اوسطية (من حيث القرارات الاقتصادية الكبرى للمنطقة، أو من حيث معلومات إنكشاف هذا السوق، أو من حيث حجم الاقتصادات المتنافسة). ولجأ بعضهم الى تشبيه لبنان بالمريض الذي للتو خرج من المستشفى ونزل الى سباق ماراتوني، إستناداً الى اعتبار الاقتصاد الاسرائيلي باقتصاد غربي رأسمالي متطور في حين ان اقتصاد لبنان لا يعدو عن كونه إقتصاد لبلد نامٍ، وبالتالي فان شرط التكافؤ الضروري للمنافسة غير متحقق وبذلك يصبح التفكير وحتى مجرد التفكير بالمقارنة والمنافسة خطيئة قاتلة. رغم ذلك لا يسعنا في لبنان الا النظر الى واقعنا وواقع إقتصادنا والبحث عن نقاط التعاون والتباعد مع المحيط، سلباً كان او ايجاباً، لتعزيز ما هو ايجابي ودرء ماهو سلبي طالما نحن موجودون على الخريطة . فما هي المميزات المقارنة وما هي امكانات القدرة على المنافسة؟

VI - المميزات المقارنة والقدرة على المنافسة

١- القطاع الزراعي

يشكل القطاع الزراعي عنصراً هاماً واساسياً من عناصر الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في اي بلد من البلدان لعدة اسباب اهمها:

أولاً: توفير حاجات الناس من المواد الغذائية وتصدير الفائض من الانتاج.

ثانياً: تشغيل قطاعاً واسعة من الأيدي العاملة وتثبيت الفلاحين والمزارعين في اراضيهم وقراهم والحيلولة دون هجرتهم الى المدن بحثاً عن العمل.

ثالثاً: ايجاد ظروف ملائمة جداً لانشاء الصناعات الغذائية، مما يوفر فرصاً جديدة للعمل، ودعم الاقتصاد الوطني بمواد جديدة للتصدير.

وفي لبنان، ورغم الانجازات الاقتصادية التي بهرت الكثيرين في الخمسينيات والستينيات ومطلع السبعينيات. فإن الزيادة في مجمل الناتج الوطني رافقها خلل في توزيع الثروة والمداخيل للسكان بسبب طغيان قطاع الخدمات، الذي كان ولا يزال من اكثر القطاعات كفاءة في لبنان، انما على حساب باقي القطاعات الانتاجية الاخرى مثل الصناعة والزراعة. وخطورة هذا النمط من النمو الاقتصادي والاجتماعي ان قطاع الخدمات لا يستطيع امتصاص اعداداً كبيرة من القوى العاملة في الارياف والمناطق المحيطة بالمدن ومراكز التجمع الديموغرافي. لذلك حدثت ولاتزال موجات نزوح كثيفة من القرى والريف اللبناني الى المدن الرئيسية عامة، وبيروت خاصة، محدثة ضغطاً هائلاً على المرافق العامة من مياه وكهرباء ومجاري ومساكن ومدارس ومستشفيات وطرق، واوجد ما اصبح يعرف بحزام البؤس الذي يحيط بالعاصمة بشكل واضح، والذي كان أرضاً خصبة لانتشار الافكار التغييرية.

فالقطاع الزراعي الذي يعاني اصلاً من عدم توفر البنية المناسبة (مصادر المياه الكافية لري الاراضي الصالحة للزراعة الالات الحديثة والمكننة، الطرق الزراعية لنقل المحاصيل الى مراكز الاستهلاك، تدني مستوى المدارس والتعليم، غياب المستوصفات الصحية على نطاق واسع، اضافة الى صغر حجم الحيازات الزراعية وتفتت الملكية الزراعية وندرة الاموال المخصصة لتطوير الزراعة) ادت الى بقاء مساهمة القطاع الزراعي في حدود متواضعة بالنسبة لمجمل الناتج المحلي، وتدل الاحصاءات [1] الى ان مساهمة القطاع الزراعي كانت ٢٢٪ من مجمل الناتج المحلي في الخمسينيات، ثم هبطت الى ٢١٪ في الستينيات، ووصلت في مطلع السبعينيات الى ٩،٥٪ ....

ورغم التغني بامجاد لبنان السابقة التي اكسبت سهل البقاع تسمية "اهراءات روما"، ورغم احاديث التنمية المنتشرة هذه الأيام فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي عندنا غير متوفر[2]، فمن الحبوب لا يتجاوز ١٣٪، ومن البطاطا ٨٥٪ ، ومن البقوليات ٧٠٪، ومن الخضراوات ما يقارب ٩٤٪ ، في حين يملك لبنان اكتفاء ذاتياً من الفواكة فقط، وقدرات على تصدير الفائض من انتاجه.

والاكتفاء الذاتي من السكر لا يتعدى ٣٪، ومن الزيوت خاصة زيت الزيتون ٣٠٪ ، ومن اللحوم الحمراء ٥٥٪، ومن الدواجن ٩٠٪ بالنسبة للبيض لبنان مكتف ذاتياً والامر ينطبق على الاسماك الطازجة. اما قطاع منتجات الالبان فان الاكتفاء الذاتي منها في حدود ٣٥٪، اذن سيبقى لبنان لفترة زمنية مقبلة ملزماً بتوفير الجزء الاعظم من احتياجاته من الخارج...

فكيف يمكن للبنان الدخول الى ميدان المنافسة في ظل هذه الخلل الفاضح الذي من المرجح زيادة حجمه تبعاً لتوقعات الاستهلاكي اللبناني من المواد الغذائية

---

(١) - لبنان الواقع وحاجات التأهيل- مؤسسة الحريري ١٩٨٧- ص ١٧٢.

(٢) - تقرير عن الاقتصاد اللبناني خلال عام ١٩٩٦- مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ص ٣١.

لعام ٢٠٠٠ التي تظهر ان الفجوة الغذائية للسلع الاساسية الى اتساع . وذلك بالنظر الى الانماط الاستهلاكية السائدة والتي من المتوقع استمرارها مستقبلاً، والى زيادة عدد السكان وارتفاع القدرة الشرائية قياساً للفترة الماضية؟.. وايضاً في ظل تطبيق الاتفاقات الدولية... ومشاريع "الشرق الاوسطية" الاسرائيلية، والشراكة المتوسطية؟...

ان الدخول في عالم الارقام والاحصاءات القليلة المتوفرة، قد يتيح لنا للاجابة على السؤال الآنف!

فما هو حجم المساحات المزروعة: المروية والبعلية، وكيف هو حال الحيازات، وما هو حجم الاستثمارات، وما هو عدد العمال، وما هي الامكانيات التكنولوجية، وما هي قيمة الانتاج الزراعي، وما هي حصة الابحاث، وماذا عن السياسة الحكومية، في كل من : لبنان والكيان الاسرائيلي وسورية؟...

ماذا تقول الارقام؟...

تبلغ المساحات المزروعة في لبنان حوالي ٣,٢٠٥,٢٤٦ مليون دونم مزروعة على الشكل التالي:

٧٧٥٨١٤ الف دونم خضار.

١,٢٩٩,٣٠٢ مليون دونم فاكهة .

٣٨٧٤٥٧ الف دونم نجيليات .

٢٠١١٨٠ الف دونم قرنيات .

٥٤١٩٩٣ الف دونم زراعات صناعية[٤].

---

(٣) - نفس المصدر السابق.

(٤) - الاحصاءات الزراعية الجارية لعام ١٩٩٥- دراسة من اعداد أمين جابر رئيس قسم الاحصاءات (آب ١٩٩٦).

وحسب دراسة المهندس سمير الشامي (مدير الثروة الزراعية في وزارة الزراعة) تحت عنوان: "العناصر الفنية لمشروع تطوير وتسويق الخضار والفاكهة في لبنان" فإن المساحات المزروعة تبلغ ٢٩٠ الف هكتار منها ٢٦٪ مساحات مزروعة خضار وفاكهة.

في حين تبلغ المساحات المزروعة في الكيان الاسرائيلي ٤.٥ مليون دونم، المروي منها ٣ مليون دونم[٥]. وكانت الارض الزراعية قد ازدادت بشكل مضطرد من ١.٦٥٠.٠٠٠ مليون دونم سنة ١٩٤٩ الى ٤.٣٨٠.٠٠٠ مليون دونم سنة ١٩٨٧، ومعها ازدادت مساحات الاراضي المروية من ٣٠٠ الف دونم الى ١.١٥٣.٠٠٠ دونم عام ١٩٨٧[٦]، الى ٣ مليون دونم عام ١٩٩٥[٧]، ويسعى الكيان الاسرائيلي لتوسيع رقعته الزراعية باستصلاح المزيد من الاراضي وصولاً الى صحراء النقب، وتسخير كل طاقاته وتحالفاته لجر المياه الى هذه المنطقة عن طريقين: جر مياه النيل من جهة، وانابيب المياه من تركيا، من جهة اخرى.

اما في سورية فقد وصلت المساحات المستثمرة بالزراعة فعلاً الى ٤.٩٣٩ مليون هكتار، في حين لم تكن تتجاوز ٣.٩ ملايين هكتار عام ١٩٨٦. وكانت مساحة الاراضي المروية قد قفزت من ٦٥٠ الف هكتار في منتصف الثمانينات الى ١.١ مليون هكتار عام ١٩٩٥. ومن المتوقع ان تشهد المساحات المروية زيادات كبيرة في الاعوام المقبلة بعد انجاز مشاريع الري والاستصلاح التي تنفذ على مواقع الانهار والينابيع[٨].

ومن المساحة الى الحيازات الزراعية، حيث يعاني لبنان من تركيز حاد في الملكية الزراعية، وتشير آخر احصاءات رسمية نشرت عام ١٩٧٠ الى ان ٦٥٪ من الحيازات الزراعية لا تتعدى مساحتها الهكتارين للحيازة الواحدة، وهي تشكل حوالي ١٠٪ من كافة الاراضي الزراعية، بينما تحوز ١٢٪ من الحيازات الزراعية على اكثر من ١٠ هكتارات للحيازة الواحدة، وهي تشكل نسبة ٦٠٪ من كافة

---

(٥) - عبد الهادي يموت: "السلام الآتي ومنافسة الاقتصاد الاسرائيلي للاقتصاد اللبناني في مجاله العربي" - النهار، ١٦ حزيران ١٩٩٥، ص ١١.

(٦) - فضل النقيب: "الاقتصاد الاسرائيلي في اطار المشروع الصهيوني" ص ١٩.

(٧) - عبد الهادي يموت: مصدر سابق.

(٨) - "السفير" ١٧-١١-١٩٩٥، ملف خاص عن سورية.

الاراضي الزراعية [9]. ويقسم المهندس سمير الشامي الحيازات[10] على الشكل التالي:

من ٥٠٠ - ٢٠٠ دونم	٢٥٪
من ٢٠٠ - ٥٠٠ دونم	٤٠٪
من ٥٠٠ - ١٠٠٠ دونم	٢٠٪
ما فوق	٥٪

ان صغر حجم الملكيات الزراعية يشكل عائقاً امام زيادة الانتاج الزراعي، بسبب عدم تمكنه من انشاء شبكات ري ذات انتاجية عالية، وعدم انتشار المكننة الزراعية... في حين نجد ان بعض الملكيات الكبيرة لا تعطي الزراعة الرعاية والاهتمام المطلوبين من قبل مالكيها: الاوقاف ،الملاكين الكبار الذين لا يتعاطون الزراعة. كما تشكل المضاربات العقارية وبناء المساكن في الاراضي الزراعية عائقاً اضافياً امام الانماء الزراعي في لبنان.

في حين تسيطر الدولة في الكيان الاسرائيلي على ٨٠٪ من ادوات الانتاج الزراعي: الحكومي والمستوردات[11] . وتخضع الزراعة هناك الى تخطيط مركزي يحيط بأدق التفصيلات، ويتم ذلك عبر مؤسستين: وزارة الزراعة التي تشرف على الانتاج الزراعي والتسويق، ودائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية التي تشرف على بناء المستعمرات الزراعية الجديدة لتستقبل المهاجرين الجدد.

اما في سوريا فقد تبدلت الحيازات الزراعية منذ اصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم (١٦١) بتاريخ ٢٨-٥-١٩٥٨، والقانون الرقم (٨٨) بتاريخ ٢٣-٦-١٩٦٣.اذ تم تأميم ربع اراضي الملاكين الكبار، وتم توزيع ثلث ذلك على

(٩) - د. يوسف الخليل: "الثروات والاسواق المالية والبنية التحتية" «السفير» ٩-١-١٩٩٥.

(١٠) - م. سمير الشامي: مصدر سابق.

(١١) - مهندس حسام رضا: "مخاطر التخريب الصهيوني في المياه والزراعة" ص ١٩.

ويقول د. حسن عبد القادر في مجلة "صامد الاقتصادي" نيسان ١٩٨٥:

«ان اسرائيل تأخذ بالتخطيط الشامل لقطاع الزراعة منذ عام ١٩٥٦، وتسيطر الحكومة والهستدروت على ٨٠٪ من القطاع الزراعي.

المزارعين من محرومي الملكيات الزراعية. ووزع جزء مهم من الاراضي المؤممة في اطار التعاونيات الفلاحية التي تم تأسيسها لتشمل الاراضي المذكورة. اما القسم المتبقي فتم تأجيره للمزارعين والملاكين. ونتيجة التوزيع المذكور تم تغيير توزيع الملكيات الزراعية لصالح المتوسطة منها والتي تتراوح مساحتها من ١٠ وحتى ١٠٠ هكتار بالدرجة الاولى فقد ازداد نصيب هذه الأخيرة من ٣٦,٥ في المئة عام ١٩٥٦ الى ٥٨,٥ في المئة من مجموع الملكيات الزراعية عام ١٩٧٠. وازداد نصيب الملكيات الصغيرة التي تصل مساحتها حتى عشرة هكتارات من ١٣,٥ في المئة الى ٢٣,٤ في المئة للفترة نفسها. اما نصيب الملكيات الكبيرة التي تزيد مساحتها على ١٠٠ هكتار فتراجع نصيبها من ٥٠ في المئة عام ١٩٥٦ الي ١٨,١ في المئة من مجموع الملكيات المذكورة عام ١٩٧٠[١٢].

ان عدد العاملين في الزراعة في لبنان والكيان الاسرائيلي قد تراجع، فلم يعد سوى ٨٠ الفاً في لبنان في مقابل ٨٦ الفاً في الكيان الاسرائيلي ومرد ذلك يعود الى التقدم التكنولوجي واستخدام الالات الحديثة التي ترفع كفاءة العامل الزراعي ومقدار انتاجية في الكيان الاسرائيلي ... اما في لبنان فسبب التراجع يعود الى اسباب اكثر أهمية وهي: الحرب الأهلية وما رافقها وتلاها من اعتداءات صهيونية متكررة، وضعف مردود الانتاج الزراعي والهجرة من الريف ان المدينة، وضآلة التسليفات للقطاع الزراعي ومنافسة الانتاج الاجنبي للانتاج المحلي. (قيمة الناتج الزراعي في الكيان الاسرائيلي ٢,٢ مليارى دولار في مقابل ٢٠٠ مليون دولار في لبنان [١٣].

اما في سورية فإن الزراعة تساهم بنسبة ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتؤمن العمل لعدد متزايد من السكان بلغ حوالي ٣٥٪ من اجمالي القوى العاملة[١٤].

---

(١٢) - د. ابراهيم علي محمد: "المعالم الرئيسية لسياسات التنمية الزراعية في سورية" «الحياة» ١٩ ايلول ١٩٩٧، ص ١٢.

(١٣) - عبد الهادي يموت: مصدر سابق.

(١٤) - التقرير الاقتصادي العربي- كانون الثاني ١٩٨٧ ص ٢٧٦.

ومن المتوقع ان تشهد المساحات المروية زيادات كبيرة في الاعوام المقبلة بعد انجاز مشاريع الري والاستصلاح التي تنفذ على مواقع الانهار والينابيع وفي المناطق التي تشهد امطاراً غزيرة[١٥]. مما يفسح في المجال امام تزايد فرص العمل في القطاع الزراعي.

ان التفاوت البادي في العناصر السابقة، يبقى محدوداً اذا ما قيس بالفوارق الشاسعة في قضية المياه والري. واستغلال هذا المورد الطبيعي الحيوي لخدمة الانسان عندنا وتقدمه. وتوفير الحياة الحرة والكريمة له.

ووضع المياه في لبنان بشكل عام وفي الجنوب بشكل خاص يعاني الأمرين ليس فقط بسبب الحرب والاحتلال الاسرائيلي وانما ايضاً بسبب عدم وجود سياسة مائية منذ الاستقلال. والهدر الحاصل حالياً في المياه وتدفقها الى البحر يجب ان لا ينسينا ان هذا الوضع لن يستمر وهو يرتبط بصعوبات التمويل لتجهيز مشاريع المياه والضغوطات الاسرائيلية في الجنوب والوضع السائد خلال الحرب الأهلية الاخيرة، وهو عائد ايضاً الى غياب التخطيط وعدم تنفيذ المشاريع الضرورية لتأمين الاحتياجات المنزلية والصناعية واحتياجات الري الحالية والمستقبلية[١٦].

ورغم وجود الثروة المائية التي تذهب هدراً الى البحر امام انظار المسؤولين منذ الاستقلال، فإن نسبة الاراضي المروية من الاراضي الصالحة للزراعة لا تزيد عن ٣٠٪ ويلاحظ توفر الري في منطقة البقاع الغربي والاوسط، بينما يعاني البقاع الشمالي من توفر المياه، خاصة وان معدل تساقط الامطار في هذه المنطقة قد لا تصل في بعض المناطق (القاع مثلاً من ١٥٠- ٢٠٠ ملم) ، اما الشمال فيتوقف توفر المياه في مناطق محدودة وانعدامها في اكثر المناطق. كما يعاني الجنوب اللبناني اساساً من قلة المياه (خاصة اذا استثنينا المساحة المحدودة المروية بمياه الليطاني)[١٧]

(١٥) - علي جمالو: "الزراعة واولويتها في خطط التنمية" السفير ١٧-١١-١٩٩٥.

(١٦) - ملف المياه- "الديار" ٢٧-١٢-١٩٩٧، ص ٩.

(١٧) - م. سمير الشامي: مصدر سابق.

كما تأثرت الثروة المائية بغياب الدولة لتأمين شبكات الري مما تسبب بحفر ابار ارتوازية للري او للشفة بشكل غير مدروس، كما ادى عدم المراقبة البيئية للمصانع واستعمال المبيدات والمواد الزراعية بالطرق غير العلمية وعدم توفر شبكات صرف صحي سليمة الى تلوث المياه والاراضي والمراعي والشواطيء[١٨].

وتقدر الامم المتحدة (عام ١٩٧٠) ان نسبة ٧٠٪ من المياه العذبة في لبنان قد طالها التلوث بشكل او باخر[١٩]. فكيف هي الحال في ظل صفقات البراميل السامة وانتشار النفايات؟

وهذا الأمر يشير الى ان لبنان قادر على زيادة مساحاته المزروعة في حال وجود سياسةٌ زراعية حكيمة وموجهة لمصلحة الأمن الغذائي اللبناني.

وعلى عكس الحالة في لبنان، فإن الكيان الاسرائيلي يتطلع الى المياه بنظرة استراتيجية بدأ التخطيط لها منذ ما قبل قيام الكيان فوق ارض فلسطين. فالصهيونيون كانوا يتطلعون دوماً الى مصادر المياه في الجنوب اللبناني، ويسعون لمد كيانهم الى شمالي الليطاني، لاستغلال الثروة المائية. فإضافة الى تهديده المتواصل بمنع قيام مشاريع على نهر الليطاني، واعتداءاته اليومية على اراضي الجنوب، قام الكيان الاسرائيلي واعتباراً من عام ١٩٨٢ باستغلال نهري الحاصباني والوزاني بالكامل وبمعدل ١٤٥ مليون م٣ في السنة، كما توفر له المياه المنهوبة من نهر الليطاني في حدود ٥٠٠ مليون م٣ في السنة .... وهذه المياه تغطي نصف الازمة المائية لاسرائيل وتزيد من مساحة الاراضي الزراعية بنسبة ٢٥٪، وهو ما يعني قدرتها على استعياب حوالي مليون نسمة من المهاجرين[٢٠].

ورغم كل هذا الاهتمام، فقد انخفضت المساحات المزروعة في الكيان الاسرائيلي عام ١٩٩٤ بنسبة ١٧,٥٪ ، واكدت وزارة الزراعة ان السبب للعزوف عن استغلال الارض الزراعية يرجع الى هبوط الربحية من العمل الزراعي، الأمر

---

(١٨) - د. يوسف الخليل: مصدر سابق.

(١٩) - د. مروان اسكندر: النهار ١٤-١٢-١٩٩٤.

(٢٠) - م. حسام رضا: مصدر سابق ص ٩٧.

الذي يدفع المزارعين الصهاينة للانتقال الى فروع عمل أخرى. وتعمد الوزارة مستعينة بجهات أخرى الى تشجيع زراعة الارض عبر رصد ميزانيات لدعم الزراعة[٢١].

والاهتمام الاسرائيلي بالثروة المائية دفعت بعدد من قادة العدو الصهيوني لاطلاق دعواتهم لاستمرار احتلالهم للجنوب ومده الى منطقة الليطاني، كما يشير بنيامين بيليد (قائد سلاح الجو الاسرائيلي الاسبق) في دراسة بعنوان: "المياه والسلام" حيث يرى ان تضم الدولة الاسرائيلية لسيطرتها المناطق التالية بسبب وجود المياه فيها وهي:

١- خط الليطاني في الشمال وحتى مصبه في البحر المتوسط.

٢- الخط الذي يشمل مصادر المياه في سهل الحولة.

٣- الخط الممتد على طول نهر الاردن وعلى طول اواسط وادي عربة الى ايلات.

٤- خط يربط بين نويبع والقسيمة والعريش على شاطيء البحر[٢٢].

اما في سورية فقد اتسمت سياسة التنمية الزراعية باعطاء الاولوية لتنفيذ مشاريع الري ومشاريع استصلاح الاراضي. ويأتي على رأس هذه المشاريع مشروع انشاء سد على نهر الفرات ومشروع استصلاح اراضي حوض النهر المذكور.

وكذلك اجريت خلال السنوات الماضية تحريات ودراسات هيدرولوجية وهيدروجيولوجية تفصيلية في احواض دمشق والعاصي والساحل وحلب واليرموك والبادية وتم نتيجة لهذه التحريات تحديد الموارد المائية السطحية والجوفية في كل من هذه الاحواض ووضعت بناء على الدراسات المذكورة خطط متكاملة لاستخدام الموارد المائية المتاحة على افضل وجه من الناحتين الفنية والاقتصادية في مجالات الشرب والري والصناعة وغيرها من الاستخدامات.

---

(٢١) - مجلة الاقتصاد، صحيفة رجال الاعمال للتعاون الاسرائيلي- العربي العدد (١٠)، ١٥-٣-١٩٩٥.

(٢٢) - المصدر السابق ص٣٩.

وعلى قاعدة الاهتمام بالمياه كعنصر استراتيجي هام للتنمية وضعت العربية السعودية ايضاً سياسات وبرامج لتوفير وحفظ الموارد المائية، واقامت لأجل ذلك عشرات محطات تحلية المياه (حوالي ٥٠ محطة) والسدود وتطوير مصادر المياه الجوفية. وخلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٧٧ خصصت الميزانية ١.٣٥ مليون ريال. لتشييد السدود ومصانع تحلية المياه و ٩٣ شبكة قنوات للري [٢٣] وقد حققت من خلالها العربية السعودية نتائج هامة اثمرت اكتفاء ذاتياً وفائضاً من القمح والبطاطا والحليب والبيض والكثير من المنتوجات.

هل يمكن للانتاج الزراعي اللبناني منافسة منتوجات البلدان المجاورة؟..

ترتكز صادرات لبنان الزراعية على الفاكهة (التفاح، الحمضيات، الاجاص، الفاكهة الصيفية بما فيه العنب) وفي بعض اصناف الخضار (البطاطا) . وكان تصدير الفواكة قد تراجع من ٣٣٨ الف طن عام ١٩٧٤ الى ٣٠٩ الف طن عام ١٩٧٧ والى ٢٥٠ الف طن عام ١٩٨٢ والى ٢٠٠ الف طن عام ١٩٨٤[٢٤]. وخلال السنوات الثلاث الماضية اصيب القطاع الزراعي بنكسة شديدة، وخاصة التفاح والفاكهة الصيفية الأخري بما فيه العنب بسبب الخسائر المتكررة، وكساد المواسم وانعدام وجود اسواق تصريف المنتجات الزراعية. مما دفع بعدد من مزراعي الشمال والبقاع لاقتلاع نصوب التفاح والليمون والكرمة[٢٥]. ومن بينهم المزارع علي الرشيد من بلدة تل عباس في عكار الذي بادر الى اتلاف موسمه من العنب، واقتلاع اشجار الكرمة التي اعتبرها عبئاً كبيراً عليه وبات غير قادر على تحمل الخسائر المتلاحقة التي اصابته طوال الاعوام الثلاثة الماضية. واشار في حديث الى صحيفة النهار (المصدر سبق ذكره) الى ان كلفة انتاج الكيلو غرام من العنب لا تقل عن ثلاثماية ليرة لبنانية في حين ان معظم المزارعين لم يستطع بيع الكيلو غرام بالجملة الا بمئة وخمسين ليرة ومن كان حظه كبيراً باعة بسعر مئتي ليرة لبنانية.

(٢٣) - د. عبد الحميد براهيمي: "ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل" ص ٢٨٠.

(٢٤) - التقرير الاقتصادي العربي، كانون الثاني ١٩٨٧ ص ٤١٣.

(٢٥) - راجع «النهار» ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٧ ص ١٠.

ويبين الجدول رقم (١) اهم الاصناف الزراعية الاساسية التي يصدرها لبنان واسعار الطن الواحد لكل منها في البستان او الحقل بالمقارنة مع الاسعار العالمية. حيث تبدو بشكل جلي الفوارق الشاسعة بين اسعارنا والاسعار العالمية والتي تعيق وتعطل عمليات التصدير الى الخارج.

وما قيل عن الفواكة يمكن ان يقال عن البطاطا حيث سينتج لبنان هذه السنة ١٩٩٧، ١٧٠,٠٠٠ الف طن للأكل ينبغي تأمين تصدير ٥٥,٠٠٠ طن منها.

وتعود ازمة البطاطا الى اسباب عدة أهمها:

١- فقدان اسواق التصدير التقليدية كون البلدان المستوردة من لبنان باتت تنتج البطاطا وتتجه حالياً نحو التصدير (المملكة العربية السعودية وهي أهم مستورد من لبنان صدرت الينا هذه السنة ٨٠٠٠ طن من البطاطا للأكل). فمن ١٦٠,٠٠٠ طن من البطاطا صدرها لبنان عام ١٩٩٠ (في مقابل ١٨٠,٠٠٠ طن من البطاطا صدرتها مصر في العام نفسه)[٢٦]. صدر لبنان عام ١٩٩٦ - وبصعوبة نعرفها والى اسواق قد لا تستقبل انتاجنا مجدداً - ١٠٠,٠٠٠ طن (في مقابل ٤٣٠,٠٠٠ طن صدرتها مصر الى اوروبا عام ١٩٩٦)[٢٧].

٢- وجود لبنان في منطقة تضم ثلاثة من عمالقة انتاج البطاطا: - مصر وقد انتجت ١,٦٣٨,٠٠٠ طن عام ١٩٩٠.

- تركيا وقد انتجت ٤,٣٠٠,٠٠٠ طن عام ١٩٩٠.

- ايران وقد انتجت ٢,٤٧٥,٠٠٠ طن من نفس العام. وفي امكان هذه الدول التصدير وبنوعيات جيدة وباسعار اقل مما يمكن للبنان تقديمه.

٣- عدم تدخل الدولة للمساعدة في تطوير الانتاج والتسويق وتنويعهما لملاءمة الاسواق الجديدة.

---

(٢٦) - معلومات من منظمة الاغذية والزراعة الدولية، جاءت في مجلة مونيتور ١٩٩٢.

(٢٧) - جريدة النهار عدد ١٩٦٩٨. كلام لوزير الزراعة المصري د. يوسف والي.

٤- ارتفاع كلفة الانتاج في لبنان. فمن المتوقع ان تكون كلفة كلغ البطاطا هذه السنة (١٩٩٧) ٣١٥ل.ل. (على اساس انتاج ٣ طن للدونم) وتعود هذه الكلفة العالية الى ارتفاع اسعار البذار المستورد الذي يمثل نسبة ٤٥٪ من مجمل الكلفة.

٥- سوء توزيع الانتاج على مدار السنة. فيتم الانتاج خلال ثمانية اشهر (من نيسان حتى تشرين الثاني) وتكون ذروة الانتاج خلال اربعة اشهر (١٥ نيسان- ١٥ آب) ١٣٠.٠٠٠ طن من اصل ١٧٠.٠٠٠ طن.

٦- عدم الاعتماد على الاصناف المعدة للحفظ لزراعتها في الموسم المتأخر لتأمين استهلاك لبنان خلال اشهر كانون الثاني- شباط واذار.

٧- عدم قدرة المزراع على حفظ انتاجه في البرادات فترة طويلة لاضطراره الى بيع محصوله بأي ثمن لايفاء ديونه للتجار والشركات [٢٨].

واضافة لارتفاع كلفة الانتاج اللبناني من الفواكة والخضار كما تبين آنفاً، فإن نوعية انتاجنا بشكل عام متدنية ولا تتوافق في غالب الأحيان مع المواصفات العالمية للجودة ولا ينسجم مع الانظمة العصرية المتبعة في الاسواق العالمية لناحية المواصفات الضرورية لتحقيق القدرة على المنافسة[٢٩].

لقد خسر لبنان الكثير من اسواقه، خاصة ابان الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ وما تلاه بسبب تسلل المنتوجات الاسرائيلية التي اغرقت السوق اللبنانية الى العديد من البلدان العربية كالسعودية والامارات وسوريا[٣٠]. وبسبب ارتفاع كلفة الانتاج اللبناني بالمقارنة مع دول الجوار، وذلك عائد للعوامل التالية:

---

(٢٨) - مهندس زراعي انطوان الحويك: "اي مستقبل لزراعة البطاطا في لبنان" «النهار» ١ نيسان ١٩٩٧.

(٢٩) - المؤتمر الوطني الأول للزراعة ١٤-١٥ تشرين الثاني ١٩٩٣- والمؤتمر الوطني الثاني ١٦-٢٢ تشرين الأول ١٩٩٤.

(٣٠) - راجع مجلة "روز اليوسف" ٣٠-١-١٩٩٥ وجريدة «البيان» الاماراتية ٢-٥-١٩٨٢.

- ارتفاع كلفة ايجار الارض قد تصل الى ١٨٠ دولار للدونم.
- ارتفاع كلفة اليد العاملة الزراعية ١٠-١٥ دولار يومياً.
- ارتفاع كلفة اليد العاملة الزراعية الفنية، اذ قد تصل الى ٢٠-٢٥ دولار يومياً.
-ارتفاع كلفة المستلزمات الزراعية (اسمدة- ادوية- معدات).
- ارتفاع ثمن مياه الري.
- عدم فعالية التعاونيات الزراعية والعمل الجماعي.
- الفوائد العالية المفروضة على شراء المستلزمات الزراعية بالدين لعدم وجود قروض زراعية[٣١].

ولمعالجة بعض جوانب هذه الازمة طالبت "نقابة مستوردي الخضر والفاكهة ومصدريها" بما يلي:

- تأمين قروض طويلة الأمد لتحسين التوضيب والمكننة.
- العمل على تسهيل التبادل التجاري والاتفاقات الثنائية مع الدول العربية.
- السعي الى عدم تغيير نقل البضائع اللبنانية في الشاحنات والبرادات.
- السعي الى تخفيف الرسوم والضرائب التي تدفعها الشاحنات لدى عبورها اراضي الدول (ترانزيت).
- خفض رسوم الغرفة وتعرفة الكهرباء.
- ايجاد اسواق تجارية خارجية جديدة. وحض السفارات اللبنانية على القيام بحملات دعائية واعلامية وتسويقية للمنتجات اللبنانية.

اما في الكيان الاسرائيلي، فقد بلغت صادراتها من الانتاج الزراعي عام ١٩٩٠ ما قيمته ٦٥٦ مليون دولار وصادراتها خلال الشتاء تعتمد على تصدير الزهور والشمام والطماطم والخيار والفلفل والفراولة والكيوي والافوكادو.. واما

(٣١) - المهندس سمير الشامي: مصدر سابق ص ٢.

الاستيراد فتستورد اسرائيل الحبوب والزيوت واللحوم والكاكاو والسكر[٣٢]. وتعتبر اسرائيل ذات ادنى نسبة اكتفاء ذاتي من الحبوب حيث تبلغ النسبة ٩ . ١١٪ وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم في اسرائيل ٥ . ٥١٪ . وفي الدواجن تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي في اسرائيل ١١٠٪.

ان الكيان الاسرائيلي، وهو يخطط لدخول القرن الواحد والعشرين يضع في اعتباره ما يلي:

اولاً: ان ازمته المائية المزمنة والتي بالرغم من استيلائه على اكثر من ١٦٥٠ مليون م٣ سنوياً من المياه العربية، وبالرغم من التخفيض المستمر لكميات المياه المطلوبة لقطاع الزراعة فان الهجرة اليهودية المستمرة- وهي من ضمن اهداف القرن الواحد والعشرين- ترشح ذلك المورد لان يكون اكثر ندرة وخصوصاً في مجال الزراعة.

ثانياً: ان الاهمية النسبية للزراعة والاستيطان سوف تقل مع دخول الكيان القرن الواحد والعشرين لانهما ليسا من ادواته.

ثالثاً: وانه بناء على تقلص دور الزراعة فإن عليه ان يجد احتياجاته من المواد الخام الزراعية اللازمة لصناعاته الغذائية والتي تعتبر عماد العملية التصديرية له وحتى لا يخسر اسواقه.

رابعاً: ان على الكيان ان يجد اسواقاً جديدة وقريبة لتصريف منتجاته التي تجد منافسة شديدة في اسواقه التقليدية في الولايات المتحدة واوروبا وخصوصاً بعد اتفاقية "الغات" [٣٣]..

اما في سوريا فيمكن القول انه بذلت خلال اعوام ١٩٩٠-١٩٩٥ جهود متواصلة على مختلف المستويات بحيث بلغ انتاج سوريا من القمح هذا العام (١٩٩٥) رقماً قياسياً لم يتحقق من قبل اذ بلغ ٢ . ٤ مليون طن. كما بدأت سورية

---

(٣٢) - حقائق عن اسرائيل، مركز الاعلام الاسرائيلي بالسفارة الاسرائيلية في القاهرة.

(٣٣) - م. حسام رضا: مصدر سابق ص ٢٩/٣٠.

تنتج كميات كبيرة من الحمضيات والتفاح وغيرها من الفواكة تفيض عن حاجة السوق وخاصة في مواسم الذروة.

ويتوزع الانتاج الزراعي في سورية الى انتاج نباتي وانتاج حيواني، ويبلغ مجموع المحاصيل الاولى ٧١ محصولاً-خمسة محاصيل حبوب وتسعة محاصيل بقوليات و ٢٢ محصولاً صناعياً كالقطن والسمسم والتبغ والشوندر السكري و ١٩ محصولاً من الفاكهة اهمها العنب والزيتون والتفاح واللوز.

اما الانتاج الحيواني فيبلغ ٢٠ نوعاً تشمل الحليب ومشتقاته والبيض والصوف والحرير والعسل، بالإضافة الى ما تقدمه الثروة الحيوانية من لحوم غنم وابقار وعجول ودواجن يكفي السوق المحلية ويصدر قسم من هذه الثروة وانتاجها الى الاسواق الخارجية... ونتيجة للتوسع في المساحات المزروعة بدأت تنتج حاجتها من معظم انواع الحبوب وتصدر قسماً الى الخارج كالقمح والعدس وتسعى الى تطوير هذه الزراعة بما يتناسب ومعدلات النمو السكاني[٣٤].

وبعد، ما هو دور الدولة في هذا القطاع الاستراتيجي الحيوي؟..

تلعب الدولة دوراً اساسياً في تفعيل الانماء الاقتصادي في البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث. وفي هذا الاطار نجد ان دور الدولة في الاقتصاد المحلي قد زاد بشكل كبير مع الزمن في البلدان الصناعية. فحصة الدولة من الناتج القومي في الولايات المتحدة الاميركية ارتفعت من ٧٪ في بداية القرن الى حوالي الـ ٤٠٪ في يومنا هذا (عام ١٩٩٤) وهي تقارب الـ ٥٠٪ في المانيا وتتعدي الـ ٤٥٪ في البلدان الاسكندنافية.

وقد تدخلت الدولة في اليابان وبلدان شرق اسيا بشكل مكثف عن طريق رسم الخطط الانمائية لتجيير الطاقات الوطنية لصالح الاختصاصات الاكثر ربحية والقابلة للعيش، ركزت على تحسين الكفاءات البشرية من تعليم وتدريب وخلق الحوافز الانتاجية. وقد حمت الدولة صناعاتها الاساسية ووفرت القروض

---

(٣٤) - علي جمالو: مصدر سبق ذكره.

والمعلومات التقنية والعنصر العلمي.

وقد ركزت هذه المجتمعات على العدالة الاجتماعية كعامل استقرار سياسي واجتماعي، وكمفعل خالق للحوافز ولزيادة الانتاجية.

ولا يمكن التحدث عن دور الدولة في لبنان بدون لحظ التقصير الحاد في مواجهة امور الانماء وخاصة في المجالات الانتاجية. فنجد ان حصة وزارتي الصناعية والزراعة مجتمعتين لا تتعدى الـ ١.٥٪ من مجمل الموازنة العامة. ولا تتخطى حصة الزراعة الـ١٪ من مجمل الدين الخارجي وتذهب نفقات الدولة باكثرها الى الانفاق الجاري وغير الاستثماري. اذ حظت المعاشات وخدمة الدين العام اكثر ن ٨٠٪ من انفاق الموازنة منذ العام ١٩٩٥[٣٥].

ويؤكد المهندس سمير الشامي في دراسته الانفة الذكر انه حتى لحظتنا هذه لا نجد ما يسمى بالتمويل الزراعي او القرض الزراعي لا من قريب ولا من بعيد رغم وجود سابقاً بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ووجود حالياً قانون انشاء المصرف الوطني للانماء الزراعي الذي لم يرالنور حتى تاريخه فان القطاع الزراعي لا يستفد من القروض الزراعية (جرى تسليف المزارعين في منطقة بعلبك- الهرمل بمبالغ لا تزيد عن ١٠٠٠-٢٠٠٠ دولار اميركي ولعدد محدود جداً من المزارعين من خلال مشروع الزراعات البديلة).

ان لبنان من الدول التي لا تدعم القطاع الزراعي ان بصورة مباشرة او غير مباشرة (خاصة اذا استثنينا) تسعير القمح والتبغ والشوندر السكري (وهي سلع غير تابعة لوزارة الزراعة) وتقوم وزارة الزراعة في بعض الاحيان بتوزيع بعض المبيدات الزراعية (خاصة للافات العامة).

مقابل ذلك، فإن الدولة في الكيان الاسرائيلي تسيطر على ٨٠٪ من ادوات الانتاج الزراعي. وهي تحرص على تقديم نفسها بوصفها دولة صحراوية استطاعت ان تطور زراعتها على الرغم من ضيق الارض وندرة المياه ومن ثم فهي الدولة

---

(٣٥) - د. يوسف الخليل: مصدر سابق.

المرشحة تكنولوجيا وادارياً لقيادة عملية تطوير الزراعة وتعمير الصحاري في هذه المنطقة من العالم[٣٥].

وقد قادت اسرائيل عملية تطور قطاع الزراعة بها وفقاً للاعتبارات الاستراتيجية الصهيونية وليس وفقاً للمعايير الاقتصادية واليات السوق. وظهر التدخل المكثف للدولة لتنشيط هذا القطاع في اتساع التمويل العام للاستثمارات الزراعية...[٣٧]

وتعمل لجنتان للتعاون العلمي بين اسرائيل واميركا وهي الصندوق الاميركي- الاسرائيلي المشترك للبحث والتطوير الزراعي الذي تأسس عام ١٩٧٧ ، وانفق الصندوق خلال ١٠ سنوات ٦٣ مليون دولار على ٣٧٤ مشروعاً، وهي نشاطات تركز على ادارة المياه ووسائل تحسين الانتاج الزراعي وتطوير انواع النباتات ذات قدرة على مقاومة الجفاف ... والمؤسسة العلمية الثنائية الاميركية - الاسرائيلية، وتأسست عام ١٩٧٢ وهي لتعزيز التعاون في مجال البحث العلمي[٣٨].

فأي مستقبل ينتظر لبنان على الجبهة الغذائية؟...

ان الله وهب اللبنانين وطناً تحسدهم الكثير من الشعوب على طبيعته الخلابة ومناخه المعتدل وتعدد فصوله ووفرة مياهه وبالتالي فإن عاملاً اساسياً من عوامل الانتاج الزراعي متوفر بتوفر الارض الصالحة للزراعة والمناخ والمياه، واذا ما اضفنا وجود العامل الثاني وهو الانسان اللبناني المفطور على حب الارض وخدمتها منذ الاف السنين، والمستعد لتطوير امكاناته وقدراته، فإن العامل الثالث للانتاج وهورأس المال يجب ان تعمل الدولة على توفيره من خلال مصارف الانماء الزراعي، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، شريطة ان تقدم الدولة على توفير مستلزمات النهضة الزراعية التي تتقدمها مشاريع الري والاصلاح الزراعي، وتشجيع انشاء التعاونيات الزراعية ودعمها بشكل يتيح لها القدرة على

(٣٦) - د. فؤاد مرسي: "المخطط الاسرائيلي للتطبيع الاقتصادي" ص ٢١.

(٣٧) - ملحم خالد ملحم: مجلة "المستقبل العربي" العدد ١٤٤/ ٢-١٩٩١.

(٣٨) - جويس ارستار: السياسة الاميركية تجاه مصادر المياه.

مواجهة الاعباء والتحديات والسعي الجاد لحماية الانتاج المحلي وتأمين الاسواق الضرورية لتصدير الفائض من المواد القادرة على المنافسة، والتي تتقدمها الفواكه من تفاح وحمضيات وعنب واجاص، والخضراوات. اضافة الى الصناعات الغذائية التي تتمتع بسمعة جيدة في الاسواق العربية، وبعض الدول الاوروبية، خاصة تلك التي يتواجد فيها اللبنانيون والعرب.

جدول رقم (١)

جدول مقارنة يبين أهم الاصناف الزراعية الاساسية التي يصدرها لبنان واسعار الطن الواحد لكل منها في البستان او الحقل بالمقارنة مع الاسعار العالمية

الصنف	اسعار لبنان بالدولار	الاسعار العالمية بالدولار	ملاحظات
الحمضيات	٣٥٠ - ٤٠٠	١٥٠ - ٢٠٠	
التفاح	٥٥٠ - ٦٥٠	٣٥٠ - ٤٠٠	
العنب	٦٠٠ - ٦٥٠	حوالى ٤٠٠	
الموز	٥٠٠	٢٠٠ - ٢٥٠	
البطاطا	١٥٠ - ٢٠٠	١٥٠ - ٢٠٠	في موسم ١٩٩٧عاد السعر الى ٣٥٠

المصدر: النهار ٢٥-١٠-١٩٩٧.

ملاحظة: نشير هنا الى ان اسعار الاراضي الزراعية في البلدان المجاورة هي اقل مما هي عليه في لبنان، وكذلك اليد العاملة اما بالنسبة الى كلفة المواد الاولية المستعملة في التوضيب (كرتون، بلاستيك، شمع، ورق، الخ) هي نفسها في جميع البلدان.

٢- القطاع الصناعي:

شهدت الصناعة اللبنانية نمواً مضطرداً منذ منتصف الستينيات حتى بداية الحرب الأهلية. وكانت تمتلك مقومات النمو العامودي من حيث النوعية والجودة، والافقي من حيث تنوع الانتاج الذي كان يصدر معظمه الى الاسواق العربية. وعشية الحرب الأهلية (عام ١٩٧٤) بلغ رأس المال الموظف في هذا القطاع حوالي ٢.٥٠٠ مليون ليرة لبنانية، فيما بلغ الناتج الصناعي حوالي المليار ليرة[١].

وكان واضحاً ان الصناعة اللبنانية تنمو وتتقدم بقفزات مدهشة، سجل معدل النمو السنوي خلالها ١٩٪ بالنسبة للرأسمال الموظف و ٤٣٪ بالنسبة للتصدير الصناعي و ٨٪ بالنسبة لليد العاملة. (جدول رقم "١").

ولقد عانى القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الانتاجية من ويلات الحرب الأهلية وما تلاها وحصد مثلها نتائج كارثية ادت الى تدمير بنيتها وتجهيزاتها وفقدان أسواقها وخسارة كوادرها وعمالها، ونقص متزايد في ارباحها. ولقد اجهز الغزو العسكري الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ على البقية الباقية من المؤسسات الصناعية التي فلتت من يراثن تلك الحرب الداخلية المدمرة.

ولم تدخل الصناعة اللبنانية مرحلة الاستقرار الحقيقي الا بعد توقف العمليات العسكرية منذ حوالي ست سنوات[٢] فهي لذلك صناعة حديثة العهد، يافعة وضعيفة وتستأهل رعاية واسعة ودعماً مميزاً لكي تقوى على الثبات والوقوف في مواجهة ما ينتظرها من منافسة ومزاحمة، خاصة مع وجوب انضمام لبنان الى اتفاق الشراكة الاوروبية -المتوسطية والى منظمة التجارة الدولية. وبهذا المعنى فان صناعتنا الفتية تفتقر الان الى عنصر المنافسة المتكافئة للسلع الاجنبية التي تطرح غالباً في الاسواق المحلية بطريقة اغراقية ونوعية مشكوك

(١) - التقرير الاقتصادي العربي- كانون الثاني ١٩٨٧ ص ٤٠٨.

(٢) - د. ايلي يشوعي- الديار ١٨ حزيران ١٩٩٦.

فيها.. كما انها وبوضعها الراهن، ووفقاً للمعطيات المتوفرة غير مؤهلة للدخول في منافسة مع دول الجوار التي تمتلك صناعات حديثة ومتطورة مدعومة ومحمية باجراءات وقوانين ضامنة لاستمرارها وتطورها.

ومنذ توقف العمليات العسكرية، بدأت الحياة تدب مجدداً في شرايين القطاع الصناعي على وقع الاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد. وقد سجلت الصناعة نمواً في العام ١٩٩٦ مقارنة بالعام ١٩٩٥ تمثل في ازدياد عدد المؤسسات الصناعية بنسبة ٥ . ٦٪ . وفي ازدياد استيراد الالات الصناعية بنسبة ٧ . ١٧٠٪ ، وازدياد رساميل المؤسسات الصناعية بنسبة ٤ . ٥٪ ، وبلغ عدد المصانع الجديدة التي سجلت في العام ١٩٩٦، ٤٥٩ مصنعاً مجموع رساميلها ١٠٠ مليار ليرة و ٩٦٩ مليون ليرة وتستوعب ٣٤١٤ عاملاً، وتم استيراد الات ومعدات صناعية بقيمة ٤٩٢ مليار و ١٨٦ مليون ليرة[٣].

واذا ما اضيفت هذه المعطيات الى المسح الصناعي الذي اعدته "وزارة الصناعة والنفط" عام ١٩٩٥ لتبين لنا ان العدد الاجمالي للمؤسات الصناعية في لبنان هو : ٢٣٥١٨ وحدة (حسب الاحصاء) و ٤٥٩ وحدة (المسجلة عام ١٩٩٦). يكون العدد الاجمالي هو ٢٣٩٧٧ وحدة فيما يبلغ عدد الاجراء العاملين في هذا القطاع (١٤٥٠٠٠ حسب المسح) + ٣٤١٤ (عام ١٩٩٦) فيكون العدد الاجمالي هو (١٤٨٤١٤ اجيراً). وهذه الاضافة المحدودة لا تغيِّر في جوهر الاستنتاجات التي انتهت اليها عملية المسح الميداني. والتي تبين موقع هذا القطاع وامكانياته وقدراته على المنافسة.

ان ٦٨٪ من المؤسسات المحصاة صغيرة الحجم وتستخدم اقل من خمسة اجراء في حين ان اقل من ٤٪ من الوحدات الصناعية تستخدم اكثر من ٢٠ أجيراً .

وفي الاستثمار: قدر التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت بـ ١٩٧ مليون دولار في سنة ١٩٩٤، ومعظم الاستثمارات الصناعية تؤمن بواسطة التمويل الذاتي.

---

(٣) - تقرير الاقتصاد اللبناني ١٩٩٦- مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي تموز ١٩٩٧. ص: ٣٤.

فيما الرأسمال الاجنبي الموظف في الصناعة ما يزال خجولاً جداً، اذ ان ٥٦ وحدة فقط من أصل المجموع البالغ ٢٣٥١٨ وحدة هي برأسمال ذي اكثرية اجنبية و ٨٩ وحدة يتوزع رأسمالها بالتساوي. اما حصة الصناعة من التسليفات المصرفية فليست بعيدة عن ٢٠٪.

- اما الانتاج الصناعي الاجمالي في سنة ١٩٩٤ فقد قدر بـ ٣,٧٢ مليار دولار، فيما تقدر القيمة المضافة الصناعية بـ ١,٨٣ مليار دولار وهو ما نسبته حوالي ٢٠٪ من الثروة الوطنية المقدرة بـ ٩,٢مليار دولار (عام ١٩٩٤).

ومن المفيد الاشارة هنا الى ان الانتاج قائم على اليد العاملة بشكل يعكس كثافة ترسملية ضئيلة. وتتعزز كثافة العمل هذه بكثرة اللجوء الى اليد العاملة الظرفية ... وان الانتاج قليل التنوع ومحصور في بعض السلع التقليدية لا سيما في فرع الاغذية والمشروبات وفرع الاثاث او المنتجات المنجمية غير المعدنية.

ان المصانع التي تعنى بالصناعات الغذائية يربو عددها علي ٤٨٣٨ وحدة، ويشكل هذا العدد حوالي ٢٠,٥٧٪ من المجموع العام لعدد المصانع في لبنان فيما يشكل العاملون ١٦٪ من مجموع المستخدمين في الصناعة اللبنانية.

والصناعة الغذائية بهذا المعنى هي الأهم من بين الصناعات اللبنانية، وتأتي بالدرجة الثانية من حيث الصادرات الجاهزة. ولهذه الصناعة اعلى قيمة مضافة لانها تعتمد على مواد اولية لبنانية في معظمها وتتعدى قيمتها المضافة الى ٥٥٪ وحتى ٦٠٪ وتصل الى ٨٠٪ في صناعة المربيات[1].

واستناداً الى احصاءات المديرية العامة للصناعة، فقد تطورت الصادرات الصناعية الغذائية والمشروبات بشكل مضطرد يبرز اهمية هذا القطاع (راجع جدول رقم ٢) الى جانب قطاعات الاثاث، والمنتجات المعدنية والالبسة والمصنوعات الخشبية. و هذه القطاعات الخمس تسخّر ٧٠٪ من المؤسسات الصناعية.

---

(٤) - عاطف ادريس: "صناعة الاغذية في لبنان الأولى في الانتاج والاعلى بالقيمة المضافة". مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي. عدد ٤٠٩ - حزيران ١٩٩٧.

وقد شهد عام ١٩٩٥ تطوراً ملحوظاً في الصادرات الصناعية حسب احصاءات المديرية العامة للصناعة، فيما شهد العام ١٩٩٦ تراجعاً نسبته ٧. ٢٤٪ (راجع جدول رقم ٣).

فقد زادت الصادرات الصناعية بنسبة ٩. ٩٪ وكانت المنسوجات والورق والمجوهرات والمعدات الميكانيكية ومنتجات الخضراوات في صدارة قائمة صادرات لبنان عام ١٩٩٦ التي بلغت اجمالاً ١.١٨ مليون دولار بالقياس الى ٨٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٥.

ان التطور الذي اصاب الصناعة اللبنانية انعكس على اليد العاملة زيادة ملحوظة.-فقد بلغت اليد العاملة في هذا القطاع ٦٢٠٠٠ اجير عام ١٩٨٢، وارتفعت هذه النسبة الى ١٥٠٠٠٠ سنة ١٩٩٤ اي زيادة ١٢٤٪ حسب احصاءات وزارة الصناعة والنفط.. ويتوقع ان تصل هذه النسبة الى ٢٥٠٠٠٠ كامل سنة ٢٠٠٥، أي ان تنمية هذا القطاع وتطويره يفسح مجالات وفرص عمل جديدة.

ان القطاع الصناعي الذي يقوم على الاستثمار الخاص العائلي والفردي في نسبة عالية منه، والساعي للدخول في منافسات تبدو في كثير من الأحيان غير متكافئة، يتطلب سياسة صناعية واضحة وخطة ممرحلة تقوم على:

- دعم الصناعات المحلية بالتمويل.
- تفعيل مؤسسة المقاييس والمواصفات.
- تشجيع عقد الاتفاقات الثنائية والعمل على تطبيقها.
- تفعيل سياسة المصارف.
- تسهيل المعاملات الجمركية وتخفيض المصاريف.
- فرض رسم نوعي على البضائع الإغراقية.
- فرض رسم جمركي ٢٪ على المواد الأولية.

ان الالتزام بدعم الانتاج الوطني وتأمين حد ادنى من تكافؤ الفرص له هو التزام ببناء اقتصاد متين ومستقبل زاهر. فلا يجوز ان نبقى مركزاً لتبادل

البضائع في اتجاه واحد، نستورد سلعاً بـ ٧ مليارات دولار سنوياً. ولا نصدر منها اكثر من مليار دولار.

فهل يجوز استيراد بضائع من قبرص مثلاً لها مثيل مصنوع محلياً بتعرفة جمركية لا تزيد عن ١٥٪ بينما تخضع صادراتنا الى هذا البلد لتعرفة جمركية تصل الى ٢٧٪ ؟...

وهل يجوز اغراق الاسواق اللبنانية بمنتوجات صناعية لها مثيل مصنوع محلياً، وخاصة الغذائية منها؟.. في وقت تفرض فيه العديد من دول العالم قيوداً عديدة على الاستيراد تحول دون وصول منتوجاتنا الى اسواقها؟

فالصناعة اللبنانية بهذا المعني لم تتمتع بامكانيات منافسة كبريات المؤسسات العالمية التي اخذت تغرق الدول الخليجية بمنتجاتها... في المقابل كانت السعودية والدول الخليجية بصورة عامة تبحث عن سلع استثمارية لدعم مشاريع التصنيع التي بدأت تأخذ مداها في المملكة ... ومع ان الاسواق السعودية تشكل اكثر من نصف مجموع اسواق الصناعة اللبنانية إلا ان حصة لبنان بالمقارنة مع مجموع مستوردات السعودية لم تتعد الخمسة بالمئة.

ومنذ عام ١٩٧٧ بدأت السعودية تخفف من مستورداتها من السوق اللبنانية لسببين على الأقل انها تنتج الان الكثير من السلع التي كانت تستوردها من لبنان، والثاني ان السعودية ستركز على استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لمشاريع التصنيع.

ان خطة رسمية للانتاج تستند الى تعديل جمركي مرحلي والى توفير الاموال التجهيزيه وتأهيل المناطق الصناعية وتوسيع التعليم التقني، والاكتفاء بتحديد الحد الادنى للأجور، تشكل المدخل الصحيح لمعالجة مسألة الانتاج الوطني وتوفير الفرصة الأخيرة له للنهوض والمساهمة في الاعمار الاقتصادي. والاجتماعي قبل الاستحقاقات العالمية المصيرية، التي ستدخل الصناعة الوطنية في منافسات اقليمية لن تقوى على الصمود والثبات في مواجهتها ما لم يترجم الاهتمام

النظري الى اجراءات وقوانين ودعم عملي. كما هو حاصل في البلدان المجاورة.

ففي الكيان الاسرائيلي لعبت الحكومة دوراً مهماً ورئيسياً، ومركزياً في انشاء الصناعات في استمرارها و تطويرها. بدأ عام ١٩٥٤ بانشاء المركز الاستثماري. وموافقة الكنيست على قانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي. وبموجب هذا القانون تحصل الشركات على المساعدات والقروض، والقروض المضمونة بعد موافقة المركز الاستثماري. ولقد تحول هذا المركز عام ١٩٨٥ الى الهيئة الاستثمارية التي لا تزال حتى الان تقوم بتوجيه الاستثمار الصناعي ودعمه[٥]...

كما ان هناك بنك التنمية الصناعية الذي تأسس عام ١٩٨٥ ايضاً برأسمال من الحكومة لدعم الصناعات المحلية عن طريق منع استيراد السلع المنافسة او عن طريق فرض ضرائب عالية جداً على تلك السلع.

ولقد اثر نمو الصناعة العسكرية بعد حرب ١٩٦٧ تأثيراً كبيراً في صناعات كثيرة اخرى مثل: صناعة المعادن والالكترونيات والادوات الكهربائية.

كما احدثت تغييراً جوهرياً في بنية الصناعة الاسرائيلية حيث تراجع الوزن النسبي للصناعات التقليدية ونما دور صناعات التكنولوجيا العالية والصناعات التي تنتج سلعاً للتصدير ولقد تضاعف انتاج الالكترونيات وزاد حجم تصديرها عشرة اضعاف كما يظهر في الجدول (رقم ٤) .

وفي الوقت نفسه ازداد الاهتمام بالبحث العلمي لتطوير الصناعة وانشأت الحكومة مكاتب للبحث العلمي في وزارات عديدة كان اهمها مكتب البحث العلمي في وزارة التجارة والصناعة .

ولقد ترجم هذا الاهتمام بوجود اكثر من ١٨٠ مركزاً للبحث العلمي تمول الحكومة ما يقارب ٤٠٪ من يمزانياتها السنوية، وينفق عليها ما يقارب ٣٪ من الناتج المحلي الاسرائيلي. كذلك تتلقى هذه المراكز معونات ومنح من الولايات المحدة

---

(٥) - فضل النقيب: "الاقتصاد الاسرائيلي في اطار المشروع الصهيوني". ص ٧٣.

الاميركية واوروبا الغربية كمنحة ٤٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة لتطوير صاروخ السهم. ويعمل في هذه المراكز حوالي ٦٠٠٠٠ شخص.

ان هذا الاهتمام المستمر ادى لزيادة حجم الصناعة والتصدير ازدياداً مضطرداً.

ففي الستينات كان الكيان الاسرائيلي لا يصدر اكثر من ٢٠٪ من انتاجه الصناعي، اما في اواخر الثمانينات فلقد اخذ يصدر ٤٧٪. وهذا تطور مهم جداً لانه يشير في الاسواق العالمية من ناحية، ولانه ضروري لزيادة رصيد العملة الصعبة اللازم لدفع تكاليف الاستيراد وسد الديون الخارجية من ناحية اخرى.

وتبدو هذه النسب بوضوح في الجدول رقم (٥).

اما ملكية المنشآت الصناعية فتتوزع على:

١- منشآت تملكها الحكومة (الصناعات العسكرية) بشكل كلي ... ومؤسسات اخرى تسيطر عليها سيطرة تامة، واما تشارك في ملكيتها مع الهستدروت او مع القطاع الخاص.

٢- مؤسسات يملكها الهستدروت، وتضم حوالي ٥٦ الف كامل، وانتاجها يمثل ربع مبيعات القطاع الصناعي.

٣- حصة القطاع الخاص، وهي عبارة عن نوعين من المنشآت شركات صغيرة يملكها افراد، (عائلات احياناً) وحجم هذا الفرع صغير جداً على عكس ما هو موجود عندنا في لبنان. وشركات كبيرة تملكها مجموعة الصناعيين وتدار عن طريق الشركة الأم (Holding company) ولهذا النوع حصة الأسد من القطاع الصناعي الخاص [٦].

اضافة لما تقدم فإن الكيان الاسرائيلي يستفيد من هجرة الادمغة اليه من خلال المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي السابق ودول اوروبا الغربية، حيث بلغت نسبة المشاركين من التقنيين واصحاب الاختصاصات العليا حوالي ١٧٪ من

---

(٦) - المصدر السابق: ص ٧٦.

العاملين في الصناعات الاسرائيلية وهي من اعلى النسب في العالم.

اما في سوريا فما يزال القطاع العام يهيمن على النشاط الصناعي. ولقد ارتفع حجم الاستثمارات الصناعية والتعدينية من حوالي ٧ مليار ليرة سورية خلال الخطة الخمسية الثالثة ١٩٧٠-١٩٧٥ الى ٢٧ مليار ليرة خلال الخطة الخامسة ١٩٨٠- ١٩٨٥ والتي تم خلالها انشاء عدة صناعات استخراجية وتحويلية بهدف تنويع مداخيل البلاد الانتاجية.

ولقد قامت السلطات المؤهلة والحكومة بتجديد مجالات الاستثمار للقطاع الخاص والمشتركة في القطاع الصناعي بهدف تنميته واعطائه كل الاهتمام اللازم وبهذا الخصوص حددت اصول تقديم طلبات اقامة الصناعة للسوريين المقيمين والمغتربين ورعايا الدول العربية وسمح لاصحاب المنشآت الصناعية باستيراد المواد الاولية اللازمة لمشاريعهم مما هو غير متوفر في الداخل. كما سمح لهم بالاحتفاظ بنسبة ٥٠٪ من حصيلة صادراتهم بالقطع الاجنبي لاستخدامها في عمليات الاستيراد. اضافة الى المزايا والحوافز الضريبية المقررة اصلاً في الانظمة المالية وسقوف الاقراض الجديدة الممنوحة من المصرف الصناعي لاعمال الاستثمار الصناعي[٧].

وتعتبر الصناعات المعتمدة على الانتاج الزراعي ولا سيما الصناعة النسيجية من أهم الصناعات السورية والتي تعتمد على كمية القطن المنتج داخلياً، وتعتبر ثالث الصناعات السورية، في حين يتقدم النفط على غيره من الانتاج الصناعي الى جانب الفوسفات والاسمنت.

وتجدر الاشارة اخيراً الى ان نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي يوازي او يقل عن ٣٠٪ في البلدان غير النفطية فقط (مصر ٥٢٪ ، الاردن ١٦,٢٪، لبنان ٢٠٪ ، المغرب ٣٠٪، سوريا ٢٤٪ وتونس ٢٢٪) ، في حين يبلغ نصيبها في الكيان الاسرائيلي ٢٨٪ من الناتج الاجمالي.

---

(٧) - التقرير الاقتصادي العربي: مصدر سابق ص ٢٨٤.

جدول رقم (١)

تطور الصناعة اللبنانية

خلال السنوات ١٩٧٠- ١٩٧٤

السنة	عدد العمال بالالاف	النمو ٪	الرأسمال الموظف الف ليرة لبنانية	النمو ٪	التصدير الصناعي الف ليرة لبنانية	النمو ٪
١٩٧٠	١٠٢	-	١,٢٣٤	-	٢٠٨,٣٠٨	-
١٩٧١	١١٥	١٢,٠	١,٣٢١	٧	٢٦١,٧٧٣	٢٥
١٩٧٢	١٢٠	٤,٣	١,٥٣٠	١٥	٣٤٥,٤٤٩	٣١
١٩٧٣	١٢٥	٤,٠	١,٨٨٠	٢٢	٤٤٦,٣٤٢	٣٩
١٩٧٤	١٤٥	١٢,٠	٢,٥٥٠	٣٢	٨٣٦,٤٩١	٨٧
متوسط النمو السنوي		٨,٠		١٩		٤٣

المصدر: مجلة "الاقتصادي والاعمال": "الصناعة اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٥"

كانون الثاني ١٩٨٥ ص ٣٦.

جدول رقم (٢)

تطور الصادرات الغذائية والمشروبات

١٩٩٢- ١٩٩٦

السنة	القيمة بملايين الدولارات
١٩٩٢	حوالي ٣٠
١٩٩٣	٥٢
١٩٩٤	٤٩
١٩٩٥	٥٩
١٩٩٦	٣٦

جدول رقم (٣)

الصادرات الصناعية

١٩٩٥- ١٩٩٦

الشهر	١٩٩٥	١٩٩٦	التغير ٪
كانون الثاني	٣٨٨٥٣	٨.٦٢٣	+ ١.٧.٥.
شباط	٤٥٦٢١	٢٦.٣٩	- ٤٢.٩٢
اذار	٤٦١١٢	٣٤٨٥٣	- ٢٤.٤٢
نيسان	٣٦٤٧٥	٢٤١٦٤	- ٢٠.٦٥
ايار	٤١٨١٨	٣٣١٨٢	- ٣٣.٧٥
حزيران	٦٣٣٧٥	٢٧٨٦٥	- ٥٦.٠٣
تموز	٣٩٧٣٦	٤٢.٤٨	+ ٥.٨٢
آب	٦٨٥٣٨	٣- ٤١.	- ٥٥.٦٣
ايلول	٣٩.٣٢	٢٦٨٦١	-٣١.١٨
تشرين الأول	٦٨٥٣٨	٣٣٣٦٧	- ٣٧.٠٣
تشرين الثاني	٥٢٩٨٦	٢٩٥٨.	+ ١٢.٧٨
كانون الأول	٥٦٣.٨	٣٢٤٧٣	- ٤٢.٢٣
المجموع	٥٥٥.٨١	٤٢١٤٦٦	- ٢٤.٠٧

المصدر: مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي تموز ١٩٩٧.

الجدول رقم (٤)

توزيع الانتاج والتصدير للصناعات الاسرائيلية

١٩٧٠-١٩٩٠

	الانتاج		التصدير	
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠
الطعام والدخان والمشروبات	٢١,٤٪	٢٠,٢٪	٩,٠٪	٦,٢٪
النسيج والثياب والجلود	١٥,١٪	٧,٤٪	١١,٣٪	٧,٤٪
الخشب والورق	١٠,٣٪	١١,٢٪	٥,٥٪	٨,٠٪
التنجيم	٦,٨٪	٥,٧٪	٥,٢٪	٢,٨٪
الكيماويات والمطاط والبلاستيك	١٠,٩٪	١٦,١٪	١٧,٤٪	١٧,٠٪
معادن والات	١٦,٨٪	١٣,٩٪	٦,٢	١٠,٧٪
الالكترونيات والادوات الكهربائية	٦,٤٪	١٢,٦٪	١,٧	١٥,١٪
معدات الموصلات	٥,٧٪	٤,٠٪	١,٤	٥,٦٪
الالماس	٦,٦٪	٨,٩٪	٤٢,٣	٢٧,٢٪

المصدر: "الاقتصاد الاسرائيلي في اطار المشروع الصهيوني" ص ٧٤. فضل النقيب .

جدول رق (٥)

استعمالات الانتاج الاسرائيلي

	١٩٥٨	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٩
الاستهلاك الخاص	٪ ٥٩	٪ ٤٦	٪ ٢٥	٪ ٢٤	٪٢٥.٧
الاستهلاك الحكومى	٪ ٤	٪ ٧	٪ ١٩	٪ ١٦	٪ ١٤.٢
الاستثمار الرأسمالى	٪ ٢٢	٪ ٢٧	٪ ١٩	٪ ١٢	٪ ١٢.٩
مجموع الاستعمال المحلي	٪ ٨٥	٪ ٨٠	٪ ٦٣	٪ ٥٢	٪ ٥٢.٩
التصدير	٪ ١٥	٪ ٢٠	٪ ٣٧	٪ ٤٨	٪ ٤٧.١

المرجع: المصدر السابق ص ٧٦.

المصافي والنفط

تحوّل لبنان خلال الحرب، من بلد يجني بعض الارباح ويكفي السوق المحلية من المشتقات النفطية الى سوق استهلاكية تستنزف العملة الصعبة. وحتى مطلع السبعينات كان البترول العربي من السعودية والعراق يتدفقان الى منطقتي الزهراني وطرابلس حيث تقوم مصفاتي تكرير البترول الخام لسد حاجات السوق المحلية ومرفأي تصدير الخام الى البلدان الأجنبية. وكان بذلك لبنان يأخذ رسوماً تغذي الدخل الوطني. كما ان الاف العمال والموظفين كانوا يعملون في المصفاتين ويدخلون في قطاع الصناعة البترولية ومردوداتها المالية والاجتماعية والانتاجية. الا ان التطورات الاقليمية والدولية، مثل حرب ١٩٦٧ والخلافات السياسية بين الاقطار العربية ساهمت كلها في وقف تدفق البترول العربي الخام الى لبنان وبالتالي وقف ايراداته المالية، كما ادى ذلك الى وقف العمل في المصافي وتحولت اليد العاملة والموظفين فيهما الى بطالة دائمة تكلف الخزينة اللبنانية سنوياً ما بين ٢٥ و ٣٠ مليون دولار[١]. كما ان هاتين المصفاتين تحولتا الى "خردة".

لا يمكن اعادة تشغيلها بالمواصفات الموجودة. وكانت تمت محاولات لإعادة التشغيل في أيام وزير النفط اسعد رزق في اوائل التسعينات، لكن النتائج جاءت على غير ما كان متوقعاً. وتأكد للدولة وللقطاع الخاص ان "لا جدوى اقتصادية"[٢] من الواقع الراهن إذا لم يتم تطوير امكانات المصافي، وذكرت الدراسات ان تكاليف احياء المصافي ورفع طاقتها الانتاجية الى الحد الذي يمكن معه تأمين جدوى اقتصادية، هو حوالي ١٧٥ مليون دولار[٣]. ولم تكن هذه النقطة هي الصعوبة الوحيدة امام ذلك، فقد برزت صعوبة تمويل ومساهمة كل من القطاع العام والقطاع

---

(١) - مروان اسكندر، في مقابلة تلفزيونية "المستقبل"، أواخر ايلول ١٩٩٧.

(٢) - حسب دراسة شركة بريتشرد الاميركية البترولية.

(٣) - رئيس تجمع شركات النفط في لبنان، بهيج ابو حمزة في حديث "السفير" اللبنانية بتاريخ ١٦-٣-١٩٩٦.

الخاص في ذلك، إذ لم تلحظ الدراسات التي قُدمت الى وزارة النفط اي دور محدد لشركات المحروقات الوطنية والتي تستثمر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار حالياً في القطاع النفطي. فمجموع الشركات التي تبلغ حوالي ٨٦ شركة تمتلك ٢٠٩ خزانات بينما يمتلك القطاع العام ١٦٣ خزاناً للمشتقات البترولية ويساهم القطاع الخاص سنوياً برأسمال مقداره ٣٠٠ مليون دولار لاستيراد المشتقات النفطية في عام ١٩٩٥.

(الجدول رقم ١)

استهلاك لبنان من المشتقات النفطية خلال العام ١٩٩٥

النوع	الكمية المستهلكة طن	الفاتورة النفطية دولار	الرسوم دولار	نسبة الرسم ٪
غازسائل	١١٦٢٢٥	٢٨,٩١٠,٩٦٩	١,١٤٢,٤٩٢	٥
بنزين	١,٣٢٧,٢٨٤	٢٤١,٦٧٥,٢٨٥	١٨٩,٥٥٩,٣٢٤	٥٠٠٠ ل.ل. للصفيحة الواحدة
كازطيران	٢٠٨٣٢٣	٣٩,٥١٢,٢١٢	٥,٩٢٦,٣١١	١٥
غازأويل	١٠٢٢٩٠٤	١٦٣,٢٧٥,٩٣٦	١٦,٣٦٦,٤٦٤	١٠
فيول أويل	١٤٣٢٤٢٠	١٦٢,١٠٦,٩٧١	٨,٠٩٣,١٧٣	٥
اسفلت	٦٧٢١٦	٨,٧٣٨,٠٨٠	٤٣٦,٩٠٤	٥
	المجموع	٦٤٤,٢١٩,٤٥٣	٢٢١,٥٢٤,٦٦٨	

واعترضت الشركات الوطنية عن اغفال دورها علماً بأنها تؤمن الآن ٩٠٪ من احتياجات السوق المحلية من خلال الاستيراد، وبأرباح معقولة ومدروسة من قبل الوزارة. وتُحمل الشركات الوطنية الدولة مسؤولية تهميشها بل وحتى "محاربتها"، عبر عدم اعتماد سياسة نفطية واضحة ترسم الأفاق والحدود لكل مساهم في نشاط القطاع النفطي. وتتساءل هذه الشركات عما ستصبح عليها احوالها واحوال العاملين فيها، والذين يبلغون حوالي عشرة الاف عامل وموظف، في حال استمرار حال التشوش وعدم الوضوح في هذا القطاع. وعدم الاجابة على تخوفات وتساؤلات الشركات، يرتكز الى مجموعة عوامل لا تمكّن من رسم السياسة النفطية الواضحة. إذ لم يتم حتى الان رسم دور محدد للمصافي في لبنان، خاصة وان مصفاة ضخمة يتم انشاؤها برأسمال مصري - اسرائيلي تفوق تكاليفها المليار ونصف المليار دولار في مصر. كما ان بعض مصافي المنطقة، والتي تعتبر من المصافي الكبري يتم بيعها او على الاقل عرضها للبيع. كما ان خطوط تصدير النفط العراقي بدأت بالعمل عبر تركيا الى العالم وليس عبر طرابلس. وهنا تلعب السياسة والمصالح العالمية والاستثمارات العالمية دوراً محدداً في المنطقة. ناهيك بأمر داخلي ولكنه محدود في الاطار العام الاقليمي، وهو الامكانات الضئيلة والضعيفة للقطاع العام اللبناني. ان المصاعب الآتية متعددة في الداخل، والمصاعب الخارجية تبدو اكثر تأثيراً و تحديداً، وتبدو اليد العاملة في هذا القطاع في ضوء ما هو قائم على الأقل مهددة اكثر من اي وقت مضى، فيما الشركات الوطنية تميل الى شد الأحزمة وتقليص ما يمكن تقليصه من الموظفين واليد العاملة توفيراً للمصاريف وحتى لا تضطر أخيراً الى التوقف عن العمل والاقفال.

٣- قطاع الخدمات والسياحة

شكل لبنان منذ عقود خلت عنصر جذب للسياح الباحثين عن "التاريخ والشمس" والحرية. وبفضل اكتشافاته الاثرية الهامة، ووجوده في منطقة وسطى بين الشرق والغرب، اضافة لطبيعته الجميلة الخلابة، ونظامه الديمقراطي البرلماني واقتصاده الحر الذي ميزه عن اقرانه في الوطن العربي... بفضل كل ذلك اكتسب لبنان مكانة مميزة على الخارطة السياحية العربية والدولية.

وكان لنكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ وقيام الكيان الاسرائيلي دور بارز في تعزيز دور لبنان السياحي والتجاري على حد سواء وزادته قوة ومتانة المقاطعة العربية الشاملة التي مورست ضد الكيان الغريب، وتحول النشاط التجاري من مرافيء فلسطين المحتلة الى المرافيء اللبنانية. وظهور النفط في منطقة الخليج العربي، حيث كان للبنان نصيب كبيراً منها استثمر في قطاعي المصارف والسياحة.

وقد انعكس هذا الواقع المستجد في توجهات الدولة اللبنانية والحكومات المتعاقبة من خلال اعتماد سياسة " التثليث الاقتصادي" القائمة على هيمنة قطاع الخدمات واستئثاره على قسم كبير من الرساميل الوافدة، مقابل مساهمة ضعيفة لقطاعي: الصناعة والزراعة في الدخل القومي.

وخلال العقود السابقة للحرب الأهلية المدمرة، شهد قطاع الخدمات تطوراً هائلاً وضع لبنان في مقدمة دول المنطقة بدون منازع ويبدو ذلك جلياً من خلال المؤشرات السياحية بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ التي تبين مكانة لبنان الرائدة في صناعة السياحة. (راجع جدول رقم ١). كما سجل قطاع الخدمات تقدماً ملحوظاً وهيمنة على القطاعين: الزراعي و الصناعي كما هو واضح في الجدول رقم (٢) الذي يبين تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي خلال اعوام : ١٩٦٤- ١٩٦٩ - ١٩٧٤.

الخاص في ذلك، إذ لم تلحظ الدراسات التي قُدمت الى وزارة النفط اي دور محدد لشركات المحروقات الوطنية والتي تستثمر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار حالياً في القطاع النفطي. فمجموع الشركات التي تبلغ حوالي ٨٦ شركة تمتلك ٢٠٩ خزانات بينما يمتلك القطاع العام ١٦٣ خزاناً للمشتقات البترولية ويساهم القطاع الخاص سنوياً برأسمال مقداره ٣٠٠ مليون دولار لاستيراد المشتقات النفطية في عام ١٩٩٥.

(الجدول رقم ١)

استهلاك لبنان من المشتقات النفطية خلال العام ١٩٩٥

النوع	الكمية المستهلكة طن	الفاتورة النفطية دولار	الرسوم دولار	نسبة الرسم ٪
غازسائل	١١٦٢٢٥	٢٨,٩١٠,٩٦٩	١,١٤٢,٤٩٢	٥
بنزين	١,٣٢٧,٢٨٤	٢٤١,٦٧٥,٢٨٥	١٨٩,٥٥٩,٣٢٤	٥٠٠٠ ل.ل. للصفيحة الواحدة
كازطيران	٢٠٨٣٢٣	٣٩,٥١٢,٢١٢	٥,٩٢٦,٣١١	١٥
غازأويل	١٠٢٢٩٠٤	١٦٣,٢٧٥,٩٣٦	١٦,٣٦٦,٤٦٤	١٠
فيول أويل	١٤٣٢٤٢٠	١٦٢,١٠٦,٩٧١	٨,٠٩٣,١٧٣	٥
اسفلت	٦٧٢١٦	٨,٧٣٨,٠٨٠	٤٣٦,٩٠٤	٥
	المجموع	٦٤٤,٢١٩,٤٥٣	٢٢١,٥٢٤,٦٦٨	

واعترضت الشركات الوطنية عن اغفال دورها علماً بأنها تؤمن الآن ٩٠٪ من احتياجات السوق المحلية من خلال الاستيراد، وبأرباح معقولة ومدروسة من قبل الوزارة. وتحمل الشركات الوطنية الدولة مسؤولية تهميشها بل وحتى "محاربتها"، عبر عدم اعتماد سياسة نفطية واضحة ترسم الآفاق والحدود لكل مساهم في نشاط القطاع النفطي. وتتساءل هذه الشركات عما ستصبح عليها احوالها واحوال العاملين فيها، والذين يبلغون حوالي عشرة الاف عامل وموظف، في حال استمرار حال التشوش وعدم الوضوح في هذا القطاع. وعدم الاجابة على تخوفات وتساؤلات الشركات، يرتكز الى مجموعة عوامل لا تمكّن من رسم السياسة النفطية الواضحة. إذ لم يتم حتى الان رسم دور محدد للمصافي في لبنان، خاصة وان مصفاة ضخمة يتم انشاؤها برأسمال مصري - اسرائيلي تفوق تكاليفها المليار ونصف المليار دولار في مصر. كما ان بعض مصافي المنطقة، والتي تعتبر من المصافي الكبري يتم بيعها او على الاقل عرضها للبيع. كما ان خطوط تصدير النفط العراقي بدأت بالعمل عبر تركيا الى العالم وليس عبر طرابلس. وهنا تلعب السياسة والمصالح العالمية والاستثمارات العالمية دوراً محدداً في المنطقة. ناهيك بأمر داخلي ولكنه محدود في الاطار العام الاقليمي، وهو الامكانات الضئيلة والضعيفة للقطاع العام اللبناني. ان المصاعب الآتية متعددة في الداخل، والمصاعب الخارجية تبدو اكثر تأثيراً و تحديداً، وتبدو اليد العاملة في هذا القطاع في ضوء ما هو قائم على الأقل مهددة اكثر من اي وقت مضى، فيما الشركات الوطنية تميل الى شد الأحزمة وتقليص ما يمكن تقليصه من الموظفين واليد العاملة توفيراً للمصاريف وحتى لا تضطر أخيراً الى التوقف عن العمل والاقفال.

٣- قطاع الخدمات والسياحة

شكل لبنان منذ عقود خلت عنصر جذب للسياح الباحثين عن "التاريخ والشمس" والحرية. وبفضل اكتشافاته الاثرية الهامة، ووجوده في منطقة وسطى بين الشرق والغرب، اضافة لطبيعته الجميلة الخلابة، ونظامه الديمقراطي البرلماني واقتصاده الحر الذي ميزه عن اقرانه في الوطن العربي... بفضل كل ذلك اكتسب لبنان مكانة مميزة على الخارطة السياحية العربية والدولية.

وكان لنكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ وقيام الكيان الاسرائيلي دور بارز في تعزيز دور لبنان السياحي والتجاري على حد سواء وزادته قوة ومتانة المقاطعة العربية الشاملة التي مورست ضد الكيان الغريب، وتحول النشاط التجاري من مرافيء فلسطين المحتلة الى المرافيء اللبنانية. وظهور النفط في منطقة الخليج العربي، حيث كان للبنان نصيب كبيراً منها استثمر في قطاعي المصارف والسياحة.

وقد انعكس هذا الواقع المستجد في توجهات الدولة اللبنانية والحكومات المتعاقبة من خلال اعتماد سياسة " التثليث الاقتصادي" القائمة على هيمنة قطاع الخدمات واستئثاره على قسم كبير من الرساميل الوافدة، مقابل مساهمة ضعيفة لقطاعي: الصناعة والزراعة في الدخل القومي.

وخلال العقود السابقة للحرب الأهلية المدمرة، شهد قطاع الخدمات تطوراً هائلاً وضع لبنان في مقدمة دول المنطقة بدون منازع ويبدو ذلك جلياً من خلال المؤشرات السياحية بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ التي تبين مكانة لبنان الرائدة في صناعة السياحة. (راجع جدول رقم ١). كما سجل قطاع الخدمات تقدماً ملحوظاً وهيمنة على القطاعين: الزراعي و الصناعي كما هو واضح في الجدول رقم (٢) الذي يبين تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي خلال اعوام : ١٩٦٤- ١٩٦٩ - ١٩٧٤.

هذه المنطقة لتزويد الصناعات الاوروبية بها.

والى جانب سياحة تصريف الاعمال التي ازدهرت خلال العقود الثلاثة من هذا القرن نمت سياحة الترفيه والاستجمام والثقافة. ومع بداية عصر النفط في الخليج العربي انطلقت في لبنان سياحة من نوع ثالث هي سياحة الاصطياف. وبذلك ارتفع عدد السياح الاجانب في لبنان من ٢٢٣.٨٣ الف عام ١٩٦٠ ليبلغ ٧.١١٨٤ الف عام ١٩٦٦ و ١.٤٤٩.٩٤٠ مليون عام ١٩٧٤ وهي زيادة بمعدل ١٣.٩ ٪ سنوياً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٠- ١٩٧٤.

ان التطور المضطرد في القطاع السياحي دفع بالدولة اللبنانية الى انشاء "المجلس الوطني لانماء السياحة" عام ١٩٦٢، ووزارة السياحة عام ١٩٦٦، كما انشأت المؤسسات التي تعني بالإعداد المهني، كالمدرسة الفندقية. واصدرت عدة مراسيم تشريعية لتنظيم القطاع السياحي وتشجيع الاستثمار فيه.

ولقد انعكس هذا النمو المتسارع والذي بلغ دروته عشية اندلاع الحرب الأهلية في شباط عام ١٩٧٥ في حجم مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي اللبناني، كما يظهر في الجدول رقم (٤) الصادر عن المجلس الوطني لانماء السياحة عام ١٩٧٨. وفي ارتفاع اعداد السياح من مليون شخص عام ١٩٦١ الى ١.٧٩ مليون شخص سنة ١٩٧٢... وفي ارتفاع الدخل السياحي من ٣٥٩ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٦٨ الي ٢١٠ مليون ليرة عام ١٩٧٢[٢].

وشهدت هذه الفترة الذهبية تطوراً ملحوظاً في انشاء الفنادق والمطاعم ودور السينما والمقاهي، وصل عددها حتى العام ١٩٧٣ الى ٣٢٠ فندقاً معظمها في محافظتي: بيروت وجبل لبنان. وابتداء من العام ١٩٦٠ تزايدت اعداد العرب الوافدين للاصطياف في لبنان بنسبة سنوية تصل الى ١٦.٥٪ كما يبدو في الجدول رقم (٥) . مما عجل في نهضة وعمران عشرات المدن والبلدات والقرى التي حددها المرسوم رقم ٨٦١٠ الصادر بتاريخ ١٠ آذار ١٩٥٥ كمراكز للاصطياف.

---

(٢) - من احصاءات "المجلس الوطني لانماء السياحة" في لبنان عام ١٩٧٣.

ويبدو واضحاً من خلال الجدول الآنف تزايد الوافدين العرب ابتداء من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٦ وتراجعه عام ١٩٦٧ بسبب حرب الخامس من حزيران بين العرب والكيان الاسرائيلي. ومن ثم تزايده من جديد حتى عام ١٩٧١، واعادة تعثره بسبب الاحداث التي جرت بين الجيش اللبناني والفلسطينيين في عام ١٩٧٣، ومن ثم نلاحظ اعادة ارتفاع الارقام حتى بلوغ الذروة في عام ١٩٧٤ ، عشية الحرب الأهلية.

ونستنتج مما تقدم ان نمو القطاع السياحي واضطراد تطوره يحتاج الى حالة من الهدوء والاستقرار غير المشوبة بالتوترات الأمنية او العسكرية اوالسياسية او الاجتماعية. فالسائح كما المصطاف ورجل الأعمال المستثمر ينشد الأمان والأمن والاستقرار حيث اتجه. واهمية ذلك نلحظها في زيادة وتراجع مساهمة السياحة في الدخل الوطني تبعاً للاوضاع المتغيرة. ففي عام ١٩٧٠ بلغ دخل السياحة ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية. فيما بلغت قيمة الصادرات اللبنانية ٦٤٣,٣ مليون ليرة، كما بلغت مساهمة السياحة في الدخل الوطني اللبناني اكثر من ٢٠٪ قبل ١٩٧٣، اما في سنة ١٩٧٣ فقد تراجعت الى ١٦٪ ، اذ تأثرت السياحة بالازمات السياسية والعسكرية المحلية والاقليمية[٣]....

ان لبنان الذي كان احد رواد الصناعة السياحية في العقود السابقة مؤهل اليوم للنهوض بقطاعه السياحي، بشهادة عشرات المشاريع والاستثمارات السياحية المنتشرة على طول الارض اللبنانية وعرضها، وبشكل خاص على امتداد الشاطيء اللبناني، الأمر الذي يبين بُعد نظر هؤلاء المستثمرين الذين هيأوا اماكن سياحية واصطياف بديلة عن تلك التي دمرتها الحرب واقصتها عن دورها.

ومما لا شك فيه فإن المستثمرين انطلقوا في مشاريعهم من مقومات طبيعية وحضارية، تبدأ بموقع لبنان في قلب المنطقة وملتقى الأديان السماوية والحضارات الانسانية وما في ارضه من اثار رائعة، ولا تنتهي بمستوى الخدمات اللائقة

---

(٣) - المصدر السابق.

والمتطورة والخبرة الممتازة التي يتمتع بها العاملون في هذا القطاع.

ولقد قدرت قيمة الاستثمارات في القطاع السياحي خلال السنوات الثلاثة الماضية بنحو ٧٠٠ مليون دولار توزعت على الشكل التالي:

- ٣٢٥ مليون دولار في الفنادق دون الشقق المفروشة.

- ٢٥٠ مليون دولار في الفنادق الكبرى ببيروت توزعت على فندق الميريديان (٦٠ مليون دولار) الفينيسيا والفاندوم (٧٠ مليون دولار) الهيلتون (١٠ ملايين دولار) السان جورج (٢٠ مليون دولار) الماريوت (٦٠ مليون دولار).

- ١٢٥ مليون دولار في المجمعات السياحية ومراكز التزلج والشقق المفروشة والمطاعم، فضلاً عن عمليات التأهيل واعادة التجهيز التي شملت العديد من الفنادق، وسوف تجهز عشر مؤسسات فندقية لاستقبال الزبائن خلال العام ١٩٩٧[٤].

وبغية اعادة بناء وتنمية السياحة في لبنان اشرفت المنظمة العالمية للسياحة على مشروع مخطط توجيهي عام قررت الحكومة انجازه بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية، قدرت كلفة المشروع بنحو ٧.٨ الاف دولار منها ٣.٨ الاف دولار من الحكومة اللبنانية و ٣.٠ الف دولار من برنامج الامم المتحدة للتنمية و ١.٠ الف دولار من الحكومة الفرنسية.

ومن اهداف الخطة تحديداً وضع استراتيجية للمديين المتوسط والطويل الأجل في مجالات الانتاج السياحي والتسويق اللازم للاماكن السياحية اللبنانية.. واظهر المخطط التوجيهي العام ان ثمة حاجة في قطاع الفنادق والشقق المفروشة وبقية منشآت الاستقبال وفق التوزيع الوارد في الجداول: (٦ -٧ - ٨ - ٩).

ان العمل وفق المخطط التوجيهي الطموح لا يتيح تحقيق التدفق السياحي فحسب ، وانما يهيء فرصاً جديدة لعمل الالاف من اللبنانيين.

ان النهوض بالقطاع السياحي في لبنان يتطلب العمل الجاد على تحقيق الشروط الضرورية التالية:

---

(٤) - مجلة "الاقتصاد اللبناني والعربي" تموز ١٩٩٧- تقرير الاقتصاد اللبناني ١٩٩٦. ص ٣٩.

- توفير الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- اعادة تأهيل البنى التحتية بشكل لا يعرضها للانتكاسات الدورية اوالمتكررة.
- تطوير الدراسات الاحصائية حول السياحة في لبنان وتوزيعها على المعنيين.
- وضع خطة اقتصادية شاملة لتطويرالقطاع السياحي.
- القيام باتفاقات سياحية، وبرمجتها على مدار السنة.
- تنظيم الخدمات السياحية اللبنانية من : دعاية سياحية، تعريف بالميزات السياحية اللبنانية، اعتماد سياسة ترويجية لبنانية، حسن استقبال السائح في سفاراتنا وقنصلياتنا وتسهيل اجراءات منحه تأشيرة دخول، تقديم افضل الخدمات على طائراتنا وتسهيل اجراءات القدوم الى مطار بيروت، وتسهيل انتقال السائح من المطار او المرفأ الى العاصمة وغيرها من المناطق اللبنانية،
- انماء القدرات البشرية المتخصصة واعادة تأهيل القوى العاملة، من خلال تطوير المدرسة الفندقية ومعهد تدريب المرشدين السياحيين.
- اطلاق الشرطة السياحية لتقوم بدورها الذي قامت لأجله.
- المشاركة في المهرجانات والمعارض والمؤتمرات العربية والدولية.
- الاهتمام بالمناطق الاثرية والسياحية في كافة المناطق اللبنانية، وخاصة في بعلبك وصور، لما لها من دور هام في انعاش اقتصاديات تلك المناطق المحرومة .
- تطبيق نظام الاصلاح الاداري وتحديث الادارة لتفعيل النشاط الاقتصادي والتعجيل فيه، واشاعة الثقة بسلامة التوظيفات.
- تأكيد الدور الاساسي للقطاع الخاص في المضمار السياحي.

- الاهتمام بالخطر البيئي الداهم في المياه والرسول والاحراج، لما له من تأثير مباشر على حاضر السياحة ومستقبلها، فالسائح ينشد الطبيعة الخلابة والمياه العذبة والشواطيء النظيفةوالجبال الخضراء قبل أي شيء أخر، وهو الآتي من بلاد لوثت اجواءها ومياهها حضارة القرن العشرين.
- اعداد انفسنا لاستقبال مختلف شرائح السياح وخاصة الوسطى منها، وهي الاكثر عدداً من بين الوافدين.
- توفير الخدمات الفندقية المميزة والسهر على مراقبتها وتقديمها باسعار معقولة تشجع السائح العربي والاجنبي بدل ان تهربه. خاصة وان البلدان المجاورة تقدم الخدمات السياحية بشكل ارخص من لبنان ونخص بالذكر (تونس، المغرب وتركيا، وسورية) فعندنا زيادة في اسعار السكن بنسبة ٢٢٪، وزيادة في اسعار الخدمات بنسبة ٩٪ [٥].

امكانية المنافسة

ان تبؤ لبنان مركزاً مرموقاً وهاماً في الميدان الخدماتي، باعتراف العدو قبل الصديق[٦] يتيح له اليوم فرصة تجديد دوره في هذا المضمار، متكئاً على تجربة غنية وخبرة مميزة واستقرار داخلي، ونهضة عمرانية طالت معظم البنى التحتية.

فمع عودة الأمن والاستقرار السياسي الى لبنان عام ١٩٩٠ ظهر الكثير من المؤشرات الايجابية الدالة على امكانية استعادة لبنان دوره الخدماتي المركب السابق (سياحة واصطياف وخدمات مالية ومصرفية وتجارة ترانزيت ... الخ) وعلى ما يبدو فإن القطاع الفندقي يجذب حالياً شهية المستثمرين من اللبنانيين والعرب والاجانب لأجل اقامة سلاسل من الفنادق العالمية.

---

(٥) - مجلة "البيان" العدد (١٤) ١ تموز ١٩٩٤ ص ٨.

(٦) - يعترف شمعون بيريز في كتابه: "الشرق الاوسط الجديد" ص ١٦٧، ان السياحة كانت "مصدراً رئيسياً للدخل في لبنان..."

وتشهد الخارطة الفندقية حالياً تسابقاً في المشاريع سواء في ترميم الفنادق القائمة او توسيعها او اقامة فنادق جديدة وذلك لزيادة القدرة الاستيعابية للفنادق والحد من الاختناق ومواكبة استعادة لبنان لنشاطه الخدماتي والسياحي السابق. واخيراً الوصول الى تراجع في اسعار الاقامة الفندقية من جراء المنافسة[٧]. فيردم بذلك الهوة الواسعة بين الفاتورة الفندقية اللبنانية والسورية، التي يلمسها المواطن اللبناني كما السائح الاجنبي عند اول زيارة لسوريا. ويبدو الفرق شاسعاً في التسعيرة الفندقية، وفي فواتير المطاعم والاستراحات، وبقية الخدمات السياحية. اضافة لاسعار المنتوجات الوطنية على اختلافها واجور النقل الداخلي...الخ.

ومع ذلك، فإن لبنان قادر على تجاوز هذا الوضع بقليل من الحكمة والحنكة. وتنفيذ الاجراءات التي سبق الاشارة اليها في هذا البحث. فيصبح بذلك واحداً من ابرز المنافسين في الميدان الخدماتي والسياحي.

اما المنافسة مع الكيان الاسرائيلي، المقرونة بتحقيق التسوية "العادلة والشاملة" فأمر في غاية التعقيد، وذلك عائد لعدة اسباب ابرزها:

اولاً: ان المنافسة بين لبنان او اي دولة من الدول العربية مع الكيان الاسرائيلي ، هي منافسة غير متكافئة... بسبب الدعم اللامحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة الاميركية لهذا الكيان، وسهرها على تفوقه الدائم عسكرياً واقتصادياً على الدول العربية مجتمعة ومتفرقة. وهذه سياسة ثابتة لكل من يصل الى البيت الأبيض، ويكفي ان نذكر ان هذا الكيان حصل عام ١٩٩٢ على مساعدات دولية بلغت نحو ١٧٥ ,٦ مليار دولار بينما لم يحصل لبنان سوى على ١٧٥ مليون دولار [٨].

---

(٧) - جريدة "الديار" ٢٣ تموز ١٩٩٥.

(٨) - مجلة "البيان" : مصدر سابق.

ثانياً: ان الكيان الاسرائيلي يخطط ليكون قاعدة السياحة في النظام "الشرق الاوسطي" اليه تفد الافواج السياحية، ومنه تنطلق، واليه تعود. وهو ما عبر عنه بوضوح رئيس حكومة اسرائيل السابق شمعون بيريز في كتابه "الشرق الاوسط الجديد".... وما اكده رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتن ياهو حين اشار ان من بين المزايا الاقليمية للسلام، السياحة الحرة وسهولة وصول مواطني الدول العربية الى المؤسسات الطبية في اسرائيل. ولا شك ان المستوى الطبي سيتحسن على مستوى المنطقة ويصبح بمقدور الاطباء العرب الحصول على تأهيل مهني في اسرائيل[٩].

ثالثاً ان مستوى الخدمات السياحية الترفيهية التي يمكن ان تقدمها المؤسسات في الكيان الاسرائيلي قد تجعل منه مركز استقطاب في هذه المنطقة. وسوف يحاول جاهداً ان يستقبل السياح بدلاً من لبنان. وقد وصل عدد الذين ذهبوا الى الكيان حوالي ١.٥ مليون شخص، وسوف يقوم بافتتاح مكاتب سياحية له في الدول العربية بعد توقيع الاتفاقات معها.

واخيراً، فإن مواجهة هذا الاستحقاق تتطلب التفكير بعقول مفتوحة لتحقيق شروط ملائمة للمنافسة ليس اقلها اقامة شبكة سياحية عربية مشتركة.

---

(٩) - بنيامين نتن ياهو: "مكان تحت الشمس" ص ٣٧٠.

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات السياحية

بين عامي ١٩٦٧- ١٩٧٣

	عدد اسرة الفنادق ١٩٦٧	عدد اسرة الفنادق ١٩٧٣	معدل النمو ١٩٧٠-١٩٧٣ (٪)	عدد السائحين ١٩٧٣	القيمة المضافة من قبل السياحة بملايين الدولارات ١٩٧٣
الجزائر	٧٤٦١	٣٠٠٠٠	٣.٢	٤٠٠ ٠٠٠	٥٦
الاردن	غير متوفر	—	—	٥٥١٧٠٠	٦٦
لبنان	غير متوفر	—	—	١٩٠٠ ٠٠٠	٢٢٨
المغرب	١٩٥١٩	٣٧٦٠٠	٩٢.٦	١٤٨٨٠٠٠	٢٣٤
سوريا	غير متوفر	—	—	١٠٣٨٠٠٠	١٢٠
تونس	٤٧٨٠٠	٤٧٨٠٠٠	١٥٤	٧٢٢٠٠٠	٩٥

المصدر: د . عبد الحميد براهيمي "ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل" ص١٠١ .

الجدول رقم (٢)

تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي

خلال اعوام ١٩٦٤-١٩٦٩ -١٩٧٤

	١٩٦٤	١٩٦٩	١٩٧٤
الزراعة	١١,٩ ٪	٩,٥ ٪	٩,٢ ٪
الصناعة	٢٠,٦ ٪	٢٠,٤ ٪	٢٢,٧ ٪
الخدمات	٦٧,٥ ٪	٧٠,١ ٪	٦٨,١ ٪

المصدر: د. جوزيف شليطا "القطاع الفندقي في لبنان" ص ٧ .

جدول رقم (٣)

تطور عدد السياح في العالم والايرادات السياحية

في الفترة بين ١٩٦٣-١٩٩٣

السنة	عدد الوافدين بالملايين	النمو ٪	الايرادات بملايين الدولارات	النمو ٪
١٩٦٣	٩٣	١٤,٢	٨٣..	٦,٤
١٩٦٥	١١٥,٥	٦,٩	١١...	١٤,٦
١٩٧٠	١٦٨,٤	٩,٣	١٧٩..	١٦,٢
١٩٧٣	٢١٥	٨,٦	٢٧٦..	١٤
١٩٧٤	٢٠٩		٢٩...	٦
١٩٧٩	٢٧٠	٤	٧٥...	١٥,٤
١٩٨٠	٢٨٤,٨	٥,٥	١٠٢٣٦٣	٣٦
١٩٨٥	٣٢٩,٦	٤,٥	١١٦١٤٩	٤,٧
١٩٨٦	٣٣٣,٩	٢,٣	١٣٨٦٨٣	٢٠,٦
١٩٨٧	٣٦٠	٧,٨	١٦٩٥١٢	٢٢,٢
١٩٨٨	٣٩٢	٨,٩	١٩٤١٦٦	١٤,٥
١٩٨٩	٤٠٥,٣	٣,٤	٢٠٩١٥٢	٧,٧
١٩٩٠	٤١٥	٢,٤	٢٣....	١٠
١٩٩١	٤٩٤	٨,٢	٢٦٠٧٦٣	١٣,٤
١٩٩٢	٤٨١,٦٧	٥,٥١	٢٩٦٣..	١٣,٧
١٩٩٣	٥٠٠,١٤	٣,٨٣	٣٢٤.٨.	٩,٣٥

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة ١٩٩٤.

جدول رقم (٤)

مساهمة القطاع السياحي في

الناتج المحلي اللبناني ١٩٧٠-١٩٧٧

عام	مساهمة السياحة مليون ليرة لبنانية	الناتج المحلي مليون ليرة لبنانية	٪ الناتج المحلي العائد عن السياحة
١٩٧٠	٦٧٤	٤٨٦٦	١٣.٩
١٩٧١	٩٠٦	٥٣٩٩	١٦.٨
١٩٧٢	١٠٠٠	٦٣٦٥	١٥.٧
١٩٧٣	٩٢٨	٧١٠٠	١٣.١
١٩٧٤	١٥٧٦	٨١٤٠	١٩.٤
١٩٧٥	١٠٩٩	٧٥٠٠	١٤.٧
١٩٧٦	—	—	—
١٩٧٧	٢٦٠	٣٥٠٠٠	٧.٤

المصدر: المجلس الوطني لانماء السياحة عام ١٩٧٨.

الجدول رقم (٥)

تطور اعداد الوافدين العرب (دون السوريين)

خلال الفترة ١٩٦٠ -١٩٧٤

السنة	العرب دون السوريين
١٩٦٠	١٠٥٩٩٥
١٩٦١	١٤١٠١١
١٩٦٢	١٤٤٦٣١
١٩٦٣	١٤٩١٠٣
١٩٦٤	٢١١٨٢٧
١٩٦٥	٢٧٩٩٣٧
١٩٦٦	٣٣١٣٥١
١٩٦٧	٢٤٧٠٢٠
١٩٦٨	٤٢٦٥٥٤
١٩٦٩	٤٥٩٧٥٦
١٩٧٠	٥٣٤٢٥٠
١٩٧١	٦١٩١٧١
١٩٧٢	٥٧٧١٨٦
١٩٧٣	٥٥٢٠٠٠
١٩٧٤	٨٩٦٢٠٣

المصدر: المجلس الوطني لانماء السياحة في لبنان عام ١٩٧٤.

الجدول رقم (٦)

الحاجة من الفنادق والشقق المفروشة

في بيروت والمناطق

نوع الغرف ومرتبه	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٣	٢٠١٠	معدل نمو سنوي
فنادق في بيروت	٢٧٥٠	٣٧٠٠	٥١١٠	٦٤٢٠	٥,٨
فنادق خارج بيروت	٧٧٥٠	٩١٠٠	١٥٠٧٠	٢٢٠٥٠	٦,٤
المجموع	١٠٣٠٠	١٢٨٠٠	٢٠١٨٠	٢٨٤٧٠	٧
شقق مفروشة وغيرها					
بيروت	١٩٩٠	٣١١٥	٤٤٧٠	٦٦٦٠	٨,٤
خارج بيروت	٦٢٧٠	١٠٢٦٠	١٨٠٥٠	٢٨٦٩٠	١٠,٦
المجموع	٨٣١٠	١٣٣٧٥	٢٢٥٢٠	٣٥٣٥٠	١٠,١
اجمالي بيروت	٤٧٤٠	٦٨١٥	٩٥٨٠	١٣٠٨٠	٧
اجمالي خارج بيروت	١٣٩٢٠	١٩٣٦٠	٣٣١٢٠	٥٠٧٤٠	٩
الاجمالي العام	١٨٦٦٠	٢٦١٧٥	٤٣٧٠٠	٦٣٨٢٠	٨,٥

المصدر: "مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي" تقرير الاقتصاد اللبناني ١٩٩٦. ص ٤٠ .

الجدول رقم (٧)

عدد الغرف الضرورية والكوادر المطلوب –

بين ١٩٩٥ و ٢٠١٠

الحاجة الى الغرف والعمالة	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٣	٢٠١٠	معدل النمو السنوي بين ١٩٩٥-٢٠١٠
الحاجة الى الغرف	١٨٦٦٠	٢٦١٧٥	٤٣٧٠٠	٦٣٨٢٠	٨.٥ ٪
نسبتها خارج بيروت	٧٤.٦ ٪	٧٤ ٪	٧٥.٨ ٪	٧٩.٥٪	٩ ٪
الحاجة الى العمالة السياحية	٣٢٧٨٠	٤٠٧٣٣	٥٦٢٠٠	٧٦٦٧٠	٥.٨ ٪
نسبتها الى الفنادق	٢٤.٤ ٪	٢٤.٤٪	٢٧.٩ ٪	٢٨.٨ ٪	٧ ٪
العدد السنوي المطلوب للكوادرفي التعليم والتمرين	٥٤٦٥	٨٨٩٥	١٢٥٦٠	١٧٤٢٠	٨ ٪
نسبة المتمرنين الدائمين	٦١.٥ ٪	٦٦.٢ ٪	٦٨.٧ ٪	٦٩.٦ ٪	٨.٩ ٪

المصدر السابق .

الجدول رقم (٨)

تقديرات عدد السياح

بين ١٩٩٥ - ٢٠١٠

	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٣	٢٠١٠	معدل النمو السنوي بين ١٩٩٥-٢٠١٠
عدد السياح الاجانب	٧٩٥٠٠٠	١,٢٣٣,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,٢٣٥,٠٠٠	٩,٨
نسبة رجال الاعمال	٥٢,٥٪	٤٠,٧ ٪	٣١ ٪	٢٥,٣ ٪	٤,٦

المصدر السابق .

الجدول رقم (٩)

الحاجة الى التمويل بين ١٩٩٦ و٢٠١٠

وتحديث الفنادق

(ملايين الدولارات)

نوع الاستثمار الفندقي	١٩٩٦- ١٩٩٨	١٩٩٩ - ٢٠٠٣	٢٠٠٤ - ٢٠١٠
بناء منشآت جديدة	٧٥٠	١٧٥٠	٢٠٠٠
ترميم	٢٧٠	٣٠٠	٣٥٠
تحديث	٣٠٠	٢٥٠	١٥٠
المجموع	١٣٢٠	٢٣٠٠	٢٥٠٠

المصدر السابق.

٤- القطاع المصرفي

اكتسب القطاع المصرفي في لبنان ثقة عربية ودولية اهلته ليكون "خزنة المال العربي"[١] على مدى سنوات طويلة. وقد ساهمت قرارات التأميم التي اتخذت في بعض البلدان العربية في تسريع نمو هذا القطاع، كما أدى تعديل سعر النفط العربي عام ١٩٧٣ الى تعزيز القطاع ليصبح واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية.

وعشية الحرب الأهلية عام ١٩٧٤ قدرت موجودات المصارف العشرة الأولى (تسعة منها اجنبية) بحدود ٤.٦ مليار ليرة لبنانية، اي ٥٢٪ من المجموع الذي يربو على ٨ مليارات ليرة[٢].

وخلال تلك الفترة الذهبية جرت حركة تركز مصرفي انخفض معها عدد البنوك من ٩٣ مصرفاً في عام ١٩٦٦ الى ٧٤ مصرفاً في عام ١٩٧٠... ونظراً لقرار الحكومة بعدم منح اي ترخيص قبل عام ١٩٧٦، فقد لجأت البنوك الاجنبية من أجل تثبيت موضع قدمها في لبنان والاستفادة من الموارد المالية العربية الجديدة، الى المساهمة في البنوك القائمة. ومنذ ذلك التاريخ ساهم اكثر من ١٢ مصرفاً اجنبياً اميركياً وبريطانياً بصورة خاصة في البنوك اللبنانية[٣].

وشكل القطاع المصرفي ركيزة مهمة في الاقتصاد اللبناني، وخلال كل الظروف التي حلت بالبلاد استمرت المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية بتقديم خدماتها على الرغم من الشلل والخسائر الجسيمة التي لحقت بمختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة ستة عشرة عاماً من الحرب. ولعل السبب في ذلك يعود الى ان اللبنانيين كانوا من الاوائل الذين طوروا هذه الصناعة في المنطقة ومن عوامل صمود القطاع المصرفي ما قبل الحرب الأهلية وخلالها يمكن ان نذكر ما يلي:[٤]

---

(١) - مجلة "المقاولات والتجارة" العدد (٣٣) ٢٤-٧-١٩٩٧. ص ٤ .

(٢) - د. عبد الحميد براهيمي: "ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل" ص ٣٦٠.

(٣) - عبد الحميد براهيمي: مصدر سابق ص ٣٦٥.

(٤) - د. فضل الله سراج: مجلة "اتحاد المصارف العربية" العدد ١٩٥ اذار ١٩٩٧.

وجود السرية المصرفية وحرية حركة رؤوس الاموال في لبنان، ونظام ضمان الودائع، والتحويلات الواردة من قبل العاملين في الدول النفطية وفي بلاد الاغتراب، ومشاركة اصحاب رؤوس الاموال النفطية في ودائع المصارف، ومساهمة العرب في ملكيتها، والايمان المطلق للبنانيين في الاقتصاد الحر غيرالقابل للتغيير، وتدفق رؤوس الاموال السياسية لتمويل الحرب الأهلية، وتحييد مصرف لبنان المركزي من آثار الحرب حفاظاً على النظام المصرفي القائم، ونشؤ فروع للمصارف في المناطق اللبنانية وازدهار قطاعات انتاج في الحرب تعاملت مع هذه الفروع وادت الى ازدهار اعمالها، والامتداد الخارجي للمصارف الوطنية اللبنانية بحيث اصبحت مصارف دولية سهُلت حركة رؤوس الاموال النقدية من والى لبنان. وهذه العملية ادت الى تكامل وتفعيل دور هذه المصارف في عملية استثمار اموال فائض النفط التي ازدهرت في السبعينيات من هذا القرن. وكل هذه المقومات جعلت دور القطاع المصرفي دوراً هاماً في هذه المنطقة من العالم(٥).

الا ان هذا القطاع الذي استطاع التأقلم مع ظروف الحرب الأهلية والصمود مع غيره من القطاعات اصيب بنكسة في اعقاب الغزو العسكري الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، بلغت اشدها في موجة الافلاسات الشهيرة لبعض المصارف في اواسط الثمانينات، ومن أهم مظاهر تلك النكسة: الخسارة الكبيرة في رأس المال الموجود في المصارف نتيجة هروب الرساميل الى الخارج وخوف المستثمرين الاجانب من الاستثمار في لبنان، ربما نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي ما تزال ترزح تحتها معظم بلدان المنطقة.. وضآلة حجم الرساميل الخاصة نتيجة لحالة التضخم المستمر التي عاشها البلد طوال فترة الحرب، والتأخر المتراكم في العشرين السنة الماضية في مختلف المجالات التقنية والادارية وفي الموارد البشرية، واخيراً المنافسة القوية التي تمثلها المصارف الأجنبية التي بدأت تفتح فروع لها في بيروت،

(٥) - منير كرم: (مدير بنك الشرق الاوسط وافريقيا)، مجلة "المقاولات والتجارة" مصدر سابق ص٩.

تقريباً ٢٠٪ من اجمالي المصارف اللبنانية.

وكانت مجلة اميركية[٦] قد ربطت الوضع المصرفي في لبنان باوضاعه السياسية، مشيرة الى ان الحالة الاقتصادية ستبقى جامدة طالما بقي النزاع العربي -الاسرائيلي من دون حل. لكنها تتفاءل بقدرة لبنان على استعادة ثقة الرأسماليين كما في الماضي، لكن بشرط مهم هو حل مشاكله السياسية.

وتراهن المجلة على لسان احد المصرفيين على مقدرة لبنان لاستعادة دوره كمركز اول للخدمات في منطقة "الشرق الاوسط" خلال سنة اذا تم ايجاد تسوية سياسية لنزاع المنطقة.

وبالفعل، فإن عودة السلام الى ربوع لبنان مع بدء تطبيق اتفاق الطائف، اتاحت المجال واسعاً امام القطاع المصرفي للانطلاق وتعزيز مكانته. ومما ساعد في ذلك تنشيط دور حاكمية "مصرف لبنان" ولجنة المراقبة على المصارف اللبنانية وجدية التدقيق على المصارف اللبنانية [٧].

ولقد حقق القطاع المصرفي تنامياً ملحوظاً في معظم مؤشراته عكس توسعاً وزخماً اكبر في نشاط معظم المصارف اللبنانية وتحسناً في ادائها. وخلال العام ١٩٩٥ حقق القطاع المصرفي قفزة نمو هامة تمثلت في تصاعد ملحوظ لاجمالي نشاطه العام بما نسبته ٣٨.٨٪ (٣٧.٥٪ عام ١٩٩٤) حيث ارتفعت مجمل الميزانية المعبرة عن حجم النشاط العام لتصل الى نحو ٣٥١٤٣ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ١٩٩٥ [٨] . كما ارتفعت ارقام الميزانية المجمعة للمصارف التجارية عام ١٩٩٦ من ٢٩.٥٥ مليار ليرة في نهاية ١٩٩٥ الى ٣٧١٨٣ مليار في نهاية ١٩٩٦ مسجلة بذلك زيادة قدرها ٨١٢٨ مليار ليرة ونسبتها ٢٨٪ .[٩]

---

(٦) - مجلة "انستيتيو شانل انفستور" - راجع «النهار العربي والدولي» العدد ١٣٢- ١٢-١٨ تشرين الثاني /١٩٧٩.

(٧) - منير كرم: مصدر سابق.

(٨)- مجلة "اتحاد المصارف العربية" العدد ١٩١ تشرين الثاني ١٩٩٦ ص ١٣٩.

(٩) - مجلة "الاقتصاد اللبناني والعربي" - عدد تموز ١٩٩٧.

واثبت القطاع المصرفي انه قادر على التأقلم ومتطلبات المرحلة الراهنة ومقتضيات الاسواق المالية وطلبات المستهلكين في آن معاً، والمحافظة من جهة اخرى على العناوين العريضة لمقومات السياسة المالية التي رسمها البنك المركزي للجم التضخم والحفاظ على نسب نمو زائدة في الأسواق[١٠].

وبهذا الصدد يقول فهيم معضاد (النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان) ان رسملة القطاع المصرفي تدل على مستوى الثقة في الاستثمار. ويضيف ان الارقام المصرفية في نهاية ١٩٩٦ تتجاوب ومتطلبات النمو وانشاء قاعدة مصرفية لبنانية صلبة[١١].

ان الثقة بالقطاع المصرفي محط اجماع المعارضين للحكومة والموالين لها على حد سواء. ونادرة هي الأصوات التي تشز عن هذه القاعدة. لكن الخلاف ينتصب حين يدور الحديث عن امكانية دخول هذا القطاع في منافسة مع المصارف في الكيان الاسرائيلي تحديداً. لكون دور لبنان المصرفي لم يتأثر كثيراً بفعل نشوء وتطور قطاعات مصرفية في دول الخليج عامة، وفي البحرين خاصة، اثناء تدهور واضطراب الوضع السياسي والأمني والعسكري في لبنان، واضطرار الكثير من المستثمرين العرب الخليجيين للاستعاضة عن دور لبنان بعمل مصرفي مباشر... ومع ذلك لا يوجد منافسة فعلية بين المصارف اللبنانية والمصارف العربية. هناك تكامل خصوصاً وان المصارف اللبنانية تقوم بدورها علي الصعيد المحلي وتقوم بدور الوساطة على الصعيد الاقليمي. اما المصارف العربية فهي تملك الامكانات الضخمة لكنها تحتاج الى الخدمات التي تقدمها المصارف اللبنانية. ويقوم بين المصارف اللبنانية والعربية تكامل يقوم على اسس ابرزها: انها تستقطب ودائع مالية من العالم العربي من خلال اصدار شهادات الايداع، وتستقطب موارد لها متوسطة الأجل من خلال اصدار سندات الدين، وهناك توظيف اموال عربية في

---

(١٠) - معن برازي: "السفير" ٣٠-١-١٩٩٦.

(١١) - المصدر السابق.

القطاع المصرفي من خلال شراء الاسهم تمكنت المصارف اللبنانية وفي كل "ترتيبة" تمويلية محلية من الحصول على مساهمة عربية من دون أن يرتب ذلك مخاطرة على نسب ملاءتها. واذا ما تم جمع هذه المعطيات فإن التكامل هو لصالح المصارف العربية واللبنانية[١٢].

في هذا السياق يقول رئيس الحكومة اللبنانية الاستاذ رفيق الحريري، ان النظام المصرفي عندنا استطاع رغم الحرب ان يبقى متماسكاً وقويا"[١٣]. والمصرف المركزي عندنا يراقب كل المصارف وحريص على ان يراقبها من خلال لجنة الرقابة على المصارف، الوضع المصرفي سليم وحتى في عز الحرب بقي وضع المصارف جيداً والعمل في هذا القطاع يديره اشخاص اختصاصيون ولا اعتقد ان هناك اشكالاً في هذا الموضوع.

ويضيف الرئيس الحريري، ان الحكومة هي ضد أي قانون يشتم منه المساس بالسرية المصرفية، لان هذه السرية هي أمر مقدس بالنسبة للبنان. وأي محاولة للمساس بها سنقف ضدها وهذا الموضوع غير مطروح.انا اؤكد لكم ان السرية المصرفية بامان ولن تمس[١٤].

اما عن المنافسة مع الكيان الاسرائيلي فيقول الرئيس الحريري: في صراعنا مع اسرائيل نحن متقدمون عليها بالقطاع المصرفي قوانين الضرائب عندنا افضل من قوانينهم، عندهم الضريبة تصل الى٣٠ و٤٠ بالمئة، ولكن يحاولون اصدار قوانين استثنائية لاعفاء الشركات التي تريد الاستثمار في مشاريع حيوية لمدة تتراوح بين ١٢و ٣٠ سنة، نظام الضرائب عندنا جيد جداً ويشجع على الاستثمار في البلد[١٥]

---

(١٢) - رياض سلامة (حاكم مصرف لبنان) حديث لمجلة "الاقتصاد اللبناني والعربي" العدد(٤١١) آب ١٩٩٧. ص ٤٠ .

(١٣) - رفيق الحريري: "لكل سؤال جواب، المواطن يسأل والرئيس الحريري يجيب" من اصدار «المستقبل» ص٣٦.

(١٤) - المرجع السابق. ص٤٦.

(١٥) - المرجع السابق. ص ٣٧.

ويقترح رئيس حكومة الكيان الاسرائيلي الاسبق شمعون بيريز تمويل بنك التنمية "الشرق الاوسطي" من ثلاثة مصار هي:

- تخفيف تكاليف التسلح، ومثل هذا العمل سيطلق ٢٠ بليون دولار للاستثمار في "السلام" الاقليمي.
- تساهم الدول المنتجة للنفط بنسبة ١٪ من دخلها للتطوير الاقليمي.
- مساهمة الشركات الدولية الكبيرة براسمال عن الاستثمار في القطاع الخاص.
- المعونة المباشرة...[١٩].

اذن، يمكننا القول ان لبنان قادر على المنافسة والثبات في مواقعه وميادينه الاقتصادية، ما دام يقف على ارض الصراع مع الكيان الاسرائيلي. اما في ظل تحقق "التسوية" على الطريقة المصرية والفلسطينية والاردنية التي نعيش تجلياتها هذه الأيام، فإن لبنان سيخسر الكثير من اوراقه الاقتصادية لصالح الكيان الاسرائيلي الذي سيتحول الى مركز الاستقطاب الرئيسي في المنطقة، ومن حوله تدور كل الدول ومنها لبنان. ستتحول معها المصارف اللبنانية الى اجراء لرب العمل الكبير "بنك التنمية الشرق الاوسطي" [٢٠]. المدعوم من الولايات المتحدة الاميركية التي تعمل على قاعدة ضمان قوة وسيطرة الكيان الاسرائيلي في الحرب وفي السلم.

---

(١٩) - المصدر السابق: ص١٢٩-١٣٠.

(٢٠) - من حديث مع اقتصادي لبناني.

٥- قطاع البناء والاسكان

يمثل قطاع البناء الحجر الاساسي للاقتصاد اللبناني لكونه يقوم بتشغيل اكثر من ستين مهنة[١]. وهويعيش بين مد وجزر، ركود وازدهار تبعاً لقانون العرض والطلب من جهة والوضع السياسي والامني والاجتماعي من جهة إخرى.

وقد شهد هذا القطاع، خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩١- ١٩٩٥ انتعاشاً ملموساً بسبب الحاجات الضخمة التي نشأت بفعل الحرب الأهلية المدمرة وعودة الأمن والاستقرار، ودخول استثمارات جديدة معظمها عربية في قطاعات السكن والتجارة والسياحة. اذ بلغت المساحة المرخصة عام ١٩٩١ ، ٦ ملايين م٢ وعدد المعاملات ٨٢٣٦ معاملة وفي العام ١٩٩٢ قفزت المساحة الى ١٠ ملايين و ٧٤٥ الف م٢ والمعاملات الى ١٠٦١٤ معاملة، وفي العام ١٩٩٣ تطورت المساحة الى اكثر من ١٣ مليون م٢، فيما حقق العام ١٩٩٤ ما مقداره ١٩ مليون و ٣٢٢ الف م٢ وعدد المعاملات ١٧٥٣٩ معاملة[٢]، وعام ١٩٩٦ تجاوزت المساحة الى ٣٠ . ٨ مليون م٢، فيما شهد العام ١٩٩٦ تراجعاً ملحوظاً في هذا القطاع اذ بلغت المساحات ١١ . ٤ مليون م٢ اي بتراجع نسبته ٦٢ . ٩٣٪[٣]. ولمزيد من التفاصيل (راجع الجدول رقم ١)، ومعه تراجع استهلاك الترابة من ٤ مليون طن عام ١٩٩٥ الى ٨ . ٣مليون طن عام ١٩٩٦ اي بتراجع نسبته ٥ . . ٩٪ ، (راجع جدول رقم٢).

ان تراجع قطاع البناء يدل على تراجع الاستثمار الخاص الذي سجل انحساراً فعلياً بنسبة ١٤٪ قياساً علي ١٩٩٥، وتعود اسبابه الى عوامل تقنية عديدة ونفسية. فالاوضاع العامة في البلاد القت بثقلها على الطلب، اضافة الى ضعف سوق الرهونات العقارية اللبنانية وغياب كل صيغة منظمة للقروض الاسكانية. اضافة الى ذلك فإن معدلات الفائدة الفعلية المرتفعة جداً على الليرة اللبنانية

---

(١) - المهندس احمد ممتاز (امين عام جمعية منشئي وتجار الابنية) - مجلة "المقاولات والتجارة" العدد (٣٢) - ٢٤-٧-١٩٧ ص ٤.

(٢) - جريدة "السفير" ٣١-٣-١٩٩٥. ص١١.

(٣) - مجلة " الاقتصاد اللبناني والعربي" عدد تموز ١٩٩٧، التقرير الاقتصادياللبناني ١٩٩٦،ص ٤٧.

والتي تؤثر على الموجودات تحد من الاستثمار وتزيد الادخار المالي مما يخفف بالتالي حركة التملك.

فإذا كان بالامكان معالجة معضلة العرض والطلب للبناء السكني ، من خلال القروض الاسكانية التي بدأت بتوفيرها "المؤسسة العامة للاسكان" في العام ١٩٩٦ وستة مصارف تجارية[٤] وقعت مع وكالة التمويل الدولية على اتفاق للاقراض السكني يصل الى ١٠٠ مليون دولار مخصصة لتأمين حاجات ذوي الدخل المتوسط من الاسكان، وبعد تدخل البنك الدولي الذي اعطى ٢٠٠ مليون دولار مخصصة للاسكان.. فإن معضلة الوضع السياسي تبقى العنصر الحاسم في انعاش البناء للاستثمار. وهذا متوقف على الاجابة على السؤال التالي: ما هو دور لبنان على الخريطة العالمية الجديدة، وهل سيحتفظ بدوره الذي طالما تغنى به في خمسينيات وستينيات هذا القرن؟...

ان الاجابة على هذا السؤال الهام جداً، تُسهم الى حد كبير في تحديد صورة هذا القطاع، الكفيل بتحريك عجلات العمل في اكثر من ستين مهنة والزج بمئات الاف العمال والاجراء والفنيين والاختصاصيين في ورش العمل المتنوعة. مما يحسن الوضع الاقتصادي ويوفر الاستقرار الاجتماعي، ويُسهم في اشاعة اجواء الثقة الضرورية لاستمرار وانجاح خطة البناء والاعمار.

لبنان ودول الجوار

يخرج قطاع البناء من دائرة المنافسة الخارجية كما هو الحال في قطاعي الصناعة والزراعة، ويدخل في اطار المنافسة الداخلية البحتة فقط، ومع ذلك يمكننا القول بان البناء المخصص للسكن مرتبط بالعرض والطلب وبتوفر السيولة اللازمة لتحريك هذا القطاع الذي تدخل في تحديد قيمته عناصر الموقع

(٤) -المصارف هي: "عودة" و "فرنسبنك" و "بيبلوس" و "الشركة العامة اللبنانية الاوروبية المصرفية" و "اللبناني الفرنسي" و "بيروت والبلاد العربية".

والمواصفات. اما البناء التجاري المخصص للاستثمار فانه مرتبط بالسياسة وبالاوضاع الأمنية والعسكرية، إذ انه يتأثر سلباً وايجاباً تبعاً لحالتي الاستقرار والاضطراب، كما هو الحال من اي مكان في العالم.

لذلك لا يمكننا مقارنة قطاع البناء في لبنان بنظيره في الكيان الاسرائيلي على سبيل المثال. حيث يرتبط النشاط الاعماري ارتباطاً عضوياً بموضوع الهجرة، وحجم الاستثمارات والعمالة هناك يتأثران باعداد المهاجرين. وللدولة دور كبير ومحوري في هذا القطاع. ففي سنة ١٩٨١ بلغت حصة الاستثمارات لهذا القطاع ٦٢٪ من حجم الاستثمارات العام، وهي عبارة عن ١٣.٥٪ من الناتج القومي الاجمالي، اما في سنة ١٩٨٦، حين تراجعت الهجرة فاننا نجد ان نسبة الاستثمارات في هذا القطاع تراجعت الى ٤٩٪ وهي عبارة عن ٩.٦٪ من الناتج القومي الاجمالي(٥) علماً ان الاسباب المباشرة لتراجع الهجرة تكمن في عوامل الاضطراب العسكري الناجم عن اتساع اعمال الانتفاضة في فلسطين المحتلة وفي الاراضي الجنوبية المحتلة. هذا و تلعب الحكومة في الكيان الاسرائيلي دوراً مباشراً في عمليات البناء التي تستهدف بالدرجة الأولى استيعاب المهاجرين الجدد، وتوفير اماكن وفرص العمل لهم.

وما يميز لبنان عن غيره من البلدان المجاورة المواصفات الجغراسياسية التي تجعل من موقعه عنصر جذب للكثيرين من الاشقاء العرب عامة، والخليجيين خاصة ويمكننا ان نلحظ نوعين من المستثمرين الأول يبحث عن السوق التي تؤمن له ارباحاً سريعة وفق نظرية الصفقات المالية السريعة الربح. وقد عرف لبنان هذا النوع من المستثمرين عام ١٩٩٢، في حين يرتبط الثاني بحنين خاص الى لبنان واهله وبمناخه وحريته، ويسعى للاستثمار هنا رغم ربحه القليل. ونجد من هؤلاء قطاعاً واسعاً يحتاج من الحكومة اللبنانية لتسهيلات لتحفيزه على المغامرة بما

(٥) - فضل النقيب: "الاقتصاد الاسرائيلي في اطار المشروع الصهيوني" ص ٨١.

لديه من اموال للاستثمار عندنا[٦].

وقد يكون قطاع البناء والاسكان واحداً من هذه الميادين. وخاصة وان الحاجة الملحة للاسكان استناداً الى دراسة ميدانية نفذها "مجلس الانماء والاعمار" قدرت حاجة المساكن بحوالي ٢٩٠ الف وحدة، وتشمل المساكن المتضررة من الحرب (٧٧ الف) والطلب الحالي (٦٧ الف) والطلب المتوقع في المديين المتوسط والطويل الأجل والذي يعود للتطور السكاني ولاعادة تجديد المساكن القديمة (١٤٥ الف).[٧]

ان هذه الحاجة الملحة للاسكان، تجعل من هذا القطاع واحداً من اكثر القطاعات أهمية للاستقرار الاجتماعي لكونه يوفر دورة اقتصادية متكاملة وتحرك عدة قطاعات اقتصادية متصلة بالبناء ، وتوفر الاف فرص العمل للعمال والفنيين والاختصاصيين وتجار مشتقات البناء - علماً ان معظم العمال المشتغلين في قطاع البناء ومشتقاته حالياً هم من غير اللبنانيين، الأمر الذي يستدعي تدخل وزارة العمل لحماية اليد العاملة اللبنانية وتوفير الفرص لها- كما تظهر اهمية هذا القطاع من خلال حجم التوظيفات المالية التي تقدر بـ ٤٠٪ من ودائع المصارف.

وما من شك في ان تعثر هذا القطاع او جموده يشكل ضربة قوية للاقتصاد الوطني برمته. لذلك وجب على المعنيين التفكير بشكل جدي لأزاحة أية عقبات قد تعيق او تؤخر سيرورة هذا القطاع.

فما هي ابرز المشاكل والمعوقات ؟...

<u>اولاً:</u> مشكلة تسييل البناء القائم والمقدر بحوالي ستين الف شقة فارغة وهو ما يوازي حوالي ٨ مليارات دولار. وهي ثمرة ظاهرة التفاؤل الكبيرة التي حصلت مع بداية التسعينيات التي انعكست توظيفات ضخمة في السوق العقاري نجم عنها اختلال كبير في التوازن بين العرض والطلب، وبالتالي الى وجود وفرة

---

(٦) - مقابلة غير منشورة مع مسؤول في "جمعية منشئي وتجار الابنية".

(٧) - مجلة "الاقتصاد العربي واللبناني" - تموز ١٩٩٧.

في العروض للابنية التي نشأت والى بلبلة كبيرة في السوق العقاري.

ثانياً: مشكلة تمويل شراء الشقق والفائدة العالية، وهي من أهم المشاكل التي تعترض عملية نهوض وتحريك قطاع البناء وخاصة المسكن الأول وتقسيطه على المدى البعيد والفوائد الكبيرة للبنوك بما اوجد ودائع ضخمة في البنوك دون التمكن من تحريكها نظراً للفائدة العالية.

ثالثاً: مشكلة المعاملات الادارية والتنظمية. فهناك بطء كبير في حلحلة المشاكل الادارية ومعاملات الافراز وبراءات الذمة البلدية والمالية، واصدار سندات التمليك ورخص البناء مما اوجد حالاً من اليأس وخيبة الأمل لدى المساهمين اللبنانيين والعرب، ادت الى هروب الرساميل الى خارج لبنان.

رابعاً: مشكلة الضرائب والرسوم، والخوات. حيث ان رسوم رخصة وفرز ومعاملات تصل الى سبعين دولاراً اميركياً للمتر المرابع الواحد. فقط وهذه تعتبر من اعلى الرسوم في العالم.

خامساً: مشكلة غياب فرز الاراضي اللبنانية، وهناك من يقدر ان اكثر من ٩٠٪ من الاراضي اللبنانية غير مفرزة ولا خرائط لها مما يعطل عملية استخراج رخص البناء. والقسم الاكبر من الاراضي المفرزة تم بجهود جيش الاحتلال الفرنسي وتحديداً عام ١٩٢٣. ووحدها مراكز القضاء والمدن والمناطق الساحلية توجد فيها خرائط مساحة نهائية وكل ما دونها غير محدد المعالم، وخرائطها تقريبية- ان وجدت- والكثير من المشاريع تتأخر بسبب ملفات الاستملاك العائدة لها.

سادساً: مشكلة انتفاء الخدمات وعدم جهوزية البنى التحتية في الريف، والاهمال والتأخير في إعادة ترميم هذه الخدمات في المدن، يشكل عائقاً كبيراً امام اتساع رقعة البناء بشكل افقي...

سابعاً: مشكلة النقل التي تعيق حرية التنقل بين العاصمة والمناطق، مما يحول دون امكانية تطبيق قاعدة "العمل في مكان، والسكن في مكان آخر" وهو ما يؤدي - في حال تحققه- الى حلحلة ازمة السكن واطلاق المشاريع العمرانية بعيداً عن العاصمة، والمدن الرئيسية.

اذا كانت هذه هي ابرز مشاكل قطاع البناء واسباب تعثره. فما هي ابرز عناصر تحريك هذا القطاع ودفعه الى الأمام؟..

١- التعاون بين المصارف الخاصة و "مصرف الاسكان" الذي يمكن اعتباره من أهم الحلول المالية. خاصة وان بعض المصارف الخاصة بدأت باعطاء قروض طويلة الأجل للسكن، انما بفوائد مرتفعة تصل الى حدود ١١٪ ، يمكن لبنك الاسكان ان يقوم بدعم فوائد القروض الخارجية من البنوك الخاصة وذلك بتحمل ٥ نقاط من الفوائد، على ان يكون لبنك الاسكان نقطة واحدة من الفائدة الخارجية للبنوك الخاصة كي يستطيع استرجاع المال.

٢- ايجاد نوع من الشراكة بين: "مصرف لبنان" و"جمعية المصارف" و "جمعية منشئي وتجار الابنية في لبنان" من خلال التعامل بما يسمى "العقد النموذجي" ، يؤدي حتماً الى دفع عملية الاقتصاد اللبناني.

ان التعامل في هذا العقد، وخاصة في مرحلة انجاز البناء ولحين صدور سندات التمليك يؤدي الى تعاون وثيق بين تجار الابنية والمصارف مع ما يلزم من ضمان وحسن سير في المشاريع قيد الانجاز.

٣- تعزيز الموارد المالية لبنك الاسكان عن طريق استصدار سندات دين تفضي الى ضخ اموال جديدة لاستثمارها في القروض الاسكانية.

٤- ان حساب رسوم التسجيل للابنية هو بلا شك من اغلى المستويات في العالم، ندفع ٧٪ رسوم تسجيل أرض، ومن ٧-٨٪ لرخص البناء والتوابع مع الاسكان والفرز، وحوالي ٥٪ قيماً تأجيرية وضرائب أخرى، وهذا يعني ان مجموع الرسوم يتعدي الى ٣٠٪ ، وهذا ما يجعل المستثمر في قطاع البناء يتردد قبل الاقدام على مشروعه.

وهذا الأمر يستدعي ما يلي:

أ- تشجيع الاستثمارات الاجنبية عن طريق مساواة اصحابها باللبنانيين، اي ٧٪.

ب- احتساب عشر مرات القيمة التأجيرية لرسوم التسجيل - بدل العشرين مرة المعمول بها- مما يدفع بالموطنين ويشجعهم على القيام بواجباتهم.

جـ- احتساب ضريبة الدخل لتجار الابنية على اساس ان تدفع عند بيع كل شقة على حدة فوراً، وبمعدل يوازبي ٢,٥٪ ما يغلق باب السمسرة في كيفية احتساب الضريبة وفتح الدفاتر وتسكيرها، ويؤدي الى ضخ فوري للمال في خزينة الدولة.

٥- عصرنة الادارة وتسهيل معاملاتها لتشجيع الاستثمار، وخاصة الاغترابي والاجنبي. وتسهيل الحصول على رخصة البناء، وبراءة الذمة المالية والبلدية والقيمة التأجيرية.

٦- تحديث قوانين البناء الصادرة منذ ٤٠ سنة، فالقوانين المعمول بها حالياً قد تخطاها الزمن، وكانت قد صدرت عندما كان عدد سكان لبنان ١,٥ مليون نسمة. اما الآن فإن عدد السكان حوالي ٣,٥ مليوناً... وانشاء جهاز متخصص بالبت السريع في رخص البناء لاختزال المعاملات التي تبقى في بعض الاحيان قرابة السنة.

ادساً: مشكلة انتفاء الخدمات وعدم جهوزية البنى التحتية في الريف، والتأخير في إعادة ترميم هذه الخدمات في المدن، يشكل عائقاً كبيراً امام قعة البناء بشكل افقي...

ابعاً: مشكلة النقل التي تعيق حرية التنقل بين العاصمة والمناطق، مما ون امكانية تطبيق قاعدة "العمل في مكان، والسكن في مكان آخر" وهو ما - في حال تحققه- الى حلحلة ازمة السكن واطلاق المشاريع العمرانية بعيداً صمة، والمدن الرئيسية.

ا كانت هذه هي ابرز مشاكل قطاع البناء واسباب تعثره. فما هي ابرز تحريك هذا القطاع ودفعه الى الأمام؟..

- التعاون بين المصارف الخاصة و "مصرف الاسكان" الذي يمكن اعتباره من أهم الحلول المالية. خاصة وان بعض المصارف الخاصة بدأت باعطاء قروض طويلة الأجل للسكن، انما بفوائد مرتفعة تصل الى حدود ١١٪ ، يمكن لبنك الاسكان ان يقوم بدعم فوائد القروض الخارجية من البنوك الخاصة وذلك بتحمل ٥ نقاط من الفوائد، على ان يكون لبنك الاسكان نقطة واحدة من الفائدة الخارجية للبنوك الخاصة كي يستطيع استرجاع المال.

٢- ايجاد نوع من الشراكة بين: "مصرف لبنان" و"جمعية المصارف" و "جمعية منشئي وتجار الابنية في لبنان" من خلال التعامل بما يسمى "العقد النموذجي" ، يؤدي حتماً الى دفع عملية الاقتصاد اللبناني.

ان التعامل في هذا العقد، وخاصة في مرحلة انجاز البناء ولحين صدور سندات التمليك يؤدي الى تعاون وثيق بين تجار الابنية والمصارف مع ما يلزم من ضمان وحسن سير في المشاريع قيد الانجاز.

٣- تعزيز الموارد المالية لبنك الاسكان عن طريق استصدار سندات دين تفضي الى ضخ اموال جديدة لاستثمارها في القروض الاسكانية.

٤- ان حساب رسوم التسجيل للابنية هو بلا شك من اغلى المستويات في العالم، ندفع ٧٪ رسوم تسجيل أرض، ومن ٧-٨٪ لرخص البناء والتوابع مع الاسكان والفرز، وحوالي ٥٪ قيماً تأجيرية وضرائب أخرى، وهذا يعني ان مجموع الرسوم يتعدي الى ٣٠٪ ، وهذا ما يجعل المستثمر في قطاع البناء يتردد قبل الاقدام على مشروعه.

وهذا الأمر يستدعي ما يلي:

أ- تشجيع الاستثمارات الاجنبية عن طريق مساواة اصحابها باللبنانيين، اي ٧٪.

ب- احتساب عشر مرات القيمة التأجيرية لرسوم التسجيل - بدل العشرين مرة المعمول بها- مما يدفع بالمواطنين ويشجعهم على القيام بواجباتهم.

جـ- احتساب ضريبة الدخل لتجار الابنية على اساس ان تدفع عند بيع كل شقة على حدة فوراً، وبمعدل يوازبي ٢,٥٪ ما يغلق باب السمسرة في كيفية احتساب الضريبة وفتح الدفاتر وتسكيرها، ويؤدي الى ضخ فوري للمال في خزينة الدولة.

٥- عصرنة الادارة وتسهيل معاملاتها لتشجيع الاستثمار، وخاصة الاغترابي والاجنبي. وتسهيل الحصول على رخصة البناء، وبراءة الذمة المالية والبلدية والقيمة التأجيرية.

٦- تحديث قوانين البناء الصادرة منذ ٤٠ سنة، فالقوانين المعمول بها حالياً قد تخطاها الزمن، وكانت قد صدرت عندما كان عدد سكان لبنان ١,٥ مليون نسمة. اما الآن فإن عدد السكان حوالي ٣,٥ مليوناً... وانشاء جهاز متخصص بالبت السريع في رخص البناء لاختزال المعاملات التي تبقى في بعض الاحيان قرابة السنة.

٧- التركيز على الانتشار العامودي والتخفيف من الانتشار الافقي وذلك للحد من تآكل المساحات الخضراء التي تقدر ب ٥٪ في لبنان.

٨- محاربة البيروقراطية، والرشوة وتحديث الادارة، امور ضرورية لتقليص الاعباء المالية غير اللازمة ، وتسريع اخراج المعاملات من الادراج.

٩- الاهتمام بالبنى التحتية داخل المدن والقرى، والمناطق السكنية المستحدثة.

١٠- ايجاد تنظيم مدني حديث، يلبي حاجات لبنان المستقبلية.

١١- ضرورة بدء ورشة الفرز والمساحة في كافة المناطق اللبنانية، مما يسهّل عمليات استخراج رخص البناء، واطلاق حركة التعمير فيها مما يُسهم في حل ازمة السكن وخاصة لذوي الدخل المتوسط والمحدود.

ان اخراج قطاع البناء والاسكان من ركوده من شأنه خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل وتحسين الوضع الاقتصادي في لبنان.

الجدول رقم (١)

مساحات البناء المرخص لها في بيروت عام ١٩٩٦ (م٢)

الشهر	بيروت	جبل لبنان	الجنوب والنبطية	البقاع	الشمال	مجموع ١٩٩٦	مجموع ١٩٩٥	التغير (٪)
ك٢	٣٣٨٤١	٤٨٨٢٦٢	١٢٤٣٥٩	٤٢٨٤٩	٤٣٣١	٦٩٣٦٤٢	١٣٤١٢.١	-٤٨.٢٨
شباط	١١.٩٦٧	٦٥٨٥١٥	١٣٦٧٧٣	٩٤٧٣٩	١٣٨٦.	١.١٤٨٥٤	٢١١٦١٨٣	-٥٢..٤
اذار	١١٧٧١٢	٧٥٤٥٨٨	١٣.٤٥٥	١.٤٦٥٨	٩٧٥.	١١١٧١٦٣	٢١٥٢.٨٥	-٤٨.١.
نيسان	٤٧٧٩٤	٥٨.٢٦٨	٦٨٣٢٥	٦٧٨١٧	٦٤٦.	٧٧.٦٦٤	١٥٩١٧٩٤	-٥١.٥٩
ايار	٤٦٦٥٩	٩٧.٨٧١	١١٧٣٥٨	٨١٥١٤	١.٥.٩	١٢٢٦٩١١	٢١٦٣.٥٧	-٤٣.٢٨
حزيران	٦٧٩٦٥	٥٧٤٣.٨	١٣٨٦٤٤	٧٤.٧٤	٥٤٨٦	٨٦.٤٧٧	٢٢.٤.١٤	-٦..٩٦
تموز	٢٥.٥٣	٧.٣٦٦٢	١٣١.٦٧	٨٥.٩٦	٧٦٢٨	٩٥٢٥.٦	٢٤١٨١٣٢	-٦..٦١
آب	١١٥٦٧٨	٤٨٩٨٩١	١٤٢٩.٥	٩٤١٥٨	١١٢٦٩	٨٥٣٩.١	٢٧٤٩٤٢٣	-٦٨,٩٤
ايلول	١٥٩٩٤٣	٤٧٦٥٢٦	١٢٣.٥٣	٨.٥٣٨	٧٨٧٢	٨٤٧٩٣٢	٤٨٣١٦٦٨	-٨٢.٤٥
ت١	٧٨٨٣٩	٥٦٧١٣٢	١...٦١	٦٧٧٦٣	٦٧٨٤	٨٢.٥٧٩	٢.٣١٣٧٧	-٥٩.٦.-
ت٢	٤٧٢٩٢	٤٤٢١١٩	١٢.١٤١	٣٧٧٢٢	٩٥٨٤	٦٥٦٨٥٨	٢٧٨٣.٣٦	-٧٦.٤.-
ك١	-١١٦٩٩٣	١.٥١١٣٢	٢٤٦١١.	١٤٢٨٢١	٥٢٣٨٩	١٦.٩٤٤٥	٤٣٣٣٨٨٤	-٦٢.٨٦
المجموع٩٦	٩٦٨٧٣٦	٧٧٥٧٢٧٤	١٥٧٩٢٥١	٩٧٣٧٤٩	١٤٥٩٢٢	١١٤٢٤٩٣٢		
النسبة٪	٨.٤٨	٦٧.٩.	١٣.٨٢	٨.٥٢	١.٢٨	١..		
المجموع٩٥	١٧٣١٩١٢	١٩٣٦٥٤١٢	٥٩٨٧١٣٢	٣٣٨٧٦.٥	٣٤٣٧٩٣		٣.٨١٥٨٥٤	-٦٢.٩٣
التغير٪	-٤٤..٦	-٥٩.٩٤	-٧٣.٦٢	-٧١.٢٥	-٥٧.٥٦			

المصدر: مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي عدد تموز ١٩٩٧ ص ٤٧.

الجدول رقم (٢)

استهلاك الترابة ١٩٩٥- ١٩٩٦

الشركة	١٩٩٥ (طن)	٪	١٩٩٦ (طن)	٪	التغيير
شركة الترابة اللبنانية	١٧٩١٠٠٠	٤٤,٧٠	١٦٥.٢٥٦	٤٣,٤٠	-٧,٨٦
شركة الترابة الوطنية	١٣٦٤٠٠٠	٣١,٥٥	١٣٢٣٢٤٧	٣٤,٨٠	+٤,٦٩
شركة ترابة سبلين	٣٨١٥٠٠	٩,٥٢	٤.٣.٥٨	١٠,٦٠	+٥,٦٥
شركة سيمنت	٥٧٠٠٠٠	١٤,٢٣	٤٢٥٨٧٢	١١,٢٠	- ٢٥,٢٩
المجموع	٤٠٠٦٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٣٨.٢٤٣٣	١٠٠	- ٥,٠٩

المصدر: "مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي" عدد تموز ١٩٩٧.ص ٤٩.

٦- التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية بالنسبة لأي بلد الجسر الذي تعبر من خلاله منتجات الاقتصاد الوطني الى العالم الخارجي. وبمقدار ما يكون هناك توازن بين الصادرات والواردات، وبمقدار ما تساهم نوعية المستوردات في تدعيم الاقتصاد الوطني، وبقدر ما تكون الصادرات متنوعة تكون أهمية قطاع التجارة الخارجية، بل ويكون هذا القطاع عنواناً بارزاً لبنية الانتاج الوطني ومستوى تطوره وامكان انعتاقه وحريته في التحرك[1].

ولبنان الذي يتميز بانه بلد ذو اقتصاد خدمات منفتح على العالم الخارجي بسبب موقعه على مفترق قارات ثلاث، عرف مرفأه البحري في بيروت قبل الحرب الأهلية (عام ١٩٧٥) حركة مزدهرة ونشاطاً كبيراً على صعيدي عدد البواخر التي تؤمه وكميات البضائع التي كانت بمعظمها برسم الترانزيت البري نحو الاقطار العربية القريبة والبعيدة. استحق بفضل ذلك الدور لقب "مرفأ العرب".

وخلال تلك الحرب التي ادت الى اقفال المرفأ نتيجة للدمار الذي اصابه والنهب الذي لحق به، اضطرت الاقطار العربية الى استخدام المرافيء العربية الأخرى المنتشرة على البحر المتوسط، ومن ثم عمدت الى تأهيل وبناء مرافئها الخاصة التي اصبحت تضاهي المرافيء العالمية بحداثتها وتطورها.

ومنذ توقف الحرب وعودة الحياة الى طبيعتها في العام ١٩٩١ تبين ان هذه البوابة البحرية العريقة لن تتمكن من استعادة الدور الذي كانت تلعبه كمرفأ للعرب لان معظم الاشقاء العرب اعتادوا على استيراد بضائعهم عبر مرافئهم.

ورغم ذلك تبقى للتجارة الخارجية اهمية كبرى في النشاط الاقتصادي الوطني باعتبار ان القسم الكبير من الحاجة الداخلية للمنتجات الصناعية مستوردة ورغم ضعف حركة التصدير فإن عمليات اعادة التصدير والترانزيت

---

(١) - عبد الهادي يموت: النهار ١٧-٦-١٩٩٥.

كانت في السنوات التي سبقت الحرب الأهلية تحقق لقطاع التجارة فوائد ملموسة.

ومع هذه الأهمية فقد واكب العجز في الميزان التجاري لبنان منذ نشأته، وكان يعوض بارصدة ايجابية على صعيدي الخدمات والتحويلات التي كانت تسمح بظهور فوائض كبيرة نسبياً[٢] ويظهر الجدولان (رقم ١و٢) تطور مؤشرات التبادلات التجارية الخارجية خلال السنوات (١٩٦٢-١٩٦٧) و (١٩٧٤-١٩٨٣) وابرزها العجز التجاري الذي تفاقم مرتفعاً من ٢.٤٦٠ مليون ليرة عام ١٩٧٤ الى ٥.٨٤٠ مليون ليرة عام ١٩٨٠ والى ٦.٨٤٤ مليون ليرة عام ١٩٨٢، ومتضاعفاً الى ١٢.٨٠٦ مليون ليرة عام ١٩٨٣. كما يبين الجدول ايضاً تراجع تغطية الصادرات للواردات من نسبة ٤١.٤٪ عام ١٩٧٤ و ٤٠.١٪ عام ١٩٨٢ الى ١٧.٤٪ عام ١٩٨٣. وكذلك تفاقم ارتفاع نسبة الواردات من الناتج المحلي الاجمالي من ٥٦٪ عام ١٩٧٤ الى ١٨١٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٢٨٤ مليون ليرة عام ١٩٨٢ والى ٣٤٤ مليون ليرة عام ١٩٨٣.

وتفيد أخر المعلومات الصادرة عن جمعية مصارف لبنان ان العجز استمر بالارتفاع من ٩٢٣ مليون دولار اميركي عام ١٩٨٣ الى ١٣٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٤، أي بزيادة قدرها ٤٧٪ تقريباً، ويعود هذا العجز الى الازدياد الكبير في مستوردات القطاع العام واستمرار انخفاض الصادرات.

اما في العامين الماضيين ١٩٩٥- ١٩٩٦ . فقد سجل الميزان التجاري عجزاً قدره ٦٤٦٢ مليون دولار اميركي و ٦٥٣٧ مليون دولار على التوالي. اذ كان لبنان عام ١٩٩٥ قد استورد بما قيمته ٧٢٨٧ مليون دولار وصدّر ما قيمته ٨٢٥ مليون دولار. وفي العام ١٩٩٦ فقد بلغت قيمة المستوردات حوالي ٧٥٥٤ مليون دولار في حين كانت قيمة الصادرات اللبنانية ١.٠١٧ مليون دولار [٣].

---

(٢) - "التقرير الاقتصادي العربي" كانون الثاني ١٩٨٧، ص ٤١٤.

(٣)- تقرير الاقتصاد اللبناني ١٩٩٦، مجلة "الاقتصاد اللبناني والعربي" تموز ١٩٩٧.

واذا كانت البلاد الاوروبية في طليعة البلدان المصدرة الى لبنان في ستينيات هذا القرن بنسبة ٦٠٪ والولايات المتحدة بنسبة ١٢٪ [٤]، فإن ايطاليا والولايات المتحدة تقفان في مقدمة البلدان المصدرة الى لبنان في العام ١٩٩٦ بنسبة ١٠.١٢٪ و ٩١.١٠٪ على التوالي[٥]. مما يفرض عجزاً تجارياً واضحاً مع اوروبا يبلغ ٣ مليارات دولار ومع اميركا ٦٠٠ مليون دولار وبهذا الصدد يوضح الدكتور ناصر السعيدي (النائب الأول لحاكم مصرف لبنان) ان عجز الميزان التجاري في لبنان هو من اعلى المستويات في العالم وخصوصاً في العالم العربي علماً ان لدينا القدرة على التصدير اكثر ويهمنا كثيراً خفض العجز[٦].

في حين تأتي البلاد العربية في طليعة الدول المستوردة (وفق احصاءات ١٩٩٦) بما نسبته ٦١٪ من الصادرات اللبنانية.

وتعتبر الامارات العربية المتحدة، السعودية، الكويت، سوريا والاردن اهم اسواق الصادرات اللبنانية[٧] . تماماً كما كانت الاسواق العربية في العام ١٩٦٦ في الطليعة وتستورد ما نسبته ٦١٪ من مجموع الصادرات ايضاً[٨].

وعند المقارنة بين الصادرات والواردات نرى ان الاستيراد يبقى على الدوام اكثر، الامر الذي يسمح للسلع الاجنبية باغراق السوق المحلية والاخلال بميزان المدفوعات بما ينعكس سلباً على الصناعات الوطنية[٩] ويعرقل كل المحاولات الجدية الرامية الى تصنيع وتنمية القطاع العام القادر على تقليص التبعية الاقتصادية وحتى على تحقيق الاستقلال[١٠]. كما اننا لم نلحظ تغييراً يذكر على مجموعة

---

(٤) - المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٧، ص.١٤٠

(٥) - تقرير الاقتصاد اللبناني - مصدر سابق.

(٦) - مجلة "الاقتصاد اللبناني والعربي" العدد ٤٠٩ حزيران ١٩٩٧ ص ١٣.

(٧) - تقرير الاقتصاد اللبناني: مصدر سابق.

(٨) - المجموعة الاحصائية اللبنانية: مصدر سابق.

(٩) - مجلة "البيان" العدد(١٤) ١ تموز ١٩٩٤، ص١٣.

(١٠) - د. عبد الحميد براهيمي: "ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل" ص١٠٩ .

الشركاء التجاريين وبقيت بلدان اوروبا الغربية المصدر الرئيسي للواردات والبلدان العربية الوجهة الرئيسية للصادرات [١١].

هذا وتشكل السلع الاستهلاكية نحو ٤٠٪ بالنسبة الى لبنان [١٢]، بينما لا تصل السلع الرأسمالية في احسن الاحوال الى ٢٨٪ من مستوردات لبنان، والسلع الوسيطية نحو ٣٢٪ (وهو ما يفسر النقص الكبير في المواد الخام الضرورية لتلقيم الصناعة)[١٣].... فيما تشكل المواد المصنعة نحو ٧٠٪ من مجمل الصادرات اللبنانية والبقية منتجات زراعية[١٤]. (وفق احصائيات العام ١٩٩٣) اما اهم المنتجات المصدرة عام ١٩٩٦ فكانت منتجات دور النشر والصحافة ٣٠٪، لؤلؤ ومعادن ثمينة ونقود ٨٪ ، مفاعلات ومراجل والات ٥٪، البسة غير مصدرة ٤٪ وفواكه وثمار صالحة للاكل ٢٪ [١٥].

الكيان الاسرائيلي بين العجز والمنافسة

يعتمد الكيان الاسرائيلي اعتماداً رئيسياً على التجارة مع العالم الخارجي، حتى ان حجم ما يستورده من الخارج بلغ في السبعينيات ثلثي حجم الناتج المحلي الاجمالي، وهي نسبة كبيرة جداً، اذ ان الكيان الاسرائيلي يستورد تقريباً كل حاجاته من النفط، والمواد الأولية، كما انه يستورد سلعاً للاستهلاك وللبناء الرأسمالي. وهناك ثلاث صفات لازمت موضوع التجارة الخارجية في الكيان الاسرائيلي وهي:

---

(١١) - النشرة الشهرية لمصرف لبنان حتى آخر حزيران ١٩٩٧.

(١٢) - مكرم صادر : "التجارة الخارجية". ص ١٨٢.

(١٣) - عبد الهادي يموت : "التجارة الخارجية والقطاع المصرفي" النهار ١٧ حزيران ١٩٩٥.

(١٤) - المصدر السابق.

(١٥) - تقرير الاقتصاد اللبناني: مصدر سابق ص٢١.

١- الاعتماد على الاستيراد من الخارج كبير، ويتزايد بصورة دائمة... (نسبة الاستيراد الى الناتج القومي الاجمالي نحو ٧٠٪ في الثمانينات)[١٦].

٢- ان حجم الاستيراد الكبير يتطلب حجماً مماثلاً من الصادرات لدفع تكلفته. ولقد ازداد حجم الصادرات بصورة مضطردة. (نسبة الصادرات الى الناتج القومي الاجمالي نحو ٥٠٪ في اواخر الثمانينات)[١٧].

٣- رغم زيادة حجم الصادرات، فانه لم يستطع ان يكون بحجم الاستيراد. ولذلك فقد عانى الكيان الاسرائيلي بصورة دائمة عجزاً في ميزان المدفوعات التجاري. كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

وكان تمويل العجز-يعتمد في الخمسينيات على المساعدات المالية الآتية من يهود اوروبا واميركا ومن التعويضات الالمانية. واستمر بعد العام ١٩٧٣، اما في السبعينيات ولا سيما بعد العام ١٩٧٣، فقد تغير الوضع واصبحت المساعدات الاميركية هي التي تقوم بسد العجز بصورة رئيسية. وفي السبعينات كانت المساعدات اليهودية تمول ما نسبته ٢٢٪ فقط من العجز، وفي مطلع الثمانينات اصبحت لا تغطي اكثر من ١٠٪ منه. اما المساعدات الاميركية فلقد اصبحت تمول نحو ٧٠٪ من العجز[١٨].

ويبدو ذلك جلياً في جدول المساعدات الاميركية للكيان الاسرائيلي. راجع الجدول رقم (٤).

ويجب ان نلاحظ ان هناك مساعدات اميركية حكومية لا تظهر في حسابات المساعدات الخارجية. كما ويحصل الكيان الاسرائيلي على مساعدات اقتصادية عن طريق رفع الجمارك عن نحو ٢٧٠٠ سلعة زراعية اسرائيلية... كما ان هناك مساعدات غير حكومية من، افراد ومؤسسات متخصصة بجمع التبرعات

---

(١٦) - فضل النقيب: الاقتصاد الاسرائيلي في اطار المشروع الصهيوني.

(١٧) - المرجع السابق.

(١٨) - المصدر السابق ص ٨٤.

للصهاينة.

وهناك تقدير يشير الى ان هذه المساعدات الخاصة التي حصل عليها الكيان الاسرائيلي ما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٨٦ قد بلغت ٢٤.٥ مليار دولار[١٩].

وقد بلغ نصيب الفرد في اسرائيل من المنح والتحويلات المالية الاميركية بالدولار، وعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٣، ٧٠٠ دولار اميركي، وفي عام ١٩٨٤ اصبح ٨٠٠ دولاراً وفي عام ١٩٨٥ بلغ ١٢٥٠ دولاراً [٢٠].

وهي ترجمة دقيقة لتوجهات الادارات الاميركية المتعاقبة التي تعمل على قاعدة المحافظة على التفوق الاسرائيلي: العسكري، السياسي والاقتصادي.

وعلى هذا الاساس ينعم الكيان الاسرائيلي بفائض تجاري مع الولايات المتحدة الاميركية منذ عام ١٩٩٣. وقد ازداد التبادل التجاري بين البلدين في ظل تطبيق اتفاق للتجارة الحرة بينهما.

وتشير احصاءات وزارة التجارة الاميركية الى ارتفاع العجز في الميزان التجاري الاميركي مع اسرائيل من ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ الى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦. وذلك نتيجة ارتفاع المستوردات الاميركية من المنتجات والسلع الاسرائيلية من ٥.٨ الى ٦.٥ مليار دولار، اي بنسبة ١٢٪. في حين ارتفعت الصادرات الاميركية الى الكيان الاسرائيلي من ٥.٦ الى ٦ مليار دولار اي بزيادة ٧.١٤٪، ما يدل على الدعم التجاري الاميركي للاقتصاد الاسرائيلي اضافة الى الدعم المالي المستمر عن طريق المساعدات النقدية والقروض الائتمانية.....[٢١].

اما بالنسبة للتبادل التجاري بين الولايات المتحدة والبلدان العربية، فقد نعم الميزان التجاري الاميركي مع العرب بفائض بلغ ٢٠٣ مليارات دولار (رغم حاجتها المتزايدة الى النفط العربي). ولوحظ ان الصادرات الاميركية الى البلدان العربية ارتفعت (عام ١٩٩٦) بنسبة ١٥٪ عن عام ١٩٩٥ وبلغت ١٨.٣ مليار دولار

---

(١٩) - المصدر السابق ص ١١٩.

(٢٠) - د.محمد عبد العزيز ربيع: "المعونات الاميركية لاسرائيل" ص ٩٨.

(٢١) - مجلة "الاقتصاد اللبناني والعربي" العدد ٤٠٩- حزيران ١٩٩٧.

في حين ارتفعت المستوردات الاميركية ومعظمها من النفط بنسبة ١١٪ وبلغت نحو ١٦ مليار دولار[٢٢].

ان هذه المزايا التي يتمتع بها الكيان الاسرائيلي سوف تعمل لصالحه في منافسة البلدان العربية عامة، ولبنان خاصة في حال تحققت "التسوية" (العادلة والشاملة) والتي تبدو بعيدة اليوم في ظل التعنت والصلف الصهيوني الذي يطبع نهج الحكومة الاسرائيلية الحالية.

ان الكيان الاسرائيلي، وكما بات واضحاً في خططه وممارسات قادته من مختلف اتجاهاتهم وانتماءاتهم الحزبية، يسعى لتكريس نفسه سنغافورة "الشرق الاوسط"، وان يصبح قاعدة للشركات متعددة الجنسيات، وجسراً للتجارة بين العالم العربي وشركائه التجاريين الرئيسين[٢٣]. كما يسعى لنقل النفط العربي عبر ميناء ايلات من خلال شبكة انابيب بدل نقله عبر قناة السويس بالبواخر العملاقة [٢٤]، وهو ما يعني سلب دور لبنان في هذا المضمار، خاصة في ظل تعطيل مصفاتي النفط في الزهراني والبداوي.

ان الدور التجاري للكيان الاسرائيلي، وكما بات واضحاً يقوم على انقاض الدور اللبناني المميز في هذا المجال.

ان المخاطر الاسرائيلية المستندة للدعم الاميركي الدائم والمتواصل، والتي تهدد مجموع الاقطار العربية عامة ولبنان خاصة، تحتم على المعنيين جميعاً التحرك لتحقيق السوق العربية المشتركة، والمناطق الحرة، خاصة وان امامنا استحقاقات "الشراكة الاوروبية" و "الغات". فاتفاق "الشراكة الاوروبية" الذي يهدف الى تحقيق التبادل الحر والتكامل، وبما ان لبنان يستورد اكثر من ٥٢٪ من مستورداته من المجموعة الاوروبية، فإن ذلك من شأنه ان يلحق به خسائر مالية

---

(٢٢) - المصدر السابق: ص ٤٠.

(٢٣) - من تصريح لرئيس غرفة التجارة الاسرائيلية (دان غليرمان). راجع كتاب: "مخاطر التخريب الصهيوني في المياه والزراعة". للمهندس حسام رضا. ص٢١.

(٢٤) - عاطف علي: "العرب والسوق الشرق الاوسطية" النهار ٣١-١-١٩٩٥.

كبيرة قدرها الخبراء بنحو ٢.٨٤ مليار دولار[٢٥].

كما ستؤثر "الغات" على موارد الدولة من خلال تخفيف الرسوم الجمركية، وسيكون البديل هو مزيد من سياسة الجباية... وفرض المزيد من الضرائب وعبء جديد على المواطن.

كما ان تحرير التجارة الخارجية سيخلق مقارنة غير منصفة بين المنتجات والصناعات العالمية والمحلية من حيث الانتاج وجودته وخفض تكاليفه ما سيؤدي الى خروج وحدات كثيرة من المنافسة لعدم القدرة او الكفاءة وستغلق ابوابها وتزيد البطالة وسيتأثر الناتج القومي.

---

(٢٥) - مجلة " الاقتصاد اللبناني والعربي" العدد (٤٠٧) نيسان ١٩٩٧. ص ١٤.

الجدول رقم (١)

ارقام اجمالية عن الصادرات والمستوردات

١٩٦٢- ١٩٦٧

والعجز التجاري

السنوات	تصدير		استيراد		العجز التجاري
	١٠٠٠ل.ل	اطنان	١٠٠٠ل.ل	اطنان	
١٩٦٢	١٩٢.٤٢	٤٢١٨٥٨	١٣٦٦٢١٦	١٩٧٦٤٨١	- ١١٧٤١٧٤
١٩٦٣	١٩٨٣٢١	٥٣٦٨٤١	١٣١٤١٨٨	٢٢٦.٥٩٥	-١١١٥٨٦٧
١٩٦٤	٢١٦.٤٨	٥.١٣٧٥	١٥٧٣٨٧٨	٢٣٤٢٥٣٩	-١٣٥٧٨٣.
١٩٦٥	٣٢٤.٥٦	٥٧.٤٩٧	١٦٨٣٥٤٦	٢٨٧١٥٦٦	-١٣٥٩٤٩.
١٩٦٦	٣٨٩٤٦٥	٥٨٥٥٣٣	١٩١٣٧.٧	٢٧٣.٦٧٢	-١٥٢٤٢٤٢
١٩٦٧	٤٥٣٣٤٧	٦٨٤٣٩٢	١٧٦٩٩٩٢	٢٥٨.١١٧	- ١٣١٦٦٤٥

المصدر: المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٧ ص ١٤٤.

الجدول رقم (٢)

الميزان التجاري ١٩٧٤-١٩٨٣

(مليون ليرة)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الواردات	٤.٢٠٠	٣.٨٥٠	١.٨٠٠	٤.٥٠٠	٥.١٠٠	٧.٥٠٠	١٠.٠٠٠	١١.٥٠٠	١٣.١٠٠	١٥.٨٠٠
الصادرات	١.٧٤٠	١.٤٢٥	٨٠٠	٢.٣٦٤	٢.١٦١	٣.٠٢٦	٤.١٦٠	٥.٤٤٤	٥.٣٥٦	٢.٦٩٤
العجزالتجاري	٢.٤٦٠	٢.٤٢٥	١.٠٠٠	٢.١٣٦	٢.٩٣٩	٤.٤٧٤	٥.٨٤٠	٦.٠٥٦	٦.٨٤٤	١٢.٨٠٦
نسبة تغطية الصادرات للواردات (٪)	٤١.٤	٣٧.٠	٤٤.٥	٥٢.٥	٤٢.٤	٤٠.٣	٤١.٦	٤٧.٣	٤٠.١	١٧.٤
الانتاج المحلي القائم	٧.٥٠٠	٦.١٥٠	٢.٩٧٠	٤.٨٠٠	٤.٧٠٠	٤.٨٠٠	٥.٥٠٠	٥.٧٠٠	٤.٦٠٠	٤.٥٠٠
نسبة الواردات من الناتج المحلي ٪	٥٦	٦٢	٦٠	٩٣	١٠٨	١٥٦	١٨١	٢٠١	٢٨٤	٣٤٤

المصدر: " التقرير الاقتصادي العربي" كانون الثاني ١٩٨٧ .

الجدول رقم (٣)

تطور حجمي الاستيراد والتصدير

والعجز التجاري

الفترة الزمنية	واردات	صادرات	العجز
١٩٥٠ -١٩٥٥	٣٣,٦	١٠,٢	-٢٣,٤
١٩٥٦ -١٩٦٠	٣٤,٦	١٤,٤	-٢٠,٢
١٩٦١ -١٩٦٥	١٤,٠	٢٠,٧	-٢٠,٣
١٩٦٦ -١٩٧٠	٤٥,٢	٢٦,٢	-١٩,٠
١٩٧١ -١٩٧٥	٦٢,٠	٣١,٠	-٣١,٠
١٩٧٦ -١٩٨٠	٦٤,٦	٤٣,١	-٢١,١
١٩٨١ -١٩٨٥	٦٠,٧	٤٢,٦	-١٨,١
١٩٨٨	٧٢,٣	٥٤,٠	-١٨,٣
١٩٩٠	٤٦,٠	٣٤,٠	-١٢,٠
١٩٩١	٤٥,٠	٣٠,٠	-١٥,٠
١٩٩٢	٤٥,٠	٣١,٠	-١٤,٠
١٩٩٣	٥٠,٠	٣٤,٠	-١٦,٠

المصدر : فضل النقيب- الاقتصاد الاسرائيلي في اطار المشروع الصهيوني. ص٨٣.

الجدول رقم (٤)

تطور المساعدات الاميركية لاسرائيل

(مليون دولار)

السنة	المجموع	القروض	المنح
١٩٤٩-١٩٥٠	٥٥٢,٩	٣٣٩,٣	٣١٣,٦
١٩٦٠- ١٩٦٩	٨٣٤,٨	٨٠١,٩	٣٢,٩
١٩٧٠	٩٣,٦	٨٠,٧	١٢,٩
١٩٧٢	٤٨٠,٩	٤٢٤,٩	٥٦,٠
١٩٧٤	٢٦٤٦,٣	١٠٥٥,٠	١٥٩١,٣
١٩٧٨	١٨٢٢,٦	٧٧٢,٢	١٠٥٠,٤
١٩٨٢	٢٢٤٥,٥	٨٧٤,٠	١٣٧١,٥
١٩٨٤	٢٦٢٨,٥	٨٥١,٩	١٧٧٦,٦
١٩٨٦	٣٨٠٠,٠	-	٢٨٠٠
١٩٨٨	٣٠٥٠,٠	-	٣٠٥٠,٠
١٩٩٠	٣٤٥٢,٠	-	٣٤٥٢,٠
١٩٩١	٢٩٣٥,٠	-	٢٩٣٥,٠

المصدر : فضل النقيب مصدر سابق ص ١١٧.

٧- المصاعب وضرورة السياسة التنموية

ان الصورة التي تتكون لدينا على ضوء ما سبق واستقرضناه في القطاعات الاقتصادية المختلفة، في لبنان لا تثير الارتياح لدى المراقب ولا ايضاً لدى العاملين في هذه القطاعات. فالمصاعب كثيرة ومتنوعة. في اجواء اقتصادية لبنانية تغيرت كثيراً بسبب الظروف المستجدة على بلدنا. ومن الضروري استذكار آثار هذه الظروف على الاقتصاد باعتبارها كانت تترك آثاراً ايجابية وغير معترف بها بشكل دقيق في الاقتصاد اللبناني.

فالظروف التي سبق ومرّ بها لبنان على مدار العقدين الماضيين، اي خلال الحرب اللبنانية، كانت تسمح "للأموال السياسية" بالدخول الى لبنان عبر القوى السياسية المتحاربة والمساهمة في تدعيم الوضع المعيشي بشكل او بآخر. كما وان ايداعات ومدخرات ومساعدات المغتربين في عالم الاغتراب أيضاً كانت تساهم في اراحة الوضع العام. الا ان التراجع المتنوع الاسباب في تراجع هذه الاموال زاد من صعوبة الوضع العام. ويُضاف الى هذين العاملين عامل اكثر اهمية وأقل اعترافاً بمشروعيته اي قطاع الزراعة والتجارة بالمواد غير المشروعة.

إذ كان هذا القطاع يلعب بدوراً اساسياً في تدعيم الاقتصاد الوطني، حيث كانت مساهمته السنوية تتراوح ما بين ٣ الى ٥ ، ٧ مليار دولار، مما يساهم في انتعاش الوضع في البلاد بغض النظر عن مشروعية او عدم مشروعية هذا القطاع.

وبغياب هذه العوامل التي كانت مساعدة للاقتصاد، تبدو الصورة الحالية في البلاد أوضح وأصعب. فالظلال التي كانت ترميها هذه العوامل على الاقتصاد انتهت وبالتالي أصبح النظر الى الصعوبات دقيقاً ومراً في آن.

والدقة ناتجة عن تطور الظروف المحيطة بلبنان من مختلف النواحي، والتي وضعته في اطار منافسة لم تكن مطروحة سابقاً بهذه الحدة، مما كان يجعل من

وضعه مرتاحاً على كل اشقائه سابقاً. والمرارة تأتي من ان المنافسة نفسها في ظل مصاعب كثيرة تتطلب كثيراً من الجدية في المعالجة وقليلاً من المبالغة في الاعتداء بالنفس. ان المنطقة أصبحت تعج بالاقوياء و "الشاطرين" والمنفتحين لتحقيق مصالحهم الاقتصادية وتوفير الارباح.

ان مصاعب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية خاصة به، غير ان هناك مجموعة من المصاعب تعاني منها أغلب القطاعات، وبالتالي فهي مصاعب عامة واساسية. ويمكن تلخيص هذه المصاعب بـ:

* الابحاث وتوافر المعلومات.
* الآلات الجديدة والتكنولوجيا.
* العلاقات التجارية الدولية.
* التمويل
* عدم التركيز على انتاج سلع قادرة على المنافسة.
* الملكيات العائلية.
* التشريع المالي والضريبي.

وهذه المصاعب تنعكس في كل قطاع بنسبة قد تتمايز عن غيرها من القطاعات بحسب خصوصية كل منها. لكنها في المحصلة العامة تؤدي الى ركود في هذه القطاعات ويزيد من مصاعب الانتاج العام وقدرته الكاملة، وبالتالي يرفع عناصر تكلفة السلع اللبنانية ويجعل تسويقها اكثر صعوبة باعتبار ان سعر التكلفة يشكل عنصراً اساسياً من عناصر القدرة التسويقية.

ويعتقد اللبنانيون ان المصاعب الذاتية التي تتعلق بأهل القطاع نفسه، يمكن تذليلها والتغلب عليها.. اما المصاعب العامة فيجب معالجتها. والمصاعب التي سبق ذكرها فهي اساسية وعامة ترتبط بمسألتي التمويل وسياسة الدولة الاقتصادية الاجتماعية. وهناك ارتباط اساسي بين المسألتين بشكل وثيق وغير مباشر.

ان الركود الاقتصادي، الذي يعبر عنه العجز في الميزان التجاري السنوي، والذي يقدره بعض الاقتصاديين بنسبة ١/٦ لصالح الواردات او ١/٧ هي نسبة الصادرات الى الواردات، ومع استمراره وتكراره يؤدي الى تأخر الدورة الانتاجية التي تنعكس سلباً على قدرة المؤسسات على الاستمرار في العمل وعلى قدرتها ايضاً على استيعاب القوى العاملة، مما ينعكس سلباً ايضاً على الوضع الاقتصادي.

انها دورة متكاملة من المصاعب لا بد من فتح ثغرة فيها والنفاذ الى المخرج. ويشكل التمويل العنصر الجامع والاساسي للخروج من المأزق الذي وصلنا اليه. فهناك العديد من المؤسسات التي اقفلت وتخلت عن عمالها، وهناك من يستعد وتعالج وزارة العمل اوضاعه واوضاع عماله واجرائه! ولا تجد هذه المؤسسات من يمولها. ويشير بعض الاقتصاديين الى ان توظيفات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، لا تساعد في الوقت الراهن، على حلحلة موضوع التمويل للقطاعات الاقتصادية بل تزيد على تعقيد هذه المسألة. ولا يغيّر من جوهر هذا الأمر إذا تحوّلت سندات الخزينة. سياسة فرضها المصرف المركزي على البنوك اللبنانية لعدة سنوات خلت، او أنها أصبحت سياسة "طوعية" من قبل البنوك نفسها بعد أن أعطاها المصرف المركزي حرية التصرف بالنسبة الالزامية السابقة. ويُجمع المهتمون في الشؤون المالية المصرفية على ان المصارف وجدت في توظيفات سندات الخزينة الملجأ الآمن والمربح لودائعها. رغم أنها اتخذت من ذلك حجة غير واقعية أمام تمنعها عن تسليف القطاعات المنتجة.

كما يضيف بعض الاقتصاديين الى انتقاد سياسة سندات الخزينة، انتقاد سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية والتي لها علاقة مباشرة بتوظيفات سندات الخزينة، وتعتبر أنها مسؤولة أيضاً عن الركود الاقتصادي وإيقاف عجلة النمو الاقتصادي. فتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية وانحدارها التدريجي وعدم توافقها مع قيمتها الفعلية يحد من نمو الصادرات اللبنانية ويجعل المستوردين في الخارج، والذين عملتهم الوطنية او الاجنبية تفوق العملة اللبنانية فعلياً الواقع

الرسمي بنسبة كبيرة، تجعلها تلجأ الى استيراد سلع لبنانية أقل من الحجم المعتاد على الأقل او اللجوء الى استيراد سلع غير لبنانية تتمتع بنفس الجودة ولكن بسعر أقل وهو المنطق التجاري السائد.

وبانخفاض الصادرات اللبنانية، نعود الى زيادة في العجز في الميزان التجاري، وبالتالي الى الركود الاقتصادي والتضخم والى المعزوفة المأزق وفي المآخذ المصاعب أيضاً، يشير اللبنانيون الى التشريع الضريبي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الاوضاع الاقتصادية الصعبة في البلاد ولا تسهيل مهمة المؤسسات والقطاعات بتخفيف الاعباء عنها.

كل ذلك، يضعنا أمام السياسة التشريعية والمالية للدولة اللبنانية، التي عليها المساعدة في ايجاد مصادر التمويل، وعليها ايضاً مهمات اكبر في ضوء المعطيات الجديدة في العالم والمنطقة في تركيز ووضع اسس واقعية ومتينة للاقتصاد اللبناني برمته. وهذا يحتاج الى سياسة تنموية شاملة تتطلب جهود المجتمع اللبناني كله.

ان الشروع ببناء البنية التحتية في لبنان المدمر، هو جزء اساسي من السياسة التنموية لبلد يقوم من تحت الانقاض، ولتحريك وانعاش القطاعات التي تضررت من جراء الحروب في لبنان. غير ان ذلك غير كاف والدليل هو ما زال يعانيه الاقتصاد اللبناني من جمود حاد. فلم يكن هناك اي وهم بأن الاقتصاد سينطلق من كبوته بمجرد اصلاح اعطال الكهرباء اقامة محطات جديدة، وتوسيع الطرقات واقامة الانفاق والجسور. وتطوير الاتصالات وتوسيعها الخ... الا ان الجمود الواقع الآن والذي يتلمسّه المواطن وصاحب المؤسسة على حد سواء، هو حقيقة ويستوجب المعالجة الوطنية.

ان الظروف المحيطة بلنبان داخلياً وخارجياً تجعل دور الدولة اللبنانية في اعتماد سياسات واضحة امراً مفروعاً منه وضرورياً. فمع التسليم بأهمية المبادرة الفردية في اطار الاقتصاد الحر واعطائه مرونة وديناميكية ايجابية في بعض

الظروف، كمثل الظروف التي مرّ بها لبنان قبل الحرب الأهلية، فإنها في ظروف أخرى قد تؤدي الى نتائج مغايرة تضر اكثر مما تنفع. وقد لاحظنا في العديد من القطاعات غياب دور الدولة عن تدعيم ورفد هذه القطاعات بعوامل قوة. وكان يمكن ان يكون دور الدولة مباشراً او غير مباشر وفي الحالين مؤثراً لذا تصبح السياسة التنموية الضرورية في لبنان اشمل واعمق من موضوع بناء البنية التحتية ويتوسع ليطال السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلاد دون إلغاء مرتكزات النظام الاقتصادي الحر في البلاد. وهنا يبرز دور الدولة في التخطيط والتوجيه والمراقبة بكل فعالية ففي البلدان المتطورة والتي تعتمد الاقتصاد الحر تمارس الدولة حق الرقابة وحق النقض في قرارات المؤسسات الاقتصادية التي قد تضر بالتوجيه العام للسياسة الاقتصادية. وفي مقابل وجود التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية واعتماد سياسات اقتصادية منفتحة على العالم، يصبح ترك الاقتصاد اللبناني والمجتمع اللبناني ايضاً، ريشة في مهب الريح. لذا يصبح القرار السياسي للدولة اللبنانية باستنهاض من فعاليات المجتمع اللبناني لاقرار سياسة اقتصادية اجتماعية عامة، تستظل بها كل القطاعات. ففي الزراعة يجب التركيز على زراعات لها قدرة على الاستمرار والمنافسة وخلق ظروف وزراعات بديلة لما هو قائم ويؤدي الى خسائر يرزح تحتها المزارع اللبناني. وفي الصناعة يتم التوجيه نحو التركيز والتوسيع في صناعات معينة تؤدي الى نمو وتوسع هذا القطاع والذي بدوره يساعد كما الزراعة في توسع استخدام اليد العاملة كلما توسعا، فكل توسع ايجابي في هذين القطاعين وفي غيرهما من القطاعات يؤثر ايجاباً على موضوع الاستخدام.

كذلك فلكل قطاع من القطاعات الأخرى سياسة عامة توجهه وتصب في السياسة العامة. وبهذا المعنى تصبح الدولة صاحبة سياسة عامة واحدة، وسياسات تفصيلية تتعلق بدور وانتاجية واهمية كل قطاع من القطاعات. فالدولة نفسها تنسّق وتضبط هذه السياسات المختلفة حسب سياستها العامة. وهي بذلك تصبح

مسؤولة عن مهمة أخرى تضاف الى مسؤولياتها وهي سياسة الرقابة الفعلية والحاسمة. وعلى هذا النحو لا تكون الدولة قد صادر دور القطاع الخاص ولا سلبته روحيته، كذلك لا تكون قد ضربت أية مرتكزات للاقتصاد والحر، وانما بذلك تكون قد عملت على الملاءمة ما بين الحفاظ على الروح الفردية الراهنة وبين التطورات التي لا يمكن الا الأخذ بها لمواكبة التطور. وهنا يقع على الدولة أن تساهم في حل المشاكل والمصاعب التي تعترض تطور القطاعات الاقتصادية في البلاد. فعلى سبيل المثال - يصبح على الدولة أن تدعم البحوث العلمية القطاعية وتعتبرها جزءاً من سعر الكلفة، وتجعله ايضاً الزامياً مما يساعد على تطوير الابحاث الضرورية لتطور القطاعات الاقتصادية .

كذلك تطوير المؤسسات التي تجمع المعلومات التي تتعلق بالانتاج والتسويق وكل ما يخدم الاقتصاد الوطني، على عكس ما هو سائد الان حيث غياب المعلومات او ان تكون هذه المعلومات في جزر متعددة، تمنع كل جزيرة معلوماتها عن الأخرى لاسباب واسباب!

كما يصبح على الدولة ان تقيم علاقات مع الدول والشركات العالمية ممن تؤمين الفرص والمعلومات بالأسواق والاسعار الخارجية حتى تستفيد المؤسسات والشركات المحلية من تأمين الشروط الاساسية للانتاج والتسويق والمنافسة. وهنا تلعب الدولة دوراً ايجابياً إذا أعفت المواد الأولية الداخلية عنصر اساسياً في التصنيع مثلاً من الرسوم الجمركية كدعم لهذا القطاع، ومما يخفض من عناصر الكلفة، اضافة الى الحماية الجمركية او المعاملة بالمثل مع الواردات الداخلة الى لبنان. كما وان تحديث الالات في القطاعات الانتاجية يزيد من الانتاجية ويخفض ايضاً من عناصر التكلفة. وبهذا تُطْرَح مسألة التمويل التي تشكل نقطة مركزية في اية عملية انتاجية، وبالتالي تُلقي على الدولة ضرورة استحداث قوانين وتشريعات مالية. تُلزم المصارف بالمساهمة في تمويل القطاعات الانتاجية بجزء محدد من ايداعاتها لتنمية هذه القطاعات وبفائدة طويلة الاجل ومنخفضة الفائدة.

وكنا قد اشرنا الى أن الكيان الاسرائيلي ومنذ تأسيس دولته في ١٩٤٨، فرض على المصارف نسبة محددة على مساهمة هؤلاء في الزراعة والصناعة. مما يدفع لبنان الى سياسة مالية جديدة تحد من اندفاع سياسة سندات الخزينة، اكانت اجبارية او طوعية اما موضوع الحيازات الصغيرة والعائلية، والذي يشكل عائقاً أمام تطور القطاعات، فمن الضروري ايجاد مخرج له لا يتضارب وحماية الملكية الخاصة، وقد يكون عبر تعاونيات زراعية وشركات مساهمة غير عائلية. وبمراقبة دقيقة حتى لا يتم الالتفاف على القوانين التي تضبط الوضعية الجديدة.. الى أخر ما هناك من مصاعب تتطلب حلولاً يجب التفتيش عنها.

ان وضع لبنان المنافس في المنطقة وحتى في الداخل أصبح صعباً، والاستخدام الى انحسار مستمر باستمرار المصاعب التي تعاني منها المؤسسات الانتاجية والسؤال أمام المجتمع ككل.. الى متى؟!